عبدالمنعم المحجوب

قراءات في السلم والحرب

ليبيا «1911-2011»



الهيئة العامة للثقافة
GENERAL AUTHORITY FOR CULTURE

قراءات في السلم والحرب

عبدالمنعم المحجوب

قراءات

في السلم والحرب

ليبيا (1911-2011)

الهيئة العامة للثقافة

GENERAL AUTHORITY FOR CULTURE

عبدالمنعم المحجوب

قراءات في السلم والحرب

الطبعة الأولى : 2018 م

رقم الإيداع المحلي: **2018/442**

رقم الإيداع الدولي: **9789959-25-930-1**

دار الكتب الوطنية بنغازي - ليبيا

هاتف: **7165022.21821+** - بريد مصور **21821-4843580+**

ص.ب: **75454** - طرابلس **Email: almosgb@yahoo.com**

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

﴿وسَخَّرَ الشَّمْسَ والقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمَّى ذَلِكُم اللهُ رَبُّكُمْ لَهُ المُلْكُ والذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلكُونَ مِنْ قَطْمِيرٍ﴾

(فاطر، 13)

صَدَقَ اللهُ العَظِيم

إهداء

إلى

عبدالناصر المحجوب لدوره المميز في ثورة 17 فبراير

وإلى

محمود اللبلاب في قراءته العقلانية للماجريات الليبية

«احنا روس العروبة .. نعرفوا قيمة السلطنة ونعطوا كارْها .. ولا نرضوا عمالة .. للترك لْغَا [لغة] وللعرب لْغَا».

من رسالة غومة المحمودي إلى محمد باي تونس

(10 ذو القعدة 1271 هـ)

***

«قطعنا على أنفسنا أنْ لا نُسلّم للعدو، وندافع عن أنفسنا، وديننا، ووطننا إلى آخر قطرة من دمائنا».

من رسالة عمر المختار إلى أحمد الشريف

(15 رجب 1342 هـ)

تقديم

هذا الكتاب سرد أضمّنه وجهة نظر في تاريخ ليبيا الحديث منذ 1911 حتى 2011، أي لقرن من الزمان، يبدأ مع الغزو الإيطالي وينتهي مع ثورة 17 فبراير، وإنني لا أحمّل أحداً مرجعيّة ما يرد فيه من تحليلات واستنتاجات، بل هي خلاصات جمعتها فكتبتها، وآراء حوصلتها فنشرتها.. و﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾.

طرابلس – 11 ديسمبر 2011

ليبيا أو مفهوم الكيان

عدد قليل من السكان في المناطق الخضراء، مقارنةً بالمساحات الصحراوية الشاسعة الخالية، هذا هو الانطباع النمطيّ عن ليبيا عبر التاريخ، ولا يبدو أن شيئاً من المعطيات غير الاعتيادية غَيّر هذا الانطباع حتى الآن.

إننا إذا فكّرنا في التاريخ الحديث لليبيا فإننا – في الواقع – لا نعثر على اسم هذا الكيان قبل الغزو الإيطالي ذاته، إلا إذا أخذنا بنظرية الأصل الفينيقي، كما سيرد لاحقاً. فقد كان اسم طرابلس عَلَماً على ليبيا المعروفة الآن، وكان متوقعاً أن تسمَّى به، كما سمّيت تونس باسم مدينتها الكبرى، وكما سميت الجزائر ومراكش وشنقيط، وقد كانت تلك أسماء مدنها الكبرى فعُمِّمت على الدول، أو كما سميت مصر أيضاً، وإن كانت هذه تسمية شعبيّة للقاهرة واسماً رسمياً للدولة، وشبيه به ما ينطبق أيضاً على الحجاز والشام اللذان لم يُعرفا تاريخياً بحدودهما الجغرافية «القانونية» المعروفة الآن. «ولم تضم المقاطعات الثلاث في وحدة إدارية متماسكة، وهي باشوية طرابلس الغرب، إلا في القرن السادس عشر بعد استيلاء الأتراك عليها»[1] وهي: منطقة طرابلس الغرب (ومساحتها نحو 106,500 ميل مربّع)، وبرقة (ومساحتها نحو 330,000 ميل مربّع)، ومنطقة فزّان (ومساحتها نحو 243,500 ميل مربّع).

وفي 1900 قام أحد الأكاديميين الإيطاليين بمراجعة المدونات الميثولوجية والجغرافية التاريخية فاستقر رأيه على استبدال اسم «طرابلس الغرب» باسم

(1)- لوتسكي، 364.

«ليبيا»، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يطلق فيها هذا الاسم دلالةً على هذا الكيان الجغرافي.[1]

لا وجود – إذن – للكيان السياسي للدولة المسمّاة الآن «ليبيا» إلا في العصر الحديث، أما من الناحية التاريخية فإن البديل عنها هو المدن والقرى والأرباض، وإننا نجد أسماءها ألقاباً لأعلام اللغة والفقه والقضاء.. فيقال: «عبدالرحمن بن عمر البرقي» (ت: 245 هـ)[2] و«ابن أبي زرعة البرقي» (ت: 249 هـ)[3] نسبة إلى برقة، و«عبدالجبار بن خالد بن عمران السّرتي» (ت: 281 هـ)[4] نسبة إلى سرت، و«العباس بن محمد الصوّاف الغدامسي» (ت: 349 هـ) نسبة إلى غدامس، و«أحمد بن خلف الاجدابي» (ت: 391 هـ)[5] نسبة إلى اجدابيا.

أما عندما كان يُشار إلى «ليبيّة» الرجل دون تحديد بلده فاللقب عادة كان «الطرابلسي» أو «الاطرابلسي» كما في اسم «علي بن زياد الطرابلسي» (ت: 183 هـ) العالم الفقيه، وهو من أصحاب مالك، وأول من أدخل الموطأ المغرب. [6]

---

(1)- يقول محمد بازامه في كتابه «ليبيا .. هذا الاسم في جذوره التاريخية»: «اندثرت كلمة لوبية أو ليبيا واسم لوبي أو ليبي في كل الشمال الإفريقي حتى أعاده إلى اللغة العربية أحمد زكي في كتابه «قاموس الجغرافية القديمة بالعربي والفرنساوي» نقلاً للتسمية عن الفرنسية مع إحياء للكلمة التي وردت بالكتب العربية، في آخر القرن التاسع عشر. ومع ذلك فقد لا يكون لهذا العمل من أثر لو لم تكن الكلمة قد بعثت أيضاً في الغرب قبل اتصال ليبيا والليبيين بشعوبه، وأثناء هذا الاتصال وقبول الليبيين لها باعتبارها جزءا من ماضيهم البعيد لا تخرج بهم ولا ببلادهم عن محيط العروبة والوطن العربي الذي لا نعرف له حدوداً غير المحيط والخليج».

(2)- «أخذ عنه الناس في مصر كثيراً، له سماع ومجالس». الشريف، 46.

(3)- «قال صاحب المدارك: مولى بني زهرة، كان من أصحاب الحديث والفهم، والرواية أغلب عليه، وبيته بمص بيت علم». الشريف، 47.

(4)- «قال صاحب الرياض: كان من عقلاء شيوخ إفريقية. سمع من سحنون وعليه اعتماده» الشريف، 51.

(5)- «قال في معالم الإيمان: كان فقيهاً بارعاً وله معرفة بفن الجدل والأدب، وحبّب الناس فيه ما كان عليه من الصلاح والأخلاق الكريمة». الشريف، 91.

(6)- «قال القاضي عياض في ترتيب المدارك: أبو الحسن، وقيل أصله من العجم، ولك باطرابلس، ثم انتقل

و«محمد بن معاوية الحضرمي الطرابلسي» وهو من أصحاب مالك أيضاً.[1] و«إبراهيم بن محمد الغافقي الاطرابلسي» (ت: 253 هـ)[2]، أو كما في اسم «ابن منظور» (محمد بن مكرّم الطرابلسي. ت: 711 هـ) صاحب «لسان العرب» المختَلف حول «جنسيته»: أتونسيّ أم ليبيّ أم مصريّ هو؟! وهو اختلاف فيه من مفارقة التاريخ وسخريته شيء كثير. واسم «أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الاطرابلسي»، المعروف اختصاراً بابن الاجدابي، مؤلف كتاب كفاية المتحفّظ.

***

يعود إلى الأوروبيين – إذن – بعث اسم ليبيا إلى الحياة من جديد «وقد وصل هذا الاسم إلينا من طريقهم، وعرفناه عنهم، وذلك حينما اتصل علماؤنا ومثقفونا بأوروبا وأخذوا عنها، ولعل من أوائل من فعل ذلك المرحوم أحمد زكي، فقد استخدم كلمة «لوبيا» للدلالة على الصحراء الغربية من مصر، وذلك في كتابه «قاموس الجغرافيا القديمة بالعربي والفرنساوي» الذي أصدره في أواخر القرن [التاسع عشر]».[3]

يقول محمد بازامه: «أول مرة يرد فيها اسم «ليبيا» في وثيقة قانونية رسمية في ذلك العهد كانت منشور كارلو كانيفا Caneva قائد حملة الغزو الإيطالية وحاكم ليبيا المحتلة العسكري. وقد صدر المنشور في طرابلس بتاريخ 7

إلى تونس فسكنها».الشريف، 34.

(1)- « قال في رياض النفوس: سمع من مالك موطاه، وكان له سن وإدراك، وفي روايته في الموطأ جامع الجامع، وليس ذلك عند غيره من أصحاب مالك» الشريف، 41.

(2)- قاض طرابلس، «جاء في معجم البلدان لياقوت الحموي: توفي سنة 253 ه بالمغرب». الشريف، 48.

(3)- بازامه، ليبيا، 11.

أبريل 1912، وينص على دعوة الشركات والمؤسسات القائمة بالفعل في ليبيا إلى التقدم للسلطات لتسجيل الشركة أو المؤسسة في السجل التجاري للولاية، وأول مرة يرد فيها اسم ليبيا في مرسوم ملكي أو قانون كان المرسوم الإيطالي رقم 1133 بتاريخ أول أغسطس 1912. وكان بخصوص انتداب رجال القضاء الإيطاليين للعمل في ليبيا وحقوقهم المدنية ومرتباتهم».[1]

أما من الناحية التاريخية فإن الأرجح هو عودة الاسم إلى أصل فينيقي حيث «رأى البعض.. أن هذا الاسم يرجع في أصله إلى كلمة ليبيا Lebia الدالة في اللغة الفينيقية على اللبؤة. وقال من نادى بهذا أن هذه التسمية قد تعني الإشارة إلى أن ليبيا هي بلاد الآساد».[2] وهو ما يتوافق أيضاً مع اسم قبيلة لِبو أو ليبو (أو ريبو) المعروفة منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر ق.م. أي منذ عهد الملك مرنبتاح من الأسرة التاسعة عشر في مصر القديمة.[3] على الرغم من أن «تحنو» هو «أقدم اسم عرف به الليبيون وعرفت به بلادهم عبر التاريخ، غير أن من المجازفة تحديد الدلالة الجغرافية لهذه التسمية بأنها تشمل هذه

---

[1]- بازامه، ليبيا، 15. و«الكتاب العرب – لا سيما الليبيون منهم - لم يقبلوا بهذه التسمية حين بدء شيوعها واستخدامها في العربية بنفس الرضا والسهولة التي تقبّل بها علماء الغرب هذا التعبير الجغرافي الجديد القديم، واستخدموه، وحتى حينما سلّم الكتاب العرب بهذه التسمية وقبلوها لم يأخذوا بها على الشكل الذي شاع استخدامها عليه (الياء من بعد اللام) وإنما تمسكوا بالرسم بالرسم الذي وردت عليه في الكتب العربية القديمة (الواو من بعد اللام) على اعتبا ر أنه الأصح أصلاً» . انظر: بازامه، ليبيا، 17.

[2]- بازامه، ليبيا، 45. ووردت الكلمة بصيغة لوبي Lby (ليبي) ولوبيم Lwbym (ليبيون).

[3]- يضيف بازامه، ليبيا، ص69: «أن ليبيا معبودة وطنية قديمة كانت تعرف باسم ما ولكننا نجهله الآن، ولعله نيت أو تانيت، وأن اليونان قد أطلقوا عليها اسم الإقليم الذي شاعت عبادتها فيه فأصبحت عندهم «ليبيا» ووضعت لها أساطير جعلت منها بنتاً لزيوس كبير الآلهة، بالفعل أو بالتبني، أو حفيدة له، كما جعلت منها زوجة لبوسيدون أو بنتاً له .. وأما لأثينا».

المنطقة أو مصر الغربية أو برقة أو طرابلس» [1] فهي ليست اسم علم عام على البلاد وأهلها، والأرجح أنها – وغيرها من الأسماء الواردة في النقوش المصرية – أسماء «أقوام» أو «قبائل» كانت تعيش إلى الغرب من النيل، وإن غلب عليها اسم ليبيا المستقى من «ليبو» عن طريق «الكتاب المقدس» ثم عن طريق اليونانيين، ربما لأنهم عرفوا هؤلاء أولاً، أو أن هؤلاء كانوا الأكثر عدداً وانتشاراً فغلب اسمهم على غيرهم من «الليبيين».

لقد ألحقت طرابلس الغرب بالدولة العثمانية كإيالة[2] في 1835، كما ألحق بها سنجق[3] بنغازي المستقل كمتصرفيّة، في حين ألحقت فزان بإيالة طرابلس. وعندما أرسلت فرنسا قواتها إلى الجزائر، أدركت الحكومة العثمانية أن الفرنسيين سيسعون لاحتلال تونس أيضاً فأرسلت في هذا العام أسطولاً بحرياً إلى طرابلس الغرب وأقصت القرمانليين من الحكم، لتجعل من طرابلس إيالة ملحقة باسطنبول رأساً، ولم يتغير وضعها هذا حتى 1911.

***

وليبيا بلد لا تكاد تضاريسه تتنوع أو تختلف، ولكن مساحتها الكبيرة التي تبلغ 1.759.000 كم^2 تدل أيضاً على أن تطورها الجيولوجي تم على فترات مختلفة.

إن نسبة الصحراء هي الغالبة على تضاريس سطحها، إذ تبلغ 90٪ من مساحتها، وتتناثر فيها المرتفعات دون انتظام في سلسلة متصلة، كجبال

---

[1]– بازامه، ليبيا، 81.

[2]– الأيالة: ولاية أو إمارة عثمانية. أطلقت على البك بكويّة منذ نهاية القرن السادس عشر.

[3]– السنجق: وحدة إدارية أصغر من الإيالة يتولاها حاكم عسكري.

العوينات وتسيلي والهروج السود، أما سهولها فلا تغطي سوى مساحة بسيطة من أطرافها الشمالية بنسب تضيق وتتسع كامتداد للمرتفعات الساحلية كالجبل الأخضر في الشرق والجبل الغربي في الغرب.

أما سطحها فينحدر تدريجياً باتجاه الشمال نحو الساحل، وباتجاه الجنوب نحو الأحواض الرملية. وتنقسم واجهة ساحلها إلى جزء شرقي في منطقة الجبل الأخضر وهو ذو طبيعة صخرية جيرية، وجزء أطول منه وهو ذو طبيعة رملية تتخللها رؤوس متناثرة بارزة في البحر، وهو يكاد يخلو من الخلجان الكبيرة، باستثناء خليج سرت الذي يمتد إلى الجنوب حوالي 250 كم، بعرض 400 كم تقريباً، كما يكاد يخلو من الجزر ذات الأهمية، باستثناء فروة الغربية التي يمكن دعم أطرافها وتحويلها إلى موقع ذي أهمية اقتصادية.

وليس لليبيا شخصيةً مستقلّة تعزلها عمّا جاورها، بل إن جزئيها الغربي والشرقي هما إلى تونس ومصر أقرب لكنةً ومزاجاً، وقبائل وألقاباً، فضلاً عما بين الأهالي في الدول الثلاث من مصاهرة ونسب، ووشائج قربى متصلة لا انفصام فيها، وتلك خاصيّة كلّ دولة عربية تتوسط غيرها من الدول العربية من بحر العرب شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً.

وليبيا وسطٌ. فهي ليست طرفاً ترتدّ فيه سيرة القبائل والسكّان من حيث أتت هذه السيرة توطناً وترحالاً، فتراها تأخذ من الإقليم الذي يسبقها لتُوصِل إلى الإقليم الذي يليها، بينما نرى في بلدان الأطراف كما في موريتانيا أو البحرين أو السودان أثراً واضحاً للأمم المجاورة.

والبلد الوسَطُ بهذا المعنى ممرٌّ لا يستقرّ، فيه من السابقين واللاحقين خاصيات جغرافية واجتماعية. فلا هي كانت كياناً مستقلاً بذاته في سياستها،

ولا أهلها كانوا مستقلين بذواتهم في وجودهم الاجتماعي، وإننا لا نجدها من الناحية التاريخية (قبل الأسرة القرمانليّة) إلا وقد التحقت بغربها لتكون جزءا من دولته منذ عهد قرطاج الكنعانية، أو هي قد التحقت بشرقها لتكون جزءا من دولته منذ عهد الفراعنة، وتونس ومصر كانتا ملحقتيْن بما جاورهما أيضاً في عهود تاريخية معروفة، ولقد رأينا في تونس ومصر – قديماً وحديثاً – ولاةً وحكاماً وأمناء ولدوا وترعرعوا في ليبيا، بل رأينا ذلك في روما أيضاً، كمَثَل سبتيموس سفيروس، المعروف في النقائش القديمة باسم سبتيم، ولقد اكتُشف في مطلع 2010 نقش جديد في غرب ليبيا يصفه بـ«العربي» Arabicus.

وليبيا – لامتداد صحرائها وتوالي سنيٍّ من الجدب على أهلها – كانت على مدى التاريخ بيئة طاردةً، تمنح أبناءها شرقاً وغرباً، وربما إلى الشمال، ولم يشفع لها استقرار مدن ساحلها وأرباضه لصغرها وقلة عددها، فهي قد انطوت على أكثر ممّا تستطيع الدولة أن تحتمل إذا عرفنا جرد صحراءها وحمادتها، أو إذا عرفنا خلل المعادلة فيها بين الموارد والمساحة وعدد السكان.

أما كيانها الحديث فما كان له أن يتأسّس لولا وجود عاملين اثنين: الاستعمار – كما مرّ بنا – والنفط الذي بدأ التنقيب عنه في ديسمبر 1955، وتم افتتاح أول خط له وتصدير أول شحنة منه في أكتوبر 1961 نفّذتها شركة «ستاندرد أويل»، ليصبح النفط منذ ذلك الوقت عموداً فقرياً لاقتصاد الدولة محوّلاً عامة الشعب إلى عمّال وموظفين، وقاطعاً بذلك الطريق على إمكانية الاستثمار الجادّ لأية موارد أخرى.

***

ويميّز ليبيا تداخل واتصال أنسابها، ضمن نسيج اجتماعي لا تجد فيه أصلاً لا فرع له، أو أرومة لا نسل لها، شرقاً وغرباً، ولا تجد فيه لقباً لا يتكرّر في مناطق ليبيا المأهولة كلّها.

تلك هي سمة تاريخها الاجتماعي، ثمّ إنك لا تجد فيها جنساً غير العرب بأدوارهم التاريخية المعروفة، من الأمازيغ القحطانيين إلى العرب المضريين. وجميعهم يدين بالإسلام، ولعلّ هذه السمة هي الأغلب على المغرب العربي بأكمله، اللّهُمَّ إلا إذا استثنينا موريتانيا لتداخل نسيجها الاجتماعي ضرورةً لا اختياراً، بالرغم من هويّتها الدينيّة الواحدة، فلا أجناس – إذن – في ليبيا كما في السودان، ولا أقليات كما في العراق، ولا طوائف دينية كما في مصر، ولا مذهبيات كما في لبنان.

أبعاد الكيان

ولليبيا ثلاثة أبعاد جيو- حضارية شكّلت وجود ودور هذا الكيان، وهي أبعاد متّصلة بجغرافيتها وتاريخها الاجتماعي – فضلاً عن اقتصاديات أهلها على مرّ العصور – وهي: البعد العربي الإسلامي، والبعد الصحراوي الإفريقي، والبعد المتوسطي.

(1) البعد العربي الإسلامي

إن البعد العربي لا يبدأ تاريخياً مع الفتح الإسلامي في القرن الأول الهجري (القرن السابع الميلادي)، كما يعتقد الكثيرون، فهو يسبق ذلك بقرابة ألفي سنة مع قدوم الكنعانيين في أواخر الألف الثانية ق.م. وأسبق من ذلك وجود الأمازيغ في كتل متناثرة على امتداد شمال إفريقيا من مصر إلى موريتانيا،

ووجود الأمازيغ لا تاريخ مدوّن له، فهم أصلاء هذا الجزء من الحوض العربي سواء أخذنا بهجرتهم إلى الغرب انطلاقاً من جنوب شبه الجزيرة العربية، أو بهجرتهم إلى الشرق انطلاقاً من صحراء وساحل إفريقيا، فالنتيجة واحدة في الحالتين، ألا وهي وحدة النسيج الاجتماعي والتاريخي للقبائل والأقوام والشعوب التي وُجدت من بحر العرب والخليج الفارسي شرقاً إلى جبال الأطلس والمحيط الأطلسي غرباً.

وقد شكّلت ليبيا دفْعاً لحركة الفتح الإسلامي، فاستقبلت معظم قبائلهم طلائع الفتح، وانضمّ إليه عدد منهم لمواصلة الزحف غرباً، «فرحّب أهالي برقة بالفاتحين العرب، وشاركوا في الحملات المتتالية على إفريقية، وأكثر من ذلك ظلت برقة وطرابلس مركزاً ومعقلاً للقوات العربية إلى أن قام عقبة بن نافع ببناء مدينة القيروان، وظلت بعد ذلك وفية تؤدي خراجها دون أن يأتيها حاث أو مستحث».[1]

كما كان من بين القادة الذين قدموا إلى ليبيا عدد من الصحابة دفن بها بعضهم[2]، واستقرّ بعضهم في الأرباض والقرى، وواصل آخرون المسير إلى الغرب فاستوطنوا أو استشهدوا.

---

[1] - مفتاح، 11.

[2]- منهم: رويفع بن ثابت الأنصاري (دفن بالبيضاء سنة 53هـ – 675)، وأبو سجيف بن قيس (دفن بمصراتة سنة 65هـ – 687م)، وعليم بن سلمة (دفن ببرقة سنة 68هـ – 689م)، وزهير بن قيس البلوي (دفن بدرنة سنة 69هـ – 690م)، وأبو منصور الفارسي (دفن بدرنة، سنة 69هـ – 690م)، وعبدالله بن بر دفن بدرنة سنة 69هـ – 690م)، والمنيذر الإفريقي، دفن بطرابلس سنة 99هـ – 719م). راجع: القطعاني، 20.

كما شارك الليبيون في قيادة الجيش الإسلامي، إذ يُذكر أن حسان بن النعمان قد أوكل وهو في طرابلس قيادة إحدى كتائبه إلى هلال بن ثروان اللواتي «وهو أول بربري مسلم تسند إليه قيادة قوة من المسلمين».[1] «وكما كانت ليبيا مدخلاً للعروبة والإسلام والحضارة الإسلامية إلى المغرب، فقد كانت أيضاً مدخلاً إلى المشرق وإلى قلب العالم الإسلامي. فمدن برقة كانت آخر مرحلة يقطعها ركب الحجاج والتجار المغاربة والأفارقة في طريقهم نحو المشرق والمقدسات الإسلامية».[2]

أما من ناحية أخرى فإن جميع الأدوار التاريخية ضمن البعد العربي الإسلامي إنما كانت تجزِّئُ ليبيا إلى جزئين فتنسب برقة وأرباضها إلى مصر في عهد البطالسة وفي الفتح الإسلامي ثم الدولة العباسية ثم الدولة الفاطمية التي اتخذت من القاهرة عاصمةً لها، وما زال أولاد علي بغرب مصر حتى الآن يمثّلون هذه الصلة، بينما تنسب طرابلس وأرباضها إلى تونس كما في دولة الأغالبة والحفصيين والفاطميين. والأجدر هنا أن نؤكّد على القول أن «ليبيا» كانت ممرّاً بين الطرفين، أو موصّلاً بينهما، قبل أن يقعا في العصر الحديث تحت هيمنة كل من بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي ساهم في «تحديد» ليبيا جغرافياً لتنفرد إيطاليا بغزوها بعد أن نكفت عنها الدول الغربية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أي باستعار واحتداد وباء الهيمنة الاستعمارية لقارات العالم.

---

[1]- مفتاح، 57.

[2]- مفتاح، 5.

ونلمح الأثر الأهم لهذا البعد في التضامن المصري والتونسي مع حركة الجهاد الليبي ضد القوات الإيطالية، بل إن هذا التضامن مع الليبيين يسبق قدوم الإيطاليين، ولعل أبرز أمثلته دور قبائل تونس البارز في ثورة غومة المحمودي ضدّ السلطنة العثمانية، فضلاً عن الشواهد التاريخية الأقدم.

(2) البعد الصحراوي الإفريقي

ليبيا بوابة من بوابات إفريقيا. إنها برزخ بين الصحراء الكبرى والبحر المتوسط، ساحلها يمتد حوالي 1900 كيلو متراً من رأس الرملة في الشرق حيث تشرف عليه حافة جبلية حتى غرب بنغازي إلى رأس جدير في الغرب وهو قسم أطول تخترقه الخلجان وتبرز منه رؤوس ناتئة في البحر، وحدودها الجنوبية تتصل بثلاث دول إفريقية بعد صحراء تترامى من سلسلة مرتفعات الهُكّار (الحجار) الجزائرية غرباً، إلى كثبان رمال الصحراء الغربية في مصر شرقاً.

وإفريقيّة ليبيا لها أثرها – لا شكّ – في نسيجها الاجتماعي لوجود التوارق والتبو في واحات ومدن صحرائها، وإنني وإن كنت أميل إلى رفض مفهوم التغاير العرقي بين هؤلاء وبين بقية سكانها، إلا أن الأثر الذي لا يمكن إهماله هنا هو أثر ثقافي تدعمه خاصيّة اللغة وأنماط الحياة المختلفة عمّا في الساحل، فضلاً عن ارتباط التوارق والتبو عبر التاريخ الوسيط والحديث بأجناس إفريقية أخرى أقرب إلى وسط إفريقيا وتداخلهم معها حِلفاً ونَسَباً.

ودون أن نذهب بعيداً، أي دون أن نستدعي إفريقيا كقارة مختلفة تضاريسها وأرجاؤها متنوعة أجناسها ولغاتها.. نستطيع القول أن البعد الإفريقي مختزَلٌ في البعد الصحراوي على مستوى الرّفادة الديموغرافية، والامتداد الجغرافي.

ولقد كانت ليبيا سبّاقة منذ خمسينيّات القرن العشرين إلى إدراك خطورة وضرورة لم شمل دول الساحل والصحراء في منظّمة واحدة تكون لبنة أساسية في بعث اتحاد يتجسّد مثاله السياسي والاقتصادي والديموغرافي في قارّة تتآزر دولها وتتضامن حكوماتها ويسند سكّانها بعضهم بعضاً.

ولا تتعارض الوحدة الإفريقية مع الوحدة العربية في إطاريهما الإقليميين، فثلُثا العرب هم أفارقة أيضاً، كما إن الساحل والصحراء ظلا على الدوام مجالاً حيوياً لحركة العرب المسلمين منذ القرن السابع الميلادي، من مصر شرقاً إلى صحراء غرب إفريقيا، ولا تكاد ليبيا تُعرف إلا بامتدادها الصحراوي المتداخل مع ما جاورها شرقاً وغرباً وجنوباً.

والقول بأن ليبيا جزء من القارة الإفريقية لا يتعارض مع القول بأن ليبيا جزء من الوطن العربي، بل يعطي كلّ بعد منهما خصائص حضارية جديدة تساهم في تنوّعِ القارة لغةً وجنساً وديناً، وتساهم في تنوعِ الوطن العربي بيئةً وتاريخاً وعمقاً استراتيجياً.

وعودة إلى الصحراء.. نرى أنها مكّنت الليبيين من وجود حواجز طبيعية مترامية وعوائق منيعة لم يتم اختراقها إلا عن طريق الممرات التاريخية لقوافل الإبل وهي ممرات قليلة العدد لكنها أثّرت على تواصل الواحات والمحطات

الآهلة بالسكان وساهمت في كسر عزلة الصحراء، وبشكل عام فإن ما جناه الليبيون من الصحراء يتمثل في:

أ- وجود ذخائر معظم الموارد النفطية في عمقها، وقد بدأ استخراجها عام 1961.

ب- وجود جزء من الرفادة الديموغرافية على أطرافها وتتمثّل في التوارق في الناحية الغربية، والتبو في الناحية الشرقية، وقد عملوا معاً حرّاساً للقوافل بالرغم من حالة العداء التقليدية التي كانت بينهم.

ج- وجود «الحمادة» التي مثّلت مصدراً للرعي. إن الحمادة في مواسم الرعي الجيدة أشبه بالنيل بالنسبة لمصر.

هذه العناصر ساهمت في تأكيد إفريقية ليبيا على حساب البعد المتوسطي، وهي حالة دائمة تمثّل تونس نقيضاً لها بسبب اكتفائها بالبعدين العربي – الإسلامي والمتوسطي.

(3) البعد المتوسطي

هذا أضعف الأبعاد من الناحية الحضارية عبر التاريخ، وإن كان أقواها وأكثرها أثراً من الناحية السياسية ثم الاقتصادية في العصر الحديث.

لقد خضعت ليبيا للغزو الروماني واليوناني الذي حاول أن يصِلَ ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية وصْلاً إمبراطورياً ضمن حركة توسعية واستيطانية لم تستهدف شمال إفريقيا وحده بل حاولت أن تسيطر على الصحراء بواحاتها وممرات قوافلها إلى وسط إفريقيا.

وفي رد فعلٍ تاريخي نجد أن ليبيا تحولت إلى عمق استراتيجي لقرطاج، حتى أن حنبعل في غزوه روما عبر جبال الألب كان يسيّر أحد أقوى فيالقه المعروف باسم الفيلق الليبي، أي الإفريقي، وهو الذي وُصف في كتابات المؤرخين القدامى من الرومان بفيلق «المرتزقة» لسبب بسيط هو أن هؤلاء المؤرخين لم يكونوا يدركون العمق الاستراتيجي (اجتماعياً وجيوسياسياً) لقرطاج، فالصراع لم يكن بين مدينتين تقودان حضارتين متنافستين بقدر ما كان صراعاً بين شعبين (شرقي وغربي) ينطلقان من رؤيتين مختلفتين. بل إن اقتحام حنبعل لسلسلة جبال الألب يشي بأنه أراد تأمين حدود قرطاج – أي إفريقيا – بدءا من هناك، وبعبارة أخرى يصبح التفكير بأن شمال إفريقيا هو العمق الاستراتيجي لجنوب أوروبا، صورة معكوسة عن القول بأن جنوب أوروبا ابتداء من جبال الألب هو العمق الاستراتيجي الذي يجب ضمانه لتبعيّة شمال إفريقيا!! وهي القاعدة التي حاول العرب تجديدها بعد ذلك للانفراد ببحر الظلمات، فنجحوا في السيطرة على جزر المتوسط وسواحله الجنوبية. وما زالت جزيرة مالطا حتى الآن شاهداً تاريخياً على هذا العمق الاستراتيجي إذ أن مالطا كانت محطّة شرقية قديمة للفينيقيين ثم العرب المسلمين، وما زال سكانها يتحدثون لهجة عروبية قديمة هي إحدى اللغات الأفروآسيوية وإن أصبحت بعد ذلك تحت تأثير الإنجليزية أو التوجّه الأنجلوسكسوني عامةً، ولا ننسى هنا أن نشير إلى الأسى الذي يصيب كلّ عربي وهو يتذكّر كيف فشل المالطيون في تجديد علاقاتهم التاريخية بالعرب من خلال طلبهم الانتماء إلى جامعة الدول العربية

وإن بصفة «مراقب»، وكيف أن العرب الجُدد في جامعتهم رفضوا هذا الطلب لقصور في الرؤية التاريخية.[1]

في العصر الحديث صار للبعد المتوسطي وجهة واحدة محدّدة: الاستيطان. ونتحدث هنا عن دولتين أوروبيتين كان المتوسط ممرّهما إلى ليبيا: إيطاليا وبريطانيا. ففي 1911 رأت إيطاليا في ليبيا شاطئاً رابعاً، وقد بنت تلك الفكرة على الكثير من الميثولوجيا الرومانية والتاريخ الأسطوري، ولكن مثل هذه الأفكار تلاشت وانقطع خيطها الواهي بنهاية الغزو واستعادة الليبيين أرضهم سواء كانوا مهاجرين إلى الأطراف القريبة أو مقيمين في القرى والأرباض التي حدّدها لهم الإيطاليون فلا يغادرونها. وما أن تم اكتشاف النفط في ليبيا حتى تعزّزت العلاقة بالأرض أي عندما توفّر للكيان السياسي معادل اقتصادي جديد.

بريطانيا من جهتها – وبعد احتلالها مصر – رأت في شرق ليبيا جيباً من جيوب الإمبراطورية، بل إنها اقترحت بفعل نشاط «مؤسسة الاستيطان العالمية» (إيتو – ITO)[2] الجبلَ الأخضر ليكون مستوطنة يهودية تقع من الناحية الجيوسياسية على حدودها الغربية، باعتبارها تحتلّ مصر، لكنها عدلت عن هذا الاقتراح وغيره إلى التركيز على استيطان فلسطين[3]، بينما استمرت في تأليب

---

(1)- إن «أفرقة» جنوب أوروبا أمر نلمسه في التعاطف الشعبي الكبير مع المهاجرين «غير القانونيين» من العرب والأفارقة الذين ينطلقون من شواطئ ليبيا وتونس في زوارق ومراكب غير مؤهلة. فهذه الهجرة «مجرّمة» قانوناً، ولكنها تحظى بتعاطف شعبي واضح، إدراكاً لما يقف وراء هذه الهجرات من تردٍ اقتصادي وأوضاع مادية سيئة.

(2)- طلبت إيتو من السلطان عبدالحميد الثاني شراء برقة في أواخر القرن التاسع عشر.

(3)- عرضت بريطانيا على هرتزل بدائل عن فلسطين إذا لم ينجح استيطانها، منها : الارجنتين وقبرص وسيناء

«الأمة البرقاوية» على إعلان الاستقلال، وهو الموضوع الذي يلقي بظلاله على خطة بريطانيا لفصل برقة التي تمت استعادتها للعمل بها عام 2011. (انظر الفصل الثالث).

وبإيجاز فإن التعامل مع خصائص البعد المتوسطي يمثّل – بالنسبة لليبيين – نوعاً من الإكراه الذي أُجبِروا على التعامل معه، على العكس تماماً من البعدين العربي – الإسلامي والإفريقي، ولم يشفع في ذلك أن البحر هو المنفذ الوحيد لتصدير النفط الذي يمثل عماد اقتصاد البلاد وعامل استقرارها السياسي.

ويمكننا مقارنة هذه الوضعيّة بأخرى مختلفة عنها تماماً، فالبعد المتوسطي بالنسبة للمغرب – التي تطلّ على بحرين عالميين – جعلها ترتبط بشبه الجزيرة الأيبيرية ولا يمكننا تصوّر دور تاريخي للمغرب دون هذا البعد خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ما لصلة الأندلس بمراكش من تأثير ثقافي واجتماعي واقتصادي، فضلاً عن المدّ والجزر السياسيين بينهما على مدى مئات من السنين. ونستطيع كذلك تذكّر الوضعية الإشكالية لسبتة ومليلية في العصر الحديث، وهي وضعية ستكون مبرّرة إذا امتدّت سيطرة المغرب لتشمل جزر الخالدات في المحيط الأطلسي مثلاً، إلا أن هذه الجزر ومدينتي سبتة ومليلية تقع جميعها تحت السيطرة الاسبانية ولا سبيل أمام المغرب إلا استرداد المدينتين بحكم مغربيّتهما جغرافياً وديموغرافياً. ولم يشفع لهذه الجزر أنها تقع في المجال

وأوغندا وشرق إفريقيا والجبل الأخضر بليبيا. أما العثمانيون فقد عرضوا عليه منطقة سرت وسط ليبيا، وعرض عليه رجب باشا الحاكم العثماني لليبيا آنذاك (1904 – 1908) توطين اليهود في مسلاتة (جنوب مصراتة).

الحيوي للمغرب، فتمت تصفية سكانها الأصليين الذين يرتبطون بسكان المغرب القدامى، وكانوا يتحدثون لغة أفروآسيوية ذات صلة بالأمازيغية ما يجعلهم مرتبطين بالبعد الإفريقي أيما ارتباط، لكنهم الآن منقرضون أو يكادون ينقرضون بعد أن عملت اسبانيا على احتلالهم وإبادتهم. إن هذه الجزر هي الصورة المصغّرة لأمريكا التي أبيد شعبها ليحتل شعب أوروبي أرضه.

وخلاصة الأمر فإن البعد المتوسطي ليس مؤثراً في ليبيا بالرغم من تاريخها الحافل بالصراع مع الرومان والإغريق، بينما يتميّز بتأثيره الكبير على «المغرب النافع»، وهو اصطلاح يدل على إقليم زراعي يلي المنحدرات الجبلية وقد جرى تمييزه عن «المغرب الصحراوي» كما درجت تسميتهما في الأدبيات الاستعمارية الفرنسية.

***

هذه هي الأبعاد الثلاثة المؤسسة للكيان الليبي، قديماً وحديثاً، حضارياً وسياسياً، ولا تبدو المعادلة بينها أمراً مستحيلاً، ولعل ليبيا الآن أقدر من أي وقت مضى على إحداث هذه المعادلة وتسيير مجالاتها الحيوية بما تقتضيه مصالحها وبما تدفعها إليه ضروراتها الإستراتيجية.

ليبيا إبان الحربين

تُنسب السنوسية إلى السيد محمد بن علي السنوسي الكبير، وكان قد أسّس زاويته الأولى في الحجاز عام 1837 بعد وصوله من الجزائر، ويبدو أنه لم يقرّر الإقامة في ليبيا إلا أنه أثناء عودته من الحج باتجاه الجزائر تمكّن من إقامة زاوية جديدة في البيضاء بالجبل الأخضر عام 1842، واستقر بها لأكثر من 10 سنوات، كما لاقت دعوته الصوفيّة انتشاراً كبيراً من الساحل شمالاً حتى واداي الصحراوية جنوباً، ثم أسّس هذا الشيخ مركزاً دعويّاً جديداً في الجغبوب عام 1855 حيث توفي هناك عام 1859، ولم ينتقل مقرّ الحركة ونشاطها إلى الكفرة إلا مع خلفه وابنه الأكبر محمد المهدي، الذي توفي عام 1902، لتنتقل قيادة الحركة من بعده إلى ابن أخيه أحمد الشريف.

كانت السنوسية معترفة بالخلافة العثمانية، لذا لم تنشأ في صفوف السنوسيين أحداث تذكر للتخلص من السيطرة العثمانية على ليبيا، على العكس من بقية الليبيين الذين ثاروا ضد تركيا، باعتبارها استعماراً طورانياً لا فرق بينه وبين ضروب الاستعمار الأخرى، بل إن صفة «مْطورَنْ» أصبحت لديهم مرادفاً للكافر المتجبّر.. ولم يتأثر السنوسيون بالغزو قدر تأثّرهم بمواجهة الحركات التنصيرية الفرنسية والإيطالية التي مثّلت دافعاً لإعلان الجهاد ضد هاتين الدولتين جنوباً وشمالاً، وعلى الأخص مع انتقال قيادة الحركة السنوسية إلى أحمد الشريف الذي حوّل الصراع إلى مواجهة شرعية بين الكفار والمسلمين.

إن إيطاليا لم تكن قوةً أوروبية مرهوبة الجانب، وكانت «حتى منتصف الثمانينات من القرن التاسع عشر لا تزال دولة متخلّفة من الناحية الاقتصادية وتعاني متاعب مالية ملموسة. يضاف إلى هذا أن الوضع الدولي وتوازن القوى في تلك المنطقة قد تركز لغير صالحها»[1]، لذا عملت طوال القرن التاسع عشر على محاذاة سياسة بريطانيا الخارجية وعدم الاصطدام معها، وكانت منذ 1887 قد حصلت – بموجب اتفاقيات سرية وعلنية – على موافقة بريطانيا وألمانيا والنمسا وأسبانيا بشأن احتلال ليبيا وسد الطريق أمام فرنسا التي أرادت ضمّ كامل الصحراء الكبرى في إطار سعيها المحموم إلى تأسيس «جمهورية الصحراء الفرنسية»، إلا أن إيطاليا انتظرت حتى 1904 عندما قامت كل من بريطانيا وفرنسا بتوقيع معاهدة تنص على السماح لفرنسا بالتوسّع غرباً باتجاه مراكش، على أن تُترك ليبيا رهينة للقرار الإيطالي.

ظلت إيطاليا طوال القرن التاسع عشر تسعى إلى «التوسّع السلمي» في طرابلس، ففي 1816 أقامت جمعية الفرنسيسكان أول مدرسة للبنين باللغة الإيطالية، وفي 1846 افتتحت أول مدرسة للبنات، وفي 1860 دعمت مخطّط منظمة الاستيطان العالمية اليهودية (إيتو ITO) للاستيلاء تجارياً على الأراضي الليبية، وفي 1880 افتتحت في بنغازي أول مدرسة تجارية إيطالية، وفي 1883 شكّلت في نابولي الجمعية الإيطالية لشؤون طرابلس الغرب، كما ناهز عدد أفراد جاليتهم الألف، بينما بدأ ممثلو الرأسمال لديهم يتوغلون في الولاية.[2]

---

[1]- بروشين، 1984.

[2]- انظر: بروشين، 383 – 384.

كانت فرنسا قد احتلت تونس عام 1881 – قاطعة بذلك الطريق على احتلال إيطاليا لها – كما كانت بريطانيا قد احتلت مصر عام 1882، ولم يرق لإيطاليا إقدام الفرنسيين على احتلال تونس «التي كانت قبلة أنظار إيطاليا لأنها أقرب أرض إفريقية إليها، وكانت ترغب في دمج تونس وضمها إلى الأراضي الإيطالية وترى ذلك حقاً طبيعياً لها، ولكنها في ذلك التاريخ لم تكن في وضع يسمح لها أن تجابه فرنسا لا سياسياً ولا عسكرياً، وخشيت إن هي تأخرت أكثر في احتلال طرابلس الغرب أن تفقدها كما فقدت قبلها تونس وتسبقها دولة أوروبية أخرى»[1]، خاصة وأن «فَرْنَسة» الصحراء الكبرى كانت – آنذاك – تجري على قدم وساق.

لم يتبق أمام إيطاليا – وهي وريث تاريخي للإمبراطورية الرومانية – إلا مدّ بصرها إلى ليبيا الولاية العثمانية التي كانت حتى ذلك الوقت بعيدة عن مخططات الأوروبيين باستثناء المحاولات الفرنسية، وكان رد الدولة العثمانية الإسراع بإرسال 10.000 جندي إلى ولايتها لحمايتها ودعم دفاعاتها، (قامت قبيل بدء الاحتلال الإيطالي عام 1911 بسحب قواتها من ليبيا وأرسلتها لقمع الثورة التي اشتعلت في اليمن). في حين كانت إيطاليا تستعدّ لمعركة العدوة في شرق إفريقيا، وهي المعركة التي انهزمت فيها أمام جيش الإمبراطور منليك شرّ هزيمة، لكن الوضع استمر على ما هو عليه إلى أن وُقّعت اتفاقية 1904، ومما شجّع إيطاليا على الإعداد الفعلي لغزو ليبيا إنهاك تركيا بقيام ثورة «تركيا الفتاة» عام 1908 والتي اضطر معها السلطان عبدالحميد الثاني للرضوخ للمطالب الإصلاحية. بالإضافة إلى فشل المشروع الألماني في ليبيا. (م: قدمت ألمانيا في

[1]- محمد الأسطى، تاريخ القوات المسلحة التركية، 22.

1911 مشروعاً لإنشاء قاعدة عسكرية – بحرية في طبرق)[1]، وقد مهّدت إيطاليا لغزو ليبيا بسلسلة من الأنشطة الدبلوماسية مع الدول الأوروبية كان من نتائجها:

«-ساندت بريطانيا إيطاليا.. معتبرة أن التوسع الايطالي توازن للتوسع الفرنسي والألماني.

- ودفعت ألمانيا والنمسا – المجر إلى إيطاليا ثمن إسهامها في التحالف الثلاثي.

- ودفعت فرنسا إلى إيطاليا ثمن عدم تدخلها في الشؤون المراكشية.

- وساندت روسيا إيطاليا لقاء وعدها بمساندة النشاط الروسي في منطقة المضائق».[2]

أمام الهدف الاستيطاني بدأت إيطاليا تنفيذ مشروع طَموح يؤهلها حسب دراسات اختصاصييها ومستشاريها الاستراتيجيين إلى «التهام» ليبيا دون معارضة:

- توطين المهاجرين الإيطاليين.

- تأسيس بنك روما (افتتح في منتصف أبريل 1907) ووكالاته التجارية في طبرق وبنغازي وسرت ومصراتة والخمس وزوارة وغيرها.

- شراء الأراضي وإن من خلال وسطاء صوريين.

- افتتاح المدارس وتأسيس الكنائس الإيطالية.

- نشر وتوزيع مطبوعات البروباغندا الإيطالية.

---

(1)- لوتسكي، 367.

(2)- لوتسكي، 367.

- تمكين المهاجرين الإيطاليين من تكوين المشاريع الزراعية.
- إنشاء وتملّك المعامل والمعاصر والمطاحن.
- احتكار المواصلات البحرية من طرابلس إلى أوروبا.
- البدء في مشروع ميناء طبرق أو قاعدة طبرق البحرية.
- إعداد مشروع السكك الحديدة «طبرق – الاسكندرية».
- منح القروض لليبيين في مقابل رهنيات عقارية وعينية.[1]

كانت إيطاليا قد برّرت غزوها بحماية مصالحها التي تنفّذها الجالية الإيطالية، وقد أمهلت تركيا 24 ساعة، حسب ما جاء في إنذارها الموجّه إلى «الباب العالي» في 27 سبتمبر 1911، والذي أردفته بإعلان الحرب على تركيا في 29 سبتمبر[2]، ثم قامت بالبدء في إرسال قواتها لاحتلال طرابلس في 3 أكتوبر 1911 بأن مهّدت بقصف ميناء طرابلس عشوائياً، فانسحبت الحامية التركية بقيادة «نشأت» إلى الدواخل، في محاولة لتنظيم الصف وإعداد المتطوعين، وما هي إلا أيام حتى تم إنزال القوات التي قامت بقيادة «كانيفا» بتشكيل جبهة على شكل قوس يحيط بالمدينة. أما أولى المدن التي سقطت في يد الإيطاليين فقد كانت طبرق يوم 4 أكتوبر 1911 تأميناً للحدود الشرقيّة وتحسّباً لانضمام المصريين لحركة الجهاد.

---

(1)- وهو ما تجسّد بعد ذلك في قيامهم باستثمار «موارد ضخمة في الزراعة بهدف تحويل البلاد إلى قاعدة للتزوّد بالخامات والحاصلات الزراعية.. ومع تطور المزارع ونمو الإنتاج شرع الإيطاليون في تنمية الصناعة التحويلية حتى يستطيعوا أن يصدروا إلى إيطاليا سلعاً شبه جاهزة بدلاً من الخامات. وإجمالاً.. أصبحت ليبيا سوقاً لتصريف السلع الإيطالية.. وأخضع الإيطاليون لسيطرتهم كافة القطاعات الاقتصادية في البلاد حرصاً على تحويلها إلى قاعدة لتحقيق مخططاتهم العدوانية في إفريقيا». انظر:فوبوليكوف، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، 236 – 237.

(2)- انظر الملحق.

وفي ظل هذه الظروف فإن الروح المعنوية للجنود الأتراك كانت انهزاميةً لا تتوفر على أدنى رغبة في مواجهة الإيطاليين، وقد عبّر وزير الدفاع محمود شوكت باشا عن هذه الوضعية في كلمة له أمام ضباط الجيش في وزارة الحرب باسطنبول قال فيها:

«إن الدولة والجيش ليسا جاهزين لدخول الحرب، فالجيش ضعيف والأسلحة قديمة والمعدات غير تامة وغير متوفرة، والأسطول الحربي كأنه غير موجود، فولايتنا طرابلس الغرب وراء البحار، ونحن فاقدين كل إمكانيات إرسال الجنود للدفاع عنها، إن عملية النقل هي عن طريق البحر ولا توجد لدينا حتى ولا سفينة حربية أو طراد لحراسة عملية النقل. التدخل قد يكون لقمة سائغة في فم العدو، وأنتم تعلمون ذلك أيها الرفاق، وكما وضحت لكم فإن طرابلس الغرب ستقع في يد من يستولي عليها».[1]

وبدأت إيطاليا تنفيذ المخطط المعد للطوارئ في القوات المسلحة باسم «غزو ليبيا» ويشمل:

- تشكيل فيلق خاص بفرقتين تعداده 30.000 جندي للاستيلاء على طرابلس الغرب وسيرانايكا (بنغازي).
- الاستيلاء على مرافئ طرابلس وبنغازي كهدف أول للتحرك، وتخصيص قوات خفيفة للمرافئ للحماية.
- تنفيذ خطة التحرك على الشريط الساحلي فقط.
- إرسال الفيلق الخاص على مرحلتين ومحاصرة السواحل الليبية لقطع الطريق البحري والاتصالات أمام التحرك العثماني المحتمل.

---

(1)- الأسطى، 89.

«كانت الفكرة السائدة لدى كبار المسؤولين الإيطاليين أنه لا ضرورة لإرسال قوات كبيرة لغزو ليبيا لأن الحرب ستكون قصيرة الأمد، ولكنها مع ذلك أرسلت قواتاً ضخمة خوفاً من تكرار الهزيمة بما يشبه هزيمة عدوة في الحبشة عام 1896 وفي نفس الوقت أرادت إظهار قوة إيطاليا أمام الدولة العثمانية. وسنشاهد أن هذه القوات لم تكن كافية لإحراز النصر، وتابعت إرسال قوات أخرى إلى ليبيا حتى بلغت 100.000 جندي إيطالي».[1] أما قطع الأسطول العثماني فقد تم توجيهها إلى مضيق الدردنيل للاحتماء به دون أن تغادره. وبعد وصول رسالة من أهالي طرابلس (7 سبتمبر 1911) طلباً للإمدادات العسكرية وتأكيدهم العزم على الرد على كل اعتداء يستهدف بلادهم، وأمام تصاعد الحملة التي كان يشنّها الإعلام الإيطالي لتبرير الغزو انبرى رئيس الوزراء حقي باشا (كان سفير تركيا لدى إيطاليا قبل استلامه الوزارة) إلى تكذيب «الإشاعات» التي تفيد بقيام إيطاليا بغزو ليبيا!.

أعلن أحمد الشريف الجهاد ضد الإيطاليين، وتوجّه بنداء عام إلى الليبيين حثّ فيه على الجهاد وجرّم التعامل مع العدو، قائلاً: «إن ترك الجهاد خروج عن الدين، وإذا كان القاعد عنه خارجاً عن الدين، فكيف بمن يبايع الكفار بحطام الدنيا على قتال المسلمين، اللهَ اللهَ يا عبادَ الله، خلّصوا أنفسكم وأعراضكم من أيدي الكفار، واغسلوا يا ذوي الهمم ملابس مروءتكم من العار، وجاهدوا بالأنفس والأموال». وفي خطابه إلى أنور باشا، قبل معركة القرباع، أوضح بما لا يقبل الجدل موقفه من المفاوضات: "لا نقبل صلحاً بوجه من الوجوه إذا كان ثمن الصلح تسليم البلاد إلى العدو".

---

(1)- الأسطى، 126.

كان أحمد الشريف هو الرمز الوطني الصوفيّ الذي التفّ حوله شيوخ القبائل لتنظيم الجهاد، فهو المرشد العام للزوايا السنوسية، ويحظى بتقديرهم واحترامهم لتقواه وصلاحه، بالإضافة إلى تجربته الجهادية جنوب ليبيا ضد الغزو الفرنسي، فضلاً عن علاقته المباشرة مع الأتراك الذين دعموا حركة الجهاد في بداية الاحتلال الإيطالي.

أما دولياً فإن ليبيا آنذاك لم تعد محميّة عثمانية من وجهة نظر القانون الدولي، لكن السنوسيين لاعترافهم بالسيادة العثمانية واعتبار ليبيا جزءاً من الإمبراطورية التركية، واصلوا الاعتراف بالقيادات التركية التي فضّل عدد منها عدم الرحيل من ليبيا، ولهذا السبب نجد أن أمر القيادة العسكرية للمجاهدين قد آلَ إلى «عزيز المصري» أحد الضباط الأتراك.

إن الخطأ الذي أقدمت عليه الأدوار الجهادية في الفترة الأولى كان خوض القتال بشكل منظّم وفقاً للخطط الميدانية، أي باعتبار وحداتها تمثّل جيشاً نظامياً في مواجهة الجيش الإيطالي، وكان هذا الأسلوب نتيجة من نتائج التدريبات الأوليّة التي تلقاها المجاهدون على يد الضباط الأتراك، ولم تبدأ حركةُ الجهاد إنجازَ انتصاراتها إلا عندما عادت إلى طبيعتها وأسلوبها، أي باعتبار الذين ينضوون تحت لوائها شعباً من المجاهدين لا جيشاً نظامياً.

انسحبت تركيا من ليبيا رسمياً بفعل معاهدة لوزان في 18 أكتوبر 1912 دون مشورة الليبيين الذين بدؤوا مواجهة جحافل الجيش الإيطالي بإمكانياتهم الذاتية وأساليبهم الخاصة، بينما بادرت بريطانيا وفرنسا وروسيا[1] إلى الاعتراف

---

[1]- لم يتغير موقف روسيا إلا بعد ثورة 1917، وقد كتب لينين واصفاً الغزو الإيطالي أو الحرب «الإيطالية – التركية» بأنها: حرب «إبادة العرب بأحدث الأسلحة» متنبئاً باستمرار حركة المقاومة خاصة من قبائل الدواخل

بتبعية ليبيا لإيطاليا. وعقد الليبيون مؤتمرهم العام الأول في العزيزيّة لينقسموا إلى فريقين، الأول يرى الخضوع لإيطاليا معتقداً أنها ستُبقي على استقلال ليبيا كما فعل السلطان التركي الذي لم يكن يملك في الحقيقة فعل شيء آخر[1]، والثاني رأى ضرورة مواصلة حركة الجهاد.

الحرب العالمية الأولى

في هذه الظروف نشبت الحرب العالمية الأولى عام 1914، وإن جزءا من فهمنا حركة الجهاد وما كان يحدث في ليبيا يجب أن يمرّ بمعرفة ما كان يحدث في العالم آنذاك، ذلك أن مقاتلة الليبيين للجيش الإيطالي قد كانت مؤثرة على مجريات الحرب العالمية الأولى بشكل مباشر.

قامت الحرب العالمية في أوروبا، وبدأت بأن قامت النمسا - المجر بغزو صربيا في يوليو 1914، بعد حادثة اغتيال ولي عهد النمسا في سراييفو، وهي الحادثة التي اعتبرت سبباً مباشراً للغزو.

عبّأت روسيا قواتها استعداداً للدفاع عن السيادة الصربية، فأعلنت ألمانيا نفيراً عاماً، وبعد فشل الألمان في طلبهم الروسَ إلغاء التعبئة العامة، قامت ألمانيا بإعلان الحرب على روسيا في أغسطس 1914، ثم أعلنت الحرب على فرنسا في نفس الشهر، واجتاحت بلجيكا، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى إعلان الحرب على ألمانيا، بينما أعلنت المجر – النمسا الحرب على روسيا. واختارت إيطاليا أن تبقى محايدة طوال عام 1914 بسبب انهماكها في غزو ليبيا، أما

البدوية.

(1)- أصدر السلطان العثماني ما إن بدأت الحرب فرماناً موجهاً إلى أهالي طرابلس وبنغازي اعتبرهم فيه «سادة أنفسهم» في مواجهة الجحافل الإيطالية. [انظر نص الفرمان في الملحق].

تركيا، بسبب عدائها لروسيا، وصداقتها لألمانيا، فقد دخلت الحرب في شهر أكتوبر من نفس العام.

هكذا نشأ حلف الوفاق (روسيا وفرنسا وبريطانيا) ضد الحلف الثلاثي (النمسا – المجر وألمانيا وإيطاليا) لكن إيطاليا انسحبت من الحلف، بسبب كثافة المقاومة التي أبداها المجاهدون الليبيون، فحلّت تركيا محلّها، ولم يكن هذا هو الأثر الوحيد لهذه الحرب إذ اشتد التنافس حول احتلال المغرب التي دخلتها القوات الألمانية عام 1911، ما اضطر فرنسا – وكانت قد دخلت الحرب بقوة – إلى مبادلتها بجزء من الكونغو التي أصبحت تحت السيطرة الألمانية.

لقد أظهرت الوثائق أن مخطّط ألمانيا لغزو روسيا تم وضعه قبل تسع سنوات من الحرب، وقد وقع الاشتباك الأول بينهما في 6 سبتمبر على بعد 55 ميلاً من باريس، وهو ما هيّأ بريطانيا للدخول في الحرب مباشرة، وقد شاركت القوات البريطانية القوات الفرنسية في صدّ القوات الألمانية ومنع تقدمها. وتقدّمَ الجيش الروسي إلى ألمانيا التي انسحبت قواتها من فرنسا وحاصرت بها الجيش الروسي.

أما خارج أوروبا فقد أعلنت اليابان الحرب على ألمانيا في آخر شهر أغسطس 1914، وتمكنت من إنزال الهزيمة بالقوات الألمانية في جزر المحيط الهادئ، بينما تمكنت القوات الأسترالية والنيوزيلندية من إعادة احتلال المستعمرات الألمانية في المحيط.

استطاعت القوات الصربية أن تهزم الجيش المجري – النمساوي، وانضمّ الجيش التركي إلى ألمانيا ضد روسيا فدخلها في أكتوبر 1914، هنا أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا الحرب ضد تركيا.

واستطاعت القوات الألمانية هزيمة القوات الروسية في مايو 1915، واحتلال بولندا وإخضاع البلقان، كما استطاعت القوات النمساوية والألمانية إلحاق الهزيمة بالقوات الصربية، فأعلنت إيطاليا انضمامها للحلفاء وبدأت حربها ضد النمسا – المجر. ومع استمرار القتال استطاع البريطانيون والفرنسيون دفع ألمانيا إلى الانسحاب جزئياً.

لكن الجيش الروسي استطاع بعد ذلك إحراز انتصارات جديدة ضد النمسا – المجر، ثم بادرت رومانيا إلى إعلان الحرب ضد النمسا – المجر، فقامت ألمانيا بدورها بإعلان الحرب ضد رومانيا واحتلتها خلال أسابيع قليلة.

استطاعت بريطانيا استمالة العرب ضدّ تركيا مع وعد بنيلهم استقلالهم وحقّهم في إنشاء دولتهم القومية، باستثناء شمال إفريقيا الذي كان محتلاً بأكمله، مصر تحت الهيمنة البريطانية، وليبيا تحت الهيمنة الإيطالية، وباقي أجزاء المغرب العربي تحت الهيمنة الفرنسية. وعندما تمكن العرب من طرد القوات التركية من الحجاز والشام، لم تعترف لهم بريطانيا إلا باستقلال الحجاز وشرق الأردن، بينما كانت اتفاقياتها السرية مع فرنسا وروسيا تقضي بتقاسم الإمبراطورية العثمانية التي تقع ضمنها الدول العربية، ثم جرى إقصاء روسيا من الاتفاقية لتقتصر على بريطانيا وفرنسا ضمن ما عرف باتفاقية سايكس – بيكو التي وقعت عام 1916 والتي ستنشرها روسيا بعد ذلك رداً على إقصائها

من تقاسم التركة العثمانية، والمعدّلة باتفاقية أخرى عرفت باسم «سان ريمو» عام 1920.

كانت الحرب عام 1917 قد دخلت منعطفاً جديداً.. فلجوء ألمانيا لما يعرف بحرب الغواصات رداً على قرار بريطانيا وفرنسا وروسيا أدّى إلى تعرّض سفن أمريكية لقذائف الغواصات – رداً على دعم المصارف الأمريكية لبريطانيا وفرنسا – الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى إعلان الحرب على ألمانيا وحلفائها في أبريل 1917، ما دفع ألمانيا أيضاً إلى استمالة المكسيك لشنّ هجوم على الولايات المتحدة، وهو ما أدّى بدوره إلى قيام الأخيرة بتزويد حلفائها بما يحتاجون إليه من إمدادات حربية وعتاد يمكّنهم من فرض حصارهم على أعدائهم، كما أدى إلى أن تسيّر الولايات المتحدة قواتها إلى فرنسا لإعادة تشكيل الوحدات الفرنسية ومساعدتها في تنظيم ولمّ شتات جيشها حتى يتمكّن من شنّ هجمات جديدة على القوات الألمانية التي بدأت تنسحب تدريجياً.

واستطاعت القوات الألمانية والنمساوية إيقاع هزيمة ساحقة بالقوات الإيطالية. كما أن تقدّم القوات البريطانية والفرنسية والدعم الأمريكي لها مكنّها من هزيمة ألمانيا التي اضطرت مع توالي هزائمها العسكرية إلى إعلان استسلامها في نوفمبر 1918، وتنحّي إمبراطورها وإعلان الجمهورية.

وقد «أدان الرئيس الأمريكي ولسون هذه الحرب وطلب من الكونغرس في شهر أبريل عام 1917 التصويت على دخول الحرب فتدفق بعد ذلك بوقت قصير على القارة الأوروبية أكثر من مليون جندي، ولم تمض غير بضعة شهور

لتتبخر أحلام ألمانيا في النصر وانقلب الوضع إلى هزيمة ساحقة ترتب عليها انحلال امبراطورية النمسا - المجر وإضعاف ألمانيا وإهانتها».[1]

على الطرف الشرقي تكبّدت القوات التركية خسائر كبيرة في مصر والعراق وسوريا التي دخلها الحلفاء، بالإضافة إلى احتلال فلسطين والهجوم على البلقان، الأمر الذي أدى بتركيا إلى الاستسلام، وكانت الثورة البلشفية قد نجحت في 1917 فخرجت روسيا من الحرب، ووقع لينين صلحاً مع الألمان في 1918.

لقد أدّت الحرب العالمية الأولى التي أوقعت أكثر من ثمانية ملايين قتيل وجرحت أكثر من عشرين مليون آخر إلى بروز دور الولايات المتحدة باعتبارها أكبر تاجر حرب على مستوى العالم، الأمر الذي ساهم في تنمية اقتصادياتها ودعم دورها السياسي والعسكري خارج أراضيها. «وأصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لإمدادات الحرب لكل المتحاربين، وغدت المصارف الأمريكية المموّل الرئيسي للاقتراض، فقد نفدت احتياطات بريطانيا مثلاً من الذهب ورؤوس الأموال في غضون عام 1915، فلجأت إلى المصارف الأمريكية تطلب القروض لتمويل مشترياتها من السوق الأمريكي، كما أصبحت فرنسا سوقاً مفتوحاً للمنتجات الأمريكية».[2]

أدّى مؤتمر السلام الذي انعقد في باريس بعد الحرب إلى تغيير الخارطة السياسية لأوروبا بتفكيك دول قديمة وإنشاء دول جديدة وتغيير الأنظمة السياسية، وقد أسفر عن اتفاق ضمني بين كل من بريطانيا وفرنسا والولايات

---

(1)- أبوخزام، أقواس الهيمنة، 39.

(2)- أبو خزام، أقواس الهيمنة، 36.

المتحدة، خاصة في ما يتعلق بالمستعمرات السابقة واللاحقة ومناطق النفوذ في العالم، وهو الاتفاق الذي ما زالت آثاره سارية حتى الآن. أما أكثر نتائجه أثراً فهو اقتراح الرئيس الأمريكي ويلسون إنشاء عصبة الأمم التي ستصبح لاحقاً هيئة الأمم المتحدة، وهو صاحب مفهوم الانتداب الذي عرفه العالم للمرة الأولى بعد هذا المؤتمر، وكان له تأثير سلبي تماماً على أجزاء كثيرة من الوطن العربي.

إن معاهدة باريس 1919 أدّت إلى تحالف ألمانيا (التي «سُلِبت» منها مستعمراتها) وإيطاليا (التي «تضرّر» طموحها التوسعي في العالم)، أي إنها أدّت إلى تهيئة دولية للحرب العالمية الثانية، فهي في الحقيقة لم تكن معاهدة سلام إلا بالنسبة للمنتصرين، وهو الأمر الذي ستكرره كذلك معاهدات ما بعد الحرب القادمة.

أما تركيا فقد احتلت قوات الحلفاء أهم النقاط العسكرية والاقتصادية فيها، «فدخلت السفن الانجليزية والفرنسية والإيطالية ثم الأمريكية بعد فترة قصيرة إلى القرن الذهبي، وأنزلت قواتها في اسطنبول وتحصينات المضايق وحاول الحلفاء تحويل اسطنبول إلى قاعدة لنشاطاتهم في بلدان المنطقة بأكملها»[1]، وفرض الانجليز سيطرتهم على سكة حديد بغداد – الأناضول وموانئ البحر الأسود، كما أرسلوا قواتهم إلى أنقرة. واحتلّ الفرنسيون ميرسين وأدرنة، واحتلّ الإيطاليون أنطاكية وقونية واسبارطة وغيرها، ثم احتل اليونانيون أزمير، وقد تجاوز عدد القوات الأجنبية في تركيا في بداية 1919 أكثر من 100 ألف جندي، كما سيطرت الحكومات الغربية على السلطان

---

(1)- غفور، 25.

محمد السادس ورئيس وزرائه، «وفُرض على تركيا الاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق وفلسطين والانتداب الفرنسي على سوريا والاعتراف باستقلال مملكة الحجاز والتنازل عن ليبيا والاعتراف بالحماية البريطانية على مصر والحماية الفرنسية على المغرب وتونس»[1] إلا أن ذلك كان إيذاناً بظهور وانتشار الحركات الوطنة المسلّحة المندّدة بالوجود الأجنبي في كل أرجاء تركيا، وهاجمت معسكرات الحلفاء ومحطات السكك الحديدية وقامت بنسف مخازن الأسلحة والذخائر، وفي ظل هذه الظروف ظهر مصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد) فأخذ على عاتقه مهمة إعداد التنظيم الوطني الذي سيعمل على إنهاء وتقويض السلطنة العثمانية وتحرير تركيا ثم تغريبها.[2]

هذه هي صورة الأوضاع السياسية والعسكرية التي كانت سائدة في العالم آنذاك، وهي ليست خلواً من التأثير – سلبياً وإيجابياً – على حركة الجهاد الليبي. فعندما انضمّت إيطاليا إلى الحلفاء عام 1915 ضد الحلف الثلاثي الذي يضم ألمانيا والنمسا وتركيا، خصصت لذلك جزءا مهمّاً من إمكانياتها العسكرية والمالية وكان توقيتاً دقيقاً بالنسبة للمجاهدين الليبيين فقاموا بشنّ هجوم ساحق في معركة القرضابية دفع بالقوات الإيطالية إلى الانسحاب والتحصّن ببعض المدن الساحلية تحت حماية الأسطول (طرابلس، الخمس، زوارة). وقد كتب الجنرال اميليو (والي طرابلس آنذاك) قائلاً: «إن إعادة احتلال الأراضي الضائعة أمر عسير في الظروف الحاضرة. وسيكون بالتأكيد سهلاً عندما نتحرر

---

(1)- غفور، 33.

(2)- غفور، 26- 28.

من مشاغلنا الأوروبية ويمكننا أن نعيد من جديد تركيز قوات أكبر في ليبيا».[1]

أما من ناحية أخرى فقد دفعت تركيا بأحمد الشريف إلى تحريك المجاهدين الليبيين في الشرق لخوض معركة ضد بريطانيا حليفة إيطاليا، فخاضوا معركة بير تونس التي شارك فيها عمر المختار، لكنهم بعد عدة مواجهات تراجعوا حتى وصلوا إلى أوجلة والعقيلة، بينما استقرّ المختار في البطنان حيث قبيلته (المنفة) والقبائل الحليفة لها. وبعد خسارة المواجهة مع بريطانيا غادر أحمد الشريف إلى الأستانة عام 1917. وبعد وفاته صرح وزير المستعمرات أمام المجلس الفاشستي قائلاً: "إن موت السيد أحمد الشريف العدو اللدود لنا يجعلنا نطمئن لجميع أعمالنا ومقاصدنا في شمال أفريقيا".

لقد ربط التحالف بين إيطاليا وبريطانيا بسبب الحرب العالمية الأولى، ولكنه سوف ينتهي بعد ذلك ليأخذ صفة الحرب السياسية والعسكرية.

في ظلّ هذه الأوضاع نشأ دور إدريس السنوسي من ظهراني الوقيعة بأحمد الشريف الذي نُفي إلى الأستانة. فبعد رحيل أحمد الشريف بدأ دور إدريس السنوسي كوكيل للزوايا. كان مقيماً في مصر فعاد متخذاً من اجدابيا مقراً له، وبدأ سلسلة من المفاوضات مع الإيطاليين الذين تمتد صلته بهم إلى عام 1916 لغرض الوصول إلى هدنة يتم فيها إقرار منح المزايا والقبول بالطلبات السنوسية في مقابل الاعتراف بالإدارة الإيطالية.

وفي 1917 عقد اتفاقية الزويتينة لوقف القتال في برقة وتسليم الأسلحة والإفراج عن الزوايا الواقعة في المناطق المحتلّة، مع الاعتراف بالسيادة الإيطالية

---

[1]- بعد القرضابية، 12.

من خلال منحها الحق في مهاجمة أية قوة ليبية غير منصوص عليها في الاتفاقية، كما تعهّد بإبعاد كلّ من يسعى إلى الوقيعة بينهما.

الجمهورية الطرابلسية

في العام الذي يليه تم الاتفاق في مسلاته يوم 16 نوفمبر 1918 على إعلان الجمهورية الطرابلسية التي تعتبر أول جمهورية في الوطن العربي، وقد تبلورت الفكرة بلقاء جمع سليمان الباروني ورمضان السويحلي بعد هزيمة الحلف الثلاثي في الحرب العالمية الأولى (المحور لاحقاً) وتوقّف الإمدادات الجزئية التركية والألمانية عن الوصول إلى المجاهدين الليبيين، وقد اجتمعا رفقة الأمير عثمان وعبد الرحمن عزام لمناقشة الوضع الذي ستصبح فيه البلاد خلواً من أي ممّثل سياسي للسيادة العثمانية.

يقول الطاهر الزاوي في كتابه «جهاد الأبطال»: «جاء الأمير عثمان فؤاد إلى مصراتة في مارس 1918 لتنفيذ سياسة متفق عليها بين الترك والألمان، ومما تنطوي عليه هذه السياسة إحياء فكرة جمهورية شمال إفريقيا التي قامت من أجلها ثورة الجنوب سنة 1914 [بتونس]، وقد وجدوا من نشاط إخوانهم الطرابلسيين ما شجعهم على المضي في العمل من أجلها، وكان الأمير يحمل لقب «القايد الأعلى للقوات الإفريقية» إعداداً له ليكون قائداً عاماً فيما بعد لو تحققت جمهورية شمال إفريقيا».[1]

واتجه النقاش إلى تأسيس جمهورية يتولى الأمير رئاستها، وقد وافق الأمير على فكرة التأسيس، لكنه اعتذر عن الرئاسة، هكذا تم إخطار عبدالنبي بلخير

---

[1]- العباسي، 50.

واستشارته، كما تم إخطار شيوخ القبائل والعشائر وأعيان البلاد من الفعاليات الاجتماعية، ودعوا – باسم الأمير عثمان – إلى عقد اجتماع عام في مسلاتة فوفدوا من جميع أنحاء ليبيا ليجتمعوا يوم 16 نوفمبر 1918 حول فكرة إنشاء حكومة وطنية تتولى تصريف شؤون البلاد، وهو ما تم إقراره بالإجماع تحت اسم «الجمهورية الطرابلسية» فانصرفوا إلى انتخاب ممثليها ومجلسها الاستشاري، وكان ممثلوها هم: رمضان السويحلي وسليمان الباروني وأحمد المريض وعبدالنبي بلخير. وقد رؤي فيهم أن يمثلوا جميع أرجاء البلاد من حدود مصر إلى حدود تونس، على أن يتم اختيار رئيس للجمهورية في وقت لاحق يكون أكثر هدوءا واستقراراً. كما تم انتخاب الشيخ محمد سوف (من الزاوية) (وهو حفيد غومة المحمودي) رئيساً أول لمجلس الشورى، ويحي الباروني (من الجبل) (وهو شقيق سليمان) رئيساً ثانٍ، وضمت عضوية المجلس عدداً من الشيوخ والأعيان الذين لم يحضر جميعهم جلسة الانتخاب، إنما رُوعي في ذلك الاختيار مدن وأرباض وقبائل ليبيا، وهم: عبدالصمد النعاس (ترهونة)، مفتاح التريكي (مسلاته)، علي بن رحاب (قماطة)، محمد بن خليفة (الساحل)، عبدالسلام الجدايمي (زليتن)، علي المنقوش (مصراتة)، محمد المنتصر (سرت)، مفتاح التايب (ورفله)، محمد بن بشير (أولاد أبي سيف)، عبدالرحمن بركان (مرزق)، محمد بن أحمد الفايدي (الشاطئ)، الحبيب عزالدين (غدامس)، إبراهيم أبو الأحباس (الجبل)، محمد فكيني (الرجبان)، أحمد البدوي (الزنتان)، سالم البرشوشي (ككلة)، الشيخ شطيبة (غريان)، علي بن تنتوش (ورشفانة)، عبدالرحمن شلابي (الزاوية)، علي شلابي (النواحي الأربعة)، عبيدة بن زكري المحجوبي (صرمان والعجيلات).

كما ضم المجلس الشرعيّ الأساتذة: عمر الميساوي (الزاوية)، والزروق بو رخيص (غريان)، ومحمد الإمام (الزنتان)، ومختار الشكشوكي (طرابلس).

كانت الاختيار يتمّ بالإجماع إن أمكن أو بترجيح عدد الأصوات، ثم يلي ذلك قَسَم موحّد على القرآن الكريم ولاءً للجمهورية الطرابلسية، ونصّه: «أقسم بالله العظيم قابضاً بيدي على هذا القرآن الكريم أن أجعل نفسي ومالي فداءً لوطني وحكومتي الجمهورية الطرابلسية، وأن أكون لعدوها عدواً ولصديقها صديقاً، ولقانونها الشرعيّ مطيعاً»، وكانت تلك أكثر الطرق اختصاراً لجعل الجمهورية حقيقة واقعة يلتزم بها المنتخبون بالعمل من خلال مواقعهم وتصريف أعمال قبائلهم ومدنهم وقراهم.

وكان أول قرار جمهوري يصدر آنذاك هو إسناد قيادة الجيش الجمهوري (محلات الجهاد) إلى عبد القادر الغناي[1] (من بنغازي) بدلاً من إسحاق باشا، وتقرّر أن تكون الزاوية مقراً لها.

وكانت النيّة تتجه إلى اعتراف بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الأولى بالجمهورية الطرابلسية، إمعاناً في محاصرة الإدارة الإيطالية سياسياً، وحتى لا تُجهض مشروع الجمهورية التي تركت آنذاك صدى طيباً وحماساً منقطع النظير في نفوس الليبيين من مواطنين وفعاليات اجتماعية.

وحتى تقطع إيطاليا الطريق على الجمهورية الطرابلسية قامت بعقد صلح سواني بنيادم في 17 أبريل عام 1919 وكانت أهم نتائجه إصدار قانون أساسي لحكومة طرابلس الغرب يتكون من 40 مادة، ويقضي بإنشاء «برلمان

---

(1)- لم يكن ذا خبرة ميدانية وكان قد سلّم الزاوية للقوات الإيطالية في أول يناير 1918.

طرابلسي» منتخب بالاقتراع من عشرة أعضاء يكون ثمانية منهم من الليبيين. ووقّع على هذا القانون سليمان الباروني ورمضان الشتيوي وأحمد المريض وأحمد الصويعي (نيابة عن عبد النبي بلخير) أي ممثلو «الجمهورية الطرابلسية»، أما عن إيطاليا فاعتمده رئيس الدائرة السياسية الجنرال تارديتي، ورئيس هيئة أركان الحرب الجنرال باسكانو، وهو القانون الذي وصفه غراسياني لاحقاً بالحل المشين لهيبة إيطاليا.

كما منحت إيطاليا لبرقة دستوراً خاصاً بها، وبموجبه عَيّن ملك إيطاليا والياً على برقة لتصريف الأعمال والشؤون المدنية والعسكرية، يسانده مجلس نواب محلّي يلتقي في البرلمان الذي شيدته إيطاليا لهذا الغرض على صورة مصغرة لمبنى البرلمان الإيطالي في روما (وهو أول برلمان ينشأ في إفريقيا، وفيه عُقدت بعد ذلك المحكمة الصوريّة التي أدانت شيخ الشهداء عمر المختار، كما ضمّ أيضاً أول مجلس للأمة الليبية برئاسة الملك إدريس عام 1952). واختير صفي الدين السنوسي رئيساً لبرلمان برقة المكوّن من 60 عضواً، بينهم 3 أعضاء من الإيطاليين.

وفي عام 1920 مُنح إدريس رتبة أمير بموجب مرسوم ملكي إيطالي وقّعه فيتوريو إيمانويلي الثالث[1] (تحت رقم 1755 بتاريخ 25 أكتوبر 1920)، «تقديراً لأعماله أثناء الحرب العالمية»، و«تقديراً لهمته في التعاون مع الحكومة

(1)- من الملاحظ أن ملك إيطاليا قد أصدر عدة مراسيم ومنح عدة أوسمة استدراجاً ومجاملةً للطبقة الإقطاعية من الليبيين أو لذوي النفوذ القبلي، كان من بينها منحه وساماً لممثّل أسرة القرمانلي عام 1935، وهي الأسرة التي انتهى حكمها عام 1835. أما المجلس الفاشي فقد أصدر عام 1937 قراراً بضم ممثلي الأعيان العرب إلى المجالس البلدية لإدارة المدن الكبرى. كما أعاد لهم أملاكهم وأراضيهم المصادرة. انظر: فوبليكوف، 237- 238.

الإيطالية» – حسب نص المرسوم – وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتّخذ فيها إدريس هذه الرتبة التي لم تعرف قبل ذلك في أيّ من أفراد الأسرة السنوسية التي كانت تكتفي بلقب الشيخ أو وكيل الزوايا. وفي أكتوبر من العام نفسه (1920) عقد الطرابلسيون مؤتمر غريان، كان الهدف منه توحيد صفوف المقاومة وإعادة تنظيم المجاهدين.

وعقد إدريس معاهدتين، الأولى مع الإيطاليين، والثانية مع الإنجليز، وقد جاء في مقدمة اتفاقية الرجمة مع الإيطاليين: «إن الحكومة الإيطالية قد عرفت بالتجربة أثناء الحرب العمومية عناية السيد محمد إدريس المهدي السنوسي في السعي معها وراء راحة البلاد ورفاهية أهلها وانتظام شغلها ورقيّها فإنها ستمنحه رتبة الأمير»، وهي رتبة نصّت الاتفاقية على انتقالها بالوراثة إلى أولاده وأنساله، وقد اتفقا على أن «يتخذ علماً شخصياً يجوز له رفعه فوق منزله». وجعلت «الحكومة» باخرة تحت تصرفه «كلما أراد الأمير ذاته أو أحد أفراد عائلة السادة السنوسية الكرام السفر»، بالإضافة إلى المراسم التشريفية والمعاشات الدائمة لأفراد العائلة السنوسية، وتحديد الضرائب، وتعيين ضباط وضباط صف «جيش برقة»، وإعفاء الأهالي من الخدمة العسكرية «إلا من تطوع بحريته»، وتأسيس المدارس العصرية وفرض اللغة الإيطالية. وقد منحته هذه الاتفاقية الإمارة على دواخل برقة، أي أوجلة وجالو والجغبوب، والكفرة، أو ما عُرف باسم «إمارة الصحراء».

و«تعهّد إدريس من جانبه بحل الأدوار العسكرية وتسريح الوحدات العسكرية في مدة ثمانية شهور، وكان عددها ثمانية معسكرات اثنان منها تحت

قيادة عمر المختار»[1] وقد كانت هذه الأدوار بمثابة وحدات قضائية وإدارية، فضلاً عن مهمتها القتالية.

وقد أشاد وزير المستعمرات امندولا بعد ذلك في كلمة أمام مجلس النواب يوم 22 يونيو 1922 بهذه الاتفاقيات قائلاً: «إن الحكومة وهي مصممة على الاتفاقيات التي أبرمها طيب الذكر دي مارتينو مع السنوسية، تثق ثقة كاملة في إخلاص الأمير إدريس، وتثق بأن الأحلام التي تدوّي في طرابلس لن تجد لها المناخ الملائم في برقة فإن التنفيذ التام للقوانين الأساسية والتطبيق المخلص للاتفاقيات التي أبرمت مع الأمير إدريس – وهي الاتفاقيات التي نحرص على مراعاتها نصاً وروحاً – يظهران بجلاء إمكانية التعايش بين العرب والإيطاليين تعايشاً كريماً مثمراً».[2]

أما المعاهدة التي عقدها مع ممثّل الحكومة البريطانية، وهو مصري الجنسية، فإنها تختص بتنظيم حركة البضائع، واقتناء الأسلحة الشخصية، وتسليم جميع الضباط الأتراك من الذين يقعون في قبضته، أو عليه أن يختار إبعادهم عن قارة إفريقيا، أي نفيهم خارج البلاد.. أما من الناحية الفعلية فلا شيء يمنع من الاعتقاد أن هذا اللقاء قد كان حلقة ثانية من حلقات المشروع البريطاني لفصل برقة عن طرابلس، وبالرغم من أن المباحثات المعلنة لم تشر إلى ذلك صراحةً إلا أن ما سيلي من أحداث يؤكّد هذا.

يقول الطاهر الزاوي في «الكتاب الأبيض»: «كان اتفاق الزويتينة أول حجر وضع في سياسة الفصل بين برقة وطرابلس، كما كان السيد إدريس أول من

(1)- الحسناوي، 48.

(2)- تجد مقتطفات من كلمة وزير المستعمرات في كتاب خليفة التليسي: ما بعد القرضابية، 102- 104.

وضع هذا الحجر. وبهذه المعاهدة قضى على حركة الجهاد في برقة، وأمن الطليان بقاءهم فيها، وحوّلوا جيوشهم وأسلحتهم التي كانت فيها إلى طرابلس، وفي هذا الوقت كانت الثورة الوطنية في طرابلس على أشدّها».

كان الصراع السياسي في ليبيا حتى ذلك الوقت صراعاً صامتاً. إن أحداً – أمام الأرزاء التي تواجهها البلاد – لم يكن قادراً على تحويل وحدة برقة وطرابلس إلى ساحة الجدل السياسي إلا بقدر ما تدعو ضرورة تنظيم صفوف الجهاد كما حدث في معركة القرضابية، أما كلمة امندولا أمام مجلس النواب فقد كان هدفها دون شك «انتزاع برقة واستبعادها من كل ارتباط وتحالف مع طرابلس الغرب، والتشديد على الاتفاقيات المبرمة والتي تحدد نطاق الإمارة وحدودها واختصاصاتها، مع الحرص على تجنب الصدام مع السنوسية ومعاملتها باحترام، بقصد إبعادها عن التضامن مع المجاهدين».[1] وقد طلب رسمياً من إدريس رفض الوفد الطرابلسي (وفد الدعوة) الذي ذهب إلى اجدابيا وعاد منها بلا جدوى.

وفي بدء عام 1922 عُقد مؤتمر سرت الذي اجتمع فيه الطرابلسيون والبرقاويون. كما بدأ عمر المختار حملته الاجتماعية بين القبائل الشرقية لجمع التوقيعات حول نبذ الفصل ووحدة برقة وطرابلس توحيداً لصفوف المجاهدين وتنظيماً للجهاد.

ولإجهاض نتائج هذه الحملة قام إدريس برفع خطاب إلى ملك إيطاليا بشأن تعيين المختار شيخاً لزاوية القصور (وكان شيخاً لها مكلّفاً منذ 1895، وأعيد تكليفه عام 1906 حتى عام 1911)، فأصدر الملك قراره رقم 2183 معترفاً

---

(1)- بعد القرضابية، 105.

به رسمياً بهذه الصفة، ومحدداً له مكافأة مالية شهرية يتقاضاها من متصرّف المرج، إلا أن المختار كان بعيداً كل البعد عن الاستجابة لهذا الاستدراج، فكاد يأمر بإعدام حامل الرسالة الملكية إليه، لولا وازع ديني يقضي بعدم قتل المبعوثين.

وكان الطرابلسيون من جهتهم قد أبلغوا الإدارة الإيطالية عزمهم الدفاع عن وحدة ليبيا كشرط لأية مفاوضات معها، إلا أن رفض الإدارة هذا التوجّه أنهى المفاوضات في بدايتها، هنا بادروا إلى الاتصال بإدريس لمبايعته بالإمارة على أساس توحيد صفوف الجهاد بين برقة وطرابلس، إلا أنه تلكّأ في السفر إليهم، خوفاً من نقض اتفاقه مع الإيطاليين والإنجليز، فما كان منهم إلا أن أرسلوا بيعتهم إليه مع عبدالرحمن عزّام، فاستقبله وقبل البيعة شكلياً وعاد إلى التزام الصمت ثم ما لبث أن غادر البلاد إلى مصر، فهو من جهة كان غير قادر على نقض اتفاقه السابق، كما كان من جهة أخرى غير قادر على إعلان موقفه إزاء الجهاد، هكذا بدأ طيف الانفصال يزداد تمكناً من النفوس، في الوقت الذي كانت فيه جحافل القوات الإيطالية لا تتوقف عن قصف ودكّ مدن وقرى طرابلس. وهكذا سقطت البيعة تلقائياً لتبدأ بعد ذلك حركة الهجرة الجماعية إلى تونس ومصر والجزائر وتشاد عام 1924 عقب معركة السدادة، آخر معارك طرابلس الغرب.[1]

---

[1]- يقول الطاهر الزاوي في «جهاد الليبيين في ديار الهجرة»، 13: «إن الهجرة إلى تونس كانت أكثر منها إلى مصر، وأقل من هاتين الهجرتين الهجرة التي كانت إلى السودان، وفي تقديري – وما سمعته من بعض المهاجرين – أن من هاجروا إلى مصر لا يقل عددهم عن أربعة عشر ألفاً، في حين أن من هاجروا إلى تونس قد يصل عددهم إلى عشرين ألفاً».

في أكتوبر 1922 كان الانقلاب الفاشستي في إيطاليا، لقد صعد نجم موسوليني وخبا نجم فيتوريو. إدريس الذي توقّع عودة القوات الفاشستية إلى برقة قرّر ألا يعود من مصر، وكلّف أخاه الرضا نائباً عنه، كما كلّف عمر المختار لتسيير الجبل الأخضر والبطنان وما بينهما، وصالح الأطيوش لتسيير برقة، وصالح العابدية لتسيير الكفرة وجنوب الواحات، وأحمد سيف النصر لتسيير سرت والجفرة، وصفي الدين السنوسي لتسيير مصراتة وطرابلس.

وتحوّل عمر المختار تلقائياً إلى رئيس للأدوار مسؤولاً على قيادة العمليات العسكرية والسياسية، وحوّله جهاده واستماتته في المقاومة إلى رمز وطني لليبيا بأكملها.

لقد سقطت فكرة التقسيم، ولكن سقوطها آنذاك كان مؤقتاً، وسرعان ما سيعود الانفصاليون إلى الواجهة باستشهاد عمر المختار.

بدأت إيطاليا ما أسمته بـ«حرب الاسترداد» أو «إعادة الاحتلال» La Reconquista، وعادت من جديد فأمرت في مارس 1923 بحلّ البرلمان، وقامت بأسر نصف قوات الجيش الذي شملته الاتفاقية بين إدرس وبين الحكومة الإيطالية. كما أعلنت في فاتح مايو بطلان جميع الاتفاقيات الموقّعة مع إدريس.

ولغرض دعم العمليات القتالية سافر عمر المختار واثنان من رفاقه إلى مصر عام 1923 للقاء إدريس طالبين منه المشاركة في الدعم المالي، لكن إدريس لم يُقدِم على شيء، ما جعل المختار ورفيقيه يعودون سريعاً لبدء برنامج التمويل الذاتي لحركة الجهاد حيث التزمت كلّ قبيلة بمدّ مقاتليها بما يحتاجون إليه، وكان في أغلب الأحوال دعماً عينياً يُقدّم شهرياً، متكون من الملابس والمؤن

والأسلحة، لتمكين المقاتلين من مواصلة الجهاد، دون انتظار العشور وأموال الزكاة التي كان يتم جمعها باسم السنوسية. وخاطب عمر المختار أحمد الشريف – الذي لم يغادر تركيا حتى ذلك الوقت – برسالة يعاتبه فيها على ما لحق بهم جراء تقصيره وابتعاده، ويدين إدريس، ثم يقول: «إننا والله والله نحاسبكم بين يدي الله على فعلكم هذا. سبحان الله تأخذوها وهي حلوة وتتركوها وهي مرّة».

وفي 1926 احتل غراتسياني الجغبوب، ومدّ الأسلاك الشائكة على الحدود الشرقية حتى البحر شمالاً، ونشر الألغام على امتدادها منعاً لقوافل المجاهدين من التسلّل إلى السلوم، كما كثّف قصف الطائرات لتجمعاتهم. وأخيراً أقدم على نصب المعتقلات الجماعية في البريقة وسلوق والعقيلة وغيرها.

وأمام انكسار شوكة المجاهدين بسبب استمرار هذه الجرائم والمجازر والمعتقلات، رأت إيطاليا أن توافق على هدنة مؤقتة وعد فيها الحاكم العام (بادوليو)[1] المستسلمين لإيطاليا بالعفو الكامل، كما هدّد – في الوقت نفسه – من يواصل الجهاد بالبطش والانتقام، وقال في رسالته المؤرخة في 9 فبراير 1929: «سوف نخوض حرباً شعواء بأساليب ووسائل جبارة تبقى ذكراها عالقة بالأذهان.. لن يتذوق ثائر واحد، لا هو ولا أسرته أو قطعانه أو ورثته، طعم الهناء.. إنني مصمّم على تحطيم كل شيء.. إننا موجودون هنا وسنبقى إلى الأبد».. إلا أن هذه الهدنة لم تكن لتشمل المجاهدين في المنطقة الشرقية من الذين لم يستسلموا أو يلقوا السلاح بقيادة عمر المختار.

(1)– تم تعيين بيترو بادوليو Pitro Badoglio أول حاكم عام لليبيا الإيطالية بجميع أقاليمها في بداية 1929.

و«أثناء المفاوضات نجحت إيطاليا عن طريق عملائها في شق وحدة المجاهدين في الجبل الأخضر فاستطاعت إقناع الحسن الرضا الذي كان يشغل منصب المفتش العام بأن يقبل مبدأ المصالحة مع إيطاليا نظير شروط في غير صالح الحركة الوطنية مما أدى إلى أن رفضها عمر المختار ولكن ذلك أدى إلى انشقاق المجاهدين إلى جبهتين. الأولى يقودها الحسن وتدعو إلى مصالحة إيطاليا وفق شروطها، وقد عرفت بدور الدقيق نظراً لتوزيع الإيطاليين عليهم كميات كبيرة من الدقيق، والأخرى بقيادة عمر المختار التي أصرت على رفض شروط إيطاليا ورفضت الاستسلام له بأي ثمن وتحت أية ظروف».[1]

في مارس 1930 عُيّن غراتسياني حاكماً لبرقة، فسافر إلى بنغازي لإدارة شؤونها، وللبدء في تنفيذ سياسة جديدة تعتمد على:

- تجريد جميع القبائل من أسلحتها.
- القبض على شيوخ القبائل من قادة الجهاد أو الذين يدعمون المجاهدين ويزوّدونهم بالمؤن والعتاد.

كانت خطة غراتسياني الأساسية تضييق الحصار تدريجياً على المجاهدين وتجويعهم عن طريق قطع صلتهم بالقبائل والأهالي، وأعلن في حديث له موجّه إلى الليبيين أن إيطاليا ستوقع عقوبة الإعدام ضد كل من يساهم في تمويل المجاهدين. كما أنشأ «المحكمة الطائرة» التي يتم فيها تنفيذ أحكام الإعدام فوراً بإلقاء المجاهدين من الطائرة على مرأى الأهالي، وقد وصلت فيها أحكام الإعدام إلى 119 حكماً برئاسة الجنرال أوليفيري.

---

[1]- البربار، عمر المختار، 72.

أعاد قادة المجاهدين طلب التمويل من إدريس عام 1930 دون جدوى، وقد مثّل هذا العام أقسى المراحل التي مرت بها حركة الجهاد وأشدها بطشاً بهم.

ثم احتل غراتسياني الكفرة عام 1931، واستطاعت إيطاليا بذلك أن تحاصر المجاهدين في المنطقة الشرقية، فلم يعد ممكناً انضمام المجاهدين لهم من الجنوب أو الغرب.

ولوحق عمر المختار من شِعب إلى آخر، ومن وادٍ إلى آخر، حتى تم القبض عليه يوم 11 سبتمبر 1931 وهو في طريقه – رفقة 50 من المجاهدين – إلى مرسى سوسة، ووصل نبأ أسره إلى بادوليو – الذي كان آنذاك في إيطاليا – فأبرق إلى وكيل وزارة المستعمرات قائلاً: «من الأنسب محاكمته وإصدار الحكم عليه وسيكون بالإعدام دون شك». وهذا ما تم فعلاً، حيث شُنق عمر المختار يوم 16 سبتمبر 1931، بعد محاكمة صوريّة حاول فيها النقيب لونتانو التقيّد بإجراءات الدفاع القانونية، فكان مصيره السجن الانفرادي بأمر صدر من غراتسياني ذاته.

وبعد ذلك استشهد يوسف أبورحيل والمجاهدون الذين معه، وكانت عملياتهم آخر معارك الجهاد.

بعد استشهاد عمر المختار استطاعت إيطاليا أن تسرّع سيطرتها الفعلية على كامل الأراضي الليبية، وفي أوائل 1932 أعلن الحاكم الايطالي بادوليو القضاء التام على صفوف وجيوب المقاومة في ليبيا.

الحرب العالمية الثانية

مثلما كان للحرب العالمية الأولى ظلالها وانعكاساتها على ما يحدث في ليبيا، فإن للحرب العالمية الثانية ظلالها أيضاً وانعكاساتها المباشرة، بل إن ليبيا أصبحت جزءاً من ترتيبات ما بعد الحرب، فضلاً عن مشاركة قوات ليبية في القتال إلى جانب قوات الحلفاء على الجبهات الأوروبية.

في 1933 سيطر الحزب النازي بقيادة هتلر على السلطة في ألمانيا، وفي العام نفسه انسحبت ألمانيا من عصبة الأمم، وفي أواخر 1938 – وقد أصبحت أكبر بلد أوروبي تصنيعاً للعتاد الحربي – أعلنت عن مخططها لتوحيد شمْل الألمان المشتتين على أكثر من دولة، دون أن تخفي أطماعها التوسعيّة. لكن بريطانيا وفرنسا كانتا تأملان أن تتحول ألمانيا إلى رادع أمام ازدياد نفوذ الاتحاد السوفييتي، إلا أن الأخير – بدلاً من ذلك – قرّر دعم ألمانيا ليتمكن من استرداد أراضيه التي «خسرها» عام 1921.

في عام 35-1936 كانت إيطاليا قد احتلت إثيوبيا، وبالرغم من العقوبات التي فرضتها الدول الأوروبية ضد إيطاليا نتيجة غزوها هذا، إلا أن ألمانيا امتنعت عن تطبيقها في إطار اتفاق سياستيهما الأوروبية والعالمية، ثم تفجّرت الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936 لتنتهي عام 1939 بانتصار فرانكو الذي سانده نظاما إيطاليا وألمانيا، ضدّ الحكومة المنتخبة التي ساندها الاتحاد السوفييتي.

وفي مطلع سبتمبر 1939 قامت ألمانيا بغزو بولندا والسلوفاك، كما بدأت حملةً منظّمة لضم أوروبا، وقامت إيطاليا في نفس العام بغزو ألبانيا، ثم وقّع

موسوليني وهتلر اتفاقية التعاون المسمّاة اتفاقية «الحلف الفولاذي»، وفي العام نفسه وقعت كل من ألمانيا واليابان معاهدة «مناهضة الشيوعية».

وكانت بريطانيا وفرنسا قد أعلنتا الحرب ضد ألمانيا، فتشكّلت بذلك مواجهة الحلفاء ضد المحور، وبدأت بريطانيا في إرسال وحدات من قواتها إلى فرنسا.

في ربيع 1940 غزت ألمانيا الدنمارك والنرويج، ثم فرنسا، وبدأت التخطيط لحصار بحري ضد بريطانيا وفرنسا، إلا أنها لم تتمكن من فرضه، وأعلنت إيطاليا بدء حربها ضد الحلفاء الذين خاضوا حرباً بحرية ضدّ المحور. وفي 1941 قامت ألمانيا بغزو الاتحاد السوفييتي الذي أعلن انضمامه إلى الحلفاء، ونفّذت اليابان هجومها على القواعد البريطانية في جنوب شرق آسيا، وعلى بيرل هاربر الأمريكية في هاواي.

في الأثناء .. بدأت حرب الصحراء بين إيطاليا وبريطانيا، وشهد منتصف عام 1940 حرباً برية مدعومة جواً على الحدود الشرقية لليبيا فاحتلت القوات الإيطالية السلوم وشاطئ مارماريكا وقصف طيرانها واحة سيوة، وردّت بريطانيا بهجومات جوية على السلوم وطبرق وبنغازي، تمهيداً لتقدّم قواتها البرية، وقد اخترقت الخطوطَ الإيطالية في سيدي البراني ولم تتمكن هذه من صدّ الإنجليز فاضطرت إلى الانسحاب غرباً بجميع قواتها من الأراضي المصرية.

في مطلع 1941 تقدمت القوات البريطانية نحو البردية لتحتلها ثم تحتلّ طبرق وتقدمت إلى درنة بمساعدة المشاة الاستراليين، هنا قرّر هتلر إرسال الوحدة 15 المدرّعة بقيادة رومل (ثعلب الصحراء) لمساعد الإيطاليين، وقد وقعت في المخيلي أول حرب دبابات في إفريقيا بين المحور والحلفاء، وبدأت قوات المحور تعيد تنظيم صفوفها في خط دفاعي جديد في العقيلة مما اضطر

قواتها إلى الانسحاب من جميع المواقع المتقدمة، وأمام اشتداد المواجهة أمر غراتسياني قواته بانسحاب عام باتجاه طرابلس لتسقط بنغازي وبرقة بأكملها في يد القوات البريطانية، بينما تقدمت القوات الفرنسية لتحتل الكفرة.

كان الحلفاء قد عرضوا على إدريس تشكيل جيش من الليبيين لدعم قواتهم، وقد وافق إدريس آنذاك، إلا أن معظم أهالي طرابلس رفضوا الفكرة، معتبرين أن تجنيدهم الإجباري لا تختلف نتيجته سواء أكان لصالح إيطاليا أو لصالح الحلفاء، فضلاً عن أن موازين الحرب آنذاك كانت ترجّح انتصار المحور.

واستطاع إدريس تكوين جيش من الليبيين المهاجرين وممن أسرتهم بريطانيا في معركتها الحدوديّة ضد إيطاليا، وكان تعداده حوالي 15.000 جندي[1]، بالإضافة إلى اتصال أجراه شارل ديغول – بعد تأسيس جيش فرنسا الحرة – بإدريس، طالباً الاستعداد لدعم قوات الحلفاء، فكتب إدريس إلى أحمد سيف النصر الذي كان آنذاك يقيم مع آلاف من الليبيين من قبائل أولاد سليمان والقذاذفة وورفلة والزوية بين تشاد والنيجر، وتولّت القوات الفرنسية تدريبهم وإعدادهم للمواجهة، وقد تمكنوا من دخول فزّان مع القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ليكليرك في مطلع يناير 1943، ومنذ ذلك الوقت اتفق الفرنسيون والبريطانيون على أن تبقى فزان تحت الإدارة الفرنسية، علماً أن القوات الليبية بقيادة أحمد سيف النصر تمّ توزيعها ليبقى بعضها في فزان،

[1]- اقترح إدريس السنوسي في 1940 على قائد القوات البريطانية في شمال إفريقيا تقديم فيلق ليبي قوامه 14000 محارب، وفي مقابل ذلك حصل على وعد من بريطانيا بأن تدعم مركزه في برقة في حالة كسب الحرب. وقد ساهمت كتائب السنوسيين الخمس في جميع الحملات الليبية، وتقديراً لخدماته اعتبر الأمير سفيراً لبريطانيا العظمى. (انظر: فوبليكوف، 239). دون أن توافق على إعلان حكومة وحدة وطنية ليبية عندما احتلت برقة في نفس العام.

ويسافر بعضها الآخر مع الجيش الفرنسي إلى تونس والجزائر، ثم إلى أوروبا حيث اشتركوا مباشرةً في معارك الحلفاء ضدّ قوات المحور. أما سيف النصر فقد أبعده الفرنسيون عن المسؤولية الإدارية والعسكرية، ليقيم في البيت الذي خُصّص له إقامةً إلزاميّة دون مشاركة تذكر. (ظلّ هكذا حتى فبراير 1950 عندما اختير رئيساً لإقليم فزان).

كانت هذه نتيجة سريعة للحلفاء ضد المحور الذي استطاع أن يعيد تنظيم دفاعاته والتخطيط من جديد للقيام بهجوم مضاد بعد وصول إمدادات جديدة إلى طرابلس عن طريق البحر. وهكذا نفّذ الألمان عملية خاطفة للسيطرة على العقيلة، ثم شاركوا الإيطاليين في الهجوم على البريقة مما جعل القوات البريطانية تنسحب شرقاً، وباستمرار انسحابهم استطاعت قوات المحور احتلال اجدابيا والزويتينة ثم المخيلي ودرنة، أما طبرق التي سيكون الصراع عليها فاصلاً بين الطرفين فقد تمكنت قوات المحور من عزلها برياً، وبدأت تستعدّ لاقتحام الحدود الشرقية مع مصر، إلا أن قوات الحلفاء بادرت هذه المرة إلى استخدام أسطولها البحري لقصف بنغازي وطبرق، بدعم جوي في نفس الوقت استهدف قوات المحور في درنة، بينما كانت الطائرات البريطانية تقوم بقصف مواقع الإيطاليين في طرابلس، ولحسم الصراع أراد رومل أن يقوم بهجوم كاسح على طبرق، وقد استطاع تنفيذ هذا الهجوم، لكنه سرعان ما انسحب ليلاً لوصول إمدادات أخرى لقوات الحلفاء. واحتدم القتال ليلة عيد الميلاد المسيحية في هذا العام بين الطرفين للسيطرة على الجبل الأخضر، دون أن تعود القوات إلى «تقليد» أوروبي لديهم يعرف بهدنة عيد الميلاد (جرى الأخذ بها أثناء الحرب الأولى بين ألمانيا وبريطانيا وفرنسا).

وبينما كانت القوات البريطانية تدخل بنغازي في مطلع 1942 تمكّنت قوات المحور من إعادة تنظيم صفوفها في خط العقيلة – مرادة، إلا أن قواتها في الشرق كانت قد تعرّضت لعدد كبير من الخسائر مع استمرار قصفها بحراً وجواً مما أدى إلى استسلامها لتترك برقة تحت سيطرة قوات الحلفاء.

في الأثناء قاد رومل خط العقيلة – مرادة في هجوم مضاد نحو اجدابيا التي استطاع السيطرة عليها بسرعة، وتقدّم نحو الرجمة ومنها إلى بنغازي التي احتلها فجر يوم 29 يناير 1942، وواصل تقدّمه نحو المرج ثم شحات، ومنها إلى درنة حيث توقف على مشارفها بالقرب من بئر خشيم. وكردّ فعل من قوات الحلفاء بدأت الطائرات البريطانية تقصف طرابلس ومصراته وبنغازي بوابل من القنابل، بينما كانت الطائرات الألمانية تواصل قصف طبرق.

ولم يكن تبادل القصف الجوي بين الطرفين مجدياً إلى حدّ كبير، بالرغم من تدميره الشامل للمدن والقرى الليبية، فكان عليهما أن يعودا إلى القتال وجهاً لوجه. وقد اشتبكت القوات الإيطالية والألمانية مع القوات البريطانية والفرنسية في بئر خشيم يوم 6 يونيو 1942 ولم ينتهي القتال إلا بعد أربعة أيام عندما وصلت إمدادات ألمانية جديدة فأسرع الحلفاء إلى الانسحاب ليلاً، ما مكّن قوات المحور من التقدّم نحو طبرق بدعم جوي فاستطاعت احتلال المدينة لتستسلم القوات البريطانية التي كانت فيها، وهو ما فتح المجال أمام المحور للتقدّم شرقاً نحو مصر، إلا أن الحلفاء واصلوا قصفهم الجوي المكثّف لبنغازي وطبرق بدعم بحري ما مكّنهم خلال أسبوعين من إعادة احتلال طبرق ثم بنغازي يوم 20 نوفمبر 1942، مع مواصلة قصف طرابلس بمشاركة

الطائرات الأمريكية، في حين تقدمت قواتهم البرية من بنغازي إلى اجدابيا بينما كانت وحدة نيوزيلندية تقوم باحتلال البريقة.

لقد فقدت القوات الإيطالية سيطرتها على المواقع تدريجياً، مع عدم قدرتها على اختراق سيطرة الحلفاء البحرية، بالإضافة إلى تشتّت قواتها شرقاً وغرباً وجنوباً، وبدأت تنسحب من تحصيناتها في العقيلة تاركة المجال مفتوحاً أمام تقدّم قوات الحلفاء التي لاحقتها حتى وصلت إلى سرت. كما استطاع الحلفاء دخول طرابلس يوم 23 يناير 1943 وسيطروا على المنطقة الغربية حتى الحدود التونسية خلال أربعة أيام، ليُعلن بعد ذلك وقف إطلاق النار نهائياً بين المحور والحلفاء في إفريقيا.

وقد كانت معركة العلمين (1942) بين القوات الألمانية (بقيادة رومل) والقوات البريطانية (بقيادة مونتغمري) – والتي أَجبرت فيها إيطاليا المجنّدين الليبيين على الوقوف في وجه القوات البريطانية التي كانت تضم أيضاً فيلقاً من المجنّدين الليبيين– كانت معركة فاصلة ألحقت الهزيمة بقوات المحور الإفريقية بعد أن توقفت مدرعاتها عن العمل بسبب تدمير البريطانيين لحاملة الوقود الإيطالية في البحر المتوسط، وبعد أن غادر رومل في رحلة سريّة إلى ألمانيا بسبب الإنهاك الجسدي. أما في أوروبا فقد انهزمت القوات الألمانية أمام الجيش الروسي في معركة ستالينغراد، بينما سيطر الحلفاء على صقلية ومنها إلى شمال إيطاليا التي أجبرت على الاستسلام.

وفي يوليو 1943 قام الحزب الفاشستي بخلع موسوليني ليحل محلّه الجنرال بادوليو الذي أبدى استعداده للاستسلام، إلا أن الألمان أنقذوا موسوليني من إقامته الجبرية ليتمكن من إعادة تأسيس حزبه الفاشستي من جديد، ثم

اجتاحوا إيطاليا لمنع تقدّم الحلفاء، وأعادوا تسمية موسوليني وزيراً للخارجية (كانت الجمهورية الإيطالية آنذاك – أو الحلقة الأضعف حسب تعبير تشرشل – لا تضمّ سوى شمال إيطاليا غير الواقع تحت سيطرة الحلفاء).

أراد الألمان في خطوة أخيرة تحصين سواحل أوروبا بقيادة رومل، إلا أنهم كانوا يسيرون حثيثاً إلى أيام الرايخ الأخيرة. وفي 29 أبريل 1945 تم إعلان الاستسلام في الأسبوع نفسه الذي انتحر فيه هتلر واعتقل موسوليني وهو يحاول الفرار إلى سويسرا.

إن هزيمة المحور في شمال إفريقيا وروسيا، وإلقاء القنبلة النووية على اليابان، أدّت إلى انسحاب قواته من جميع الجبهات، وبسقوط برلين أمام القوات الروسية في منتصف 1945 تم فصل ألمانيا إلى دولتين: شرقية (عاصمتها برلين) وغربية (عاصمتها بون).

لقد شارك في الحرب العالمية الثانية أكثر من مليون ونصف جندي من مختلف الجنسيات على الأرض العربية الليبية. وحسب «الكتاب الأبيض» الذي أصدره مركز الدراسات التاريخية، فقد «بلغ عدد الغارات الجوية والبحرية 3128 غارة، وبلغ وزن البارود الذي استهلك خلال المعارك 16 مليار كيلوغرام»، أما الحرب بشكل عام فقد شارك فيها أكثر من 100 مليون مجنّد، وراح ضحيتها حوالي 70 مليون شخص بين عسكريين ومدنيين.

وبالنسبة لليبيين فإن الحرب الأوروبية على أرضهم انتهت كما بدأت، غادرت الإدارة الإيطالية لتحلّ محلّها إدارة الحلفاء التي عملت سريعاً على تثبيت وجودها بنصب قواعدها العسكرية. دحرَ الحلفاءُ المحورَ فاحتلوا محلّه، ثمّ هم بادلوه نجاته بأسْرنا، وجنوده بشعبنا، وجعلوا سلامة أرضه بوطء أرضنا،

وأبقوا على وحدة كيانه بتقسيم صفّنا، فصار غنْمُهم غرماً لنا. هذه هي حقيقة ونتائج وآثار الحرب الأوروبية على الأرض الليبية. غير ذلك لا يمكننا سوى الحديث عن نهاية جهاد «الأدوار» وبداية سياسة «الجمعيات».

ما بعد الحرب

كانت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية، وقد سعت حركة المقاومة بدعم من الألمان إلى التخلّص من هذه السيطرة عندما رجحت كفّة المحور في بداية الحرب، وبالرغم من وقوع فرنسا لاحقاً تحت السيطرة الألمانية إلا أن ذلك لم يؤدّ إلى تحرّر المغرب العربي من السيطرة الفرنسية، بسبب الركون إلى المفاوضات والجهود الدبلوماسية وترجيح الاستقلال السلمي، كما إن فرنسا سرعان ما عادت إلى تشديد قبضتها وممارسة أبشع أشكال القمع ما أن بدأ انتصار الحلفاء على المحور.

وقد عبّرت الدول العربية التي التقت في اجتماع الاسكندرية عام 1944 (مصر، السعودية، العراق، سوريا، لبنان، اليمن، الأردن) عن شكل جديد من التضامن في ما بينها مهّد بدوره إلى إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945، كما بدأت الدول العربية تنضمّ تباعاً لها فور حصولها على استقلالها.

وبصدور وعد بلفور عملت بريطانيا على استيطانِ اليهودِ فلسطينَ «وطناً قومياً» في ظل سياسة الانتداب التي كانت تمارسها، الأمر الذي أدّى بالأمم المتحدة إلى اعتماد مخطّط تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية عام 1947، إلا أن المستوطنين اليهود عملوا من خلال التهجير وارتكاب المجازر وانتشار المنظمات المسلّحة إلى إعلان قيام «دولة إسرائيل» عام 1948.

وبقيام الحرب «العربية – الإسرائيلية» تدخّل مجلس الأمن لإعلان الهدنة، من جهة، ولتمكين اليهود من إحكام سيطرتهم على فلسطين من جهة أخرى.

إن الصورة التي تُظهَر بها نتائج الحرب العالمية الثانية باعتبارها انتصاراً للديمقراطية، وسقوطاً مدوياً للديكتاتورية، لا تتعلق إلا بالرأي العام في أوروبا، أما في إفريقيا وآسيا فإن الشعوب قد عانت الأمرّين من المحور والحلفاء، على السواء.

أفرزت الحرب بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كقطبين جديدين سياسياً واقتصادياً، وتعاظمَ الدور الاقتصادي للولايات المتحدة على حساب أوروبا.

من ناحية أخرى قادت الحرب إلى تعاظم دور حركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا، خاصة في ظلّ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945 بالرغم من أنها تأسّست لإدارة انتصار الحلفاء، وسدّ الباب أمام بروز دول المحور من جديد. وفي هذه التقاطعات العربية والدولية تم تتويج إدريس أمير برقة ملكاً على ليبيا في 24 ديسمبر عام 1951.

جدل الوحدة والانفصال

من 1904 إلى 2011

منذ القرن السادس عشر استطاع العثمانيون ضمّ ثلاث مقاطعات هي طرابلس وبرقة وفزان إلى بعضها بعضاً كوحدة إدارية واحدة مُنحت اسم «باشوية طرابلس الغرب». وفي 1900 قام أحد الأكاديميين الجغرافيين الإيطاليين بتحويل اسم باشوية أو إيالة «طرابلس» العثمانية إلى «ليبيا» وإليه يعود سبق إطلاق الاسم على هذا الكيان الجغرافي السياسي في العصر الحديث.

إن جدل الوحدة والانفصال بين أجزاء ليبيا لم يكن مطروحاً حتى الاحتلال العثماني كمشكلة جيوسياسية تستوجب الحل، ولكنه تحوّل قبيل بدء الاحتلال الإيطالي إلى «مشروع» تعمل بريطانيا على إنجازه من خلال منظمة الاستيطان العالمية اليهودية لاقتطاع برقة وتحويلها إلى «وطن قومي» ليهود العالم، كما تحوّل قبيل انتهاء الاحتلال الإيطالي إلى مشكلة جغرافية تهدّد الكيان السياسي لما سيعرف مذّاك باسم «ليبيا».

إن ثلاث محاولات «تاريخية» لفصل برقة عن طرابلس قد تمت جميعها بتخطيط وإشراف بريطانيين، بينما كانت المحاولة الرابعة بتخطيط وإشراف فرنسي، وقد انتهت جميعها إلى الفشل قبل أن يُجدَّد طرحها مرة أخرى في عام 2011.

برقة والدولة اليهودية

تعود صلة اليهود بشرق ليبيا إلى القرن الرابع ق.م. عندما كانت مصر تحت حكم البطالمة حيث كانوا يشكّلون جزءا من جيش بطليموس الأول الذي أرسله كمرتزقة ليحتل برقة، واستقروا منذ ذلك الوقت كحامية عسكرية، ثم استوطنوا كجالية بطلمية في عهد بطليموس الثالث، كما عاشوا في برقة تحت الحكم الروماني، إلى أن قاموا بتمرّدهم ضد روما في 70م، وعام 115م.

أما بعد الفتح الإسلامي فقد ازداد عدد اليهود في ليبيا حيث كانت الدول الإسلامية المتعاقبة على الحكم تؤمن بذميّتهم ولا تناصبهم العداء، فاختلطوا بالأهالي، وتوغلّوا في مدن ومناطق الساحل، ولم يعد وجودهم مقتصراً على برقة وحدها، خاصة بعد سقوط الأندلس، لكن وجودهم في ليبيا كان مقتصراً على قرى ومدن الساحل وحدها، ولم يتوغّل اليهود في دواخل ليبيا إلا بعد الغزو الأسباني لطرابلس عام 1510م. لكنهم سرعان ما عادوا إلى طرابلس، وانتظمت جاليتهم هناك واختاروا لها عمادة تنظّم شؤونهم وترعى مصالحهم لدى الأسبان، ثم لدى العثمانيين الذين احتلوا البلاد عام 1551م والذين كانوا يعينون حاخاماً أكبر لهم يمثّلهم كجالية مستقلة. ثم انتظمت إدارة شؤونهم منذ القرن الثامن عشر فأصبحوا تحت حماية مباشرة للسفارات الأوروبية بالإضافة إلى تمييز العثمانيين لهم باعتبارهم تجار البلاد وصاغتها.

وفي مطلع عام 1904 التقى هرتزل بملك إيطاليا أمانويل مقترحاً تحويل هجرة اليهود من شتى أصقاع العالم إلى طرابلس الغرب تمهيداً لإعلانها وطناً

قومياً لليهود يكون تحت إشراف ورعاية إيطاليا، لكن الملك الذي كان يتجه بأنظاره إلى احتلال ليبيا رفض هذا الاقتراح.[1]

وفي 1908 مع نجاح ثورة تركيا الفتاة وضع غالبية يهود ليبيا خدماتهم تحت تصرّف الحكومة الجديدة فمنحتهم المزيد من الامتيازات وميّزتهم بوضع أفضل بين الأهالي، وقد شهدت تلك الفترة نشاطاً سياسياً ودعائياً لليهود بحثاً عن «أرض الميعاد» المجهولة بمساعدة بريطانيا، فأمام الأطماع الإيطالية في ليبيا بادرت بريطانيا بإعادة طرح مشروع استيطان برقة على المنظمة اليهودية للأراضي المنبثقة عن المنظمة الصهيونية الإقليمية التي أسّسها إسرائيل زانغويل[2] عام 1905.

كانت بريطانيا تسعى إلى توليف مشروع يضمن المصالح البريطانية والصهيونية دون المساس بالمصالح العثمانية في نفس الوقت، فرأت في زانغويل بديلاً مناسباً عن هرتزل في القبول باستيطان برقة وتنفيذ خطتها في ربط برقة بقناة السويس للاستعاضة عن طرقها التقليدية في المرور إلى الهند، وكان ناحوم سلوش[3] عضواً بارزاً في المنظمة التي أسسها زانغويل، وقام بزيارة طرابلس عام

---

[1]- في العام نفسه مات هرتزل في 3 يوليو، وانعقد المؤتمر الصهيوني السابع في العام الذي يليه ليقرّر الاكتفاء ببحث مسألة استيطان اليهود في فلسطين دون غيرها.

[2]- ولد إسرائيل زانغويل I. Zangwil عام 1864 في لندن ومات عام 1929، ولم يكن مصراً – مثل هرتزل – على فلسطين لتوطين اليهود بل كان يتحيّن الظروف الدولية ودعم الحكومات الأوروبية للسماح لليهود بتأسيس دولتهم في أي مكان بديل. انشق عن المنظمة الصهيونية العالمية عام 1905 ليؤسس المنظمة الصهيونية الإقليمية، وقد عاد عام 1917 إلى المنظمة الصهيونية العالمية بعد أن نالت وعد بلفور البريطاني بتأسيس وطن اليهود في فلسطين.

[3]- ناحوم سلوش Nahum Slousch فرنسي المولد. زار المدن الكبرى في شمال إفريقيا لدراسة الجاليات اليهودية وكتب تقريراً قدمه فيما بعد إلى زانغويل.

1905 بدعم من الجمعية اليهودية الفرنسية، ونصح زانغويل بتوجيه هجرة يهود أوروبا الشرقية إلى برقة للبدء في تأسيس مستوطنتهم، في حين عملت بريطانيا على استمالة رجب باشا (والي طرابلس الغرب، أي ليبيا) للقبول بهذه الهجرة والاستفادة من ولاء اليهود وخدماتهم مع ضمان عدم استقلالهم بمستوطنتهم البرقاوية عن الدولة العثمانية.

هكذا نشأت علاقة متميزة بين زانغويل ورجب باشا عن طريق ناحوم سلوش الذي قام بدور سياسي واضح، وعن طريق يعقوب كريغر[1] الذي يبدو أنه أدّى دوراً تجسسياً استخباراتياً للمنظمة الصهيونية الإقليمية، وقد تم ذلك بموافقة ومتابعة بريطانيا، إلا أن هذه العلاقة لم تكن تتوقف على استيطان برقة فقط، بل تمتد بشكل أو بآخر إلى هجرة وتغلغل اليهود في مدن وأرباض ليبيا، مع اتخاذ برقة «عاصمة» لهم.

بدأ الإعداد لتأسيس مصرف يهودي في طرابلس لدعم المشروع الصهيوني ودراسة متطلبات العملية الاستيطانية، وكانت برقة للاعتبارات التالية تلبّي جميع «الشروط» الصهيونية للاستيطان:

1- إن برقة ليست أرضاً مقدّسة عند المسلمين أو المسيحيين، أي أن استيطانها لن يؤدي إلى نفير ديني لديهم يكون سبباً في إعلان الحرب المقدّسة أو الجهاد لتحريرها واسترجاعها.

---

(1)- كان يعقوب كريغر أفندي من يهود طرابلس، عمل سكرتيراً ومترجماً خاصاً لرجب باشا وأدى خدمات كبيرة للمنظمة الصهيونية الإقليمية تمهيداً لإعلان دولة اليهود في برقة.

2- في برقة تتوفّر أهم العوامل الطبيعية والجيولوجية والجيوسياسية لإقامة مستوطنة يهودية قوية، فهي قليلة السكّان، وتتميّز بساحل طويل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال، كما تحميها الصحراء من الجنوب، بالإضافة إلى مرتفعاتها التي تشكّل حصوناً طبيعية منيعة. وهي تقع على حدود مصر التي تحتلها بريطانيا.

3- برقة قريبة من فلسطين واستيطانها أسهل فعلياً، كما يمكن استغلال هذا القرب مدنياً أو عسكرياً.

4- إن وجود اليهود في هذه المنطقة يعود إلى جذور «تاريخية» يمكن الاستناد إليها في إقامة المستوطنة وإعلان الدولة.

5- إن الظروف الدولية مناسبة لاستيطان برقة، خاصة وإن بريطانيا تدعم هذه العملية، كما إن رجب باشا، والي طرابلس الغرب، يضمن سكوت الإمبراطورية العثمانية وعدم اعتراضها طالما أن الاستيطان لا يتم في فلسطين.

وللبدء في إنشاء المستوطنة اليهودية أرسلت المنظمة الصهيونية في يوليو 1908 إرساليةً تتألف من عدد من الخبراء في الجيولوجيا والبيولوجيا والهندسة والصحة والزراعة والموارد المائية، بالإضافة إلى ناحوم سلوش الذي تولى دراسة الوضع الاجتماعي والتاريخي ليهود ليبيا، خاصة في برقة وغريان.

قضت الإرسالية ثلاثة أسابيع لإنجاز مهمتها، فتوجهت إلى طرابلس أولاً، حيث استقبلها الوالي العثماني والقنصل البريطاني، ثم برقة بدءا بدرنة مروراً بقورينا ثم سوسة فالمرج وأخيراً بنغازي.

أعدّت الإرسالية تقريرها الميدانيّ، وكانت الخطوة النهائية للإعلان عن البدء في تنفيذ مشروع الاستيطان مراسلة السلطان عبدالحميد الثاني، بعد أن تمت استشارة رجب باشا وضمان موافقته، مع التمهيد لذلك بدور فعلي يؤدّيه المستشار اليهودي أرمينوس[1] ويهود الدونمة في الأستانة لضمان عدم ممانعة السلطان في انفصال برقة عن طرابلس الغرب، واستيطان «الذميين» لها.

إننا نتصوّر أن تنافساً هادئاً كان قائماً بين مشروعي هرتزل وزانغويل (أي إما استيطان فلسطين أو استيطان برقة أولاً) في انتظار ما تسفر عنه التطورات الدولية، وما لم يمكّن الثاني من فرض سيطرته الوشيكة على برقة كان انقلاب تركيا الفتاة الذي لعبت فيه المنظمة الصهيونية العالمية دوراً معروفاً، والذي خلع السلطان العثماني النصير المفترض للمنظمة الصهيونية الإقليمية.

على هذا النحو انتهت تاريخياً المحاولة الأولى لفصل برقة عن طرابلس، وتلاشى الحلم ببرقة كدولة يهودية خاصة بعد نقل رجب باشا[2] إلى الأستانة ليتولى وزارة الدفاع في حكومة التركية الجديدة. فأنهى زانغويل انشقاقه عن المنظمة الأولى، وعاد إليها مع أعضاء منظمته للعمل على إنجاز الاستيطان اليهودي في فلسطين وإعلان دولة إسرائيل؛ ولم يتكرّر طرح برقة كبديل عن فلسطين إلا عام 1943 على لسان ونستون تشرشل الذي أراد – استجابة لمجلس الحرب البريطاني – أن يحتفظ بفلسطين كممرّ حيوي إلى بقية

[1]- كان أرمينوس صديقاً للسلطان، كما كان محرّضاً عليه، بدليل مساهمته في انقلاب تركيا الفتاة. وهو عضو في المنظمتين الصهيونيتين: العالمية والإقليمية، وكان هدفه الوحيد هو تمكين اليهود من إنشاء وطن قومي أينما وكيفما كان.

[2]- تم اغتيال رجب باشا في ظروف غامضة بعيد عودته إلى الأستانة يوم 16 أغسطس 1908.

المستعمرات، على أن يتم الاختيار بين برقة أو طرابلس أو أريتريا كوطن قومي لليهود، وقد حاول أن يدوّل هذا المشروع مرة أخرى عام 1945 في إطار إعادة استثمار المستعمرات الإيطالية السابقة إلا أنه جوبه برفض روسيا والولايات المتحدة، فضلاً عن رفض المنظمة الصهيونية العالمية التي كانت قد أعدّت عدّتها لغزو واستيطان فلسطين.

بريطانيا و«الأمة البرقاوية»

المحاولة الثانية لفصل برقة عن طرابلس تمثّلت في إصرار بريطانيا على ضمّ برقة إلى مصر التي كانت محتلّة من قبلها.

كان إدريس الذي استساغ لقب «أمير» الممنوح له من عمانويل ملك إيطاليا قد بدأ يفكّر جدياً في الاستقلال بحكم برقة، خاصة وأن حظوظه بالفوز بإمارة طرابلس وفزان كان مشكوكاً فيها في بداية الأمر، وتدريجياً أصبح الجدل حول انفصال برقة عن طرابلس جزءا من الحياة السياسية اليومية لليبيين. ولم يتغيّر هذا التوجّه إلا بعد أن أصبح استقلال ليبيا بأسرها قضيّة تتجاوز الطرح الوطني أو القومي، وتخضع للأطراف الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة.

لم يصنع الشعب الليبي هذه المشكلة، ولكن قياداته السياسيّة المتناحرة جعلت استقلال «ليبيا» رهيناً بالموافقة على انفصال برقة عن طرابلس، وانفصالهما ضمناً عن فزان!! وبالرغم مما في ذلك من مفارقة وتناقض إلا أن المطالبة بالاستقلال لم تصبح مطلباً سياسياً عادلاً أمام العالم إلا بفعل استجابة «الليبيين» للشروط السياسية الدولية وتحويل أرضهم إلى مجال لتنفيذ هذه الشروط، وقد رجّح ذلك مبدأ الوحدة على مبدأ الانفصال بالرغم من انضمام

إدريس إلى الانفصاليين وعمله بعد ذلك على تحقيق الكنفدرالية قبل أن تضعه الشروط الدولية أمام الوحدة الوطنية كخيار وحيد.

لقد كانت المناداة باستقلال برقة هدفاً لغالبية السياسيين البرقاويين، بل إنهم سعوا إلى مراكمة أدبيّاتهم السياسية على هذا الأساس، فتخاطبوا في رسائلهم ومطالبهم المعلنة كأمّة مستقلة، كما في عريضتهم الموقعة عام 1946 والتي جاء فيها: «استقر الرأي على أن نطالب نحن ممثلي الأمة البرقاوية مجلس هيئة الأمم المتحدة بتحقيق مطالبنا الوطنية وأهدافنا القومية وحقوقنا الشرعية الغالية».[1] وكانت الوحدة الوطنية آخر ما يفكرون فيه، أو كما صرحوا للجرائد آنذاك: «أولى بالطرابلسيين أن يتحدوا مع اليونان أو مع المالطيين».[2] وهو توجّه كان الإيطاليون أول من رسّخه لهدف ميداني يتمثل في تجزئة حركة المقاومة وتفريغ الجهاد من محتواه الوطني.

كان امندولا، وزير المستعمرات الإيطالي، مشغولاً بفصل حركة المقاومة في طرابلس وبرقة وقطع الاتصالات وحركة الإمدادات بينهما حتى تتمكن القوات الإيطالية من قمعهما كلّ على حدة، وهو ما مهّد مباشرة لإتمام الاتفاق بين الإيطاليين وإدريس الذي كان دائم السعي للانفصال بإمارة برقة.

وقد عمل فولبي، والي طرابلس، طوال الوقت على دعم انفصال السنوسي بولاية برقة تحت الإدارة الإيطالية لأنه يضمن في هذه الحالة تعطيل حركة المقاومة باللجوء إلى العمل السياسي والمفاوضات. يقول في رسالته إلى غراتسياني

---

(1)- الزاوي، 152.

(2)- الزاوي، 152.

يوم 2 يوليو 1922: «إن المقاومة السياسيّة، كما تعلم، تتركز في ترهونة ومصراتة، وعلينا أن نترك لهذين المركزين الزمن لكي يضعا في الحسبان أن إقامة العلاقات مع السنوسي في برقة لن تعود عليهم بطائل».[1] وبالرغم من تزكيته ودعمه المباشر للسنوسي، إلا أن الهدف الدائم بالنسبة له كان عزل بقية الأطراف و«اقناعهم بعدم جدوى التفاهم مع السنوسي» الذي تحوّل إلى واجهة سياسية للمنطقة الشرقية، وذلك حتى لا تلتحم حركة المقاومة ويتم فك الأواصر بين الغرب والشرق والجنوب. وهذا تقريباً ما نجح الإيطاليون فيه، حيث تمكنوا من قيادة «حرب الاسترداد» جزءاً فآخر ومنطقة فأخرى، واستعادوا المواقع التي كانوا قد فقدوها سابقاً. وما أن اقتربوا من نهاية تنفيذ هذا المخطط حتى «صدر في يناير 1929 مرسوم بإنشاء ولاية واحدة في ليبيا، وأسند منصب الحاكم العام إلى الجنرال بادوليو الذي أصبح منذ ذلك التاريخ والياً عاماً على ليبيا».[2] ولم يتبق أمامهم سوى مواصلة الزحف نحو فزان لاحتلال الجنوب، ليتم بعد ذلك تعيين غراسياني نائباً لوالي برقة كي يتفرّغ لمواجهة مقاومة الجبل الأخضر التي كان يقودها عمر المختار، إلا أن المختار كان يعمل منذ سنوات قبل ذلك من أجل وحدة الوطن والصف، ويذكر غراسياني أنه «قام بدعاية واسعة في عدة مناطق من الجبل الأخضر حول «وحدة ليبيا» وحصل على توقيعات أكثر مشائخ القبائل وأعيان ووجهاء المدن والقرى على مضبطة لعرضها على زعماء طرابلس ومشائخها من أجل وحدة البلاد وتوحيد الصفوف

---

(1) - بعد القرضابية، 110.

(2)- بعد القرضابية، 254.

لمحاربة إيطاليا والعمل سوياً على طرد جيوشها من ليبيا».[1] أما من ناحية السيطرة الفعلية فإن إيطاليا لم تتمكن إلا عام 1939 من «توحيد قطاعات أربعة هي طرابلس ومصراتة وبنغازي ودرنة، وضمها إلى إيطاليا باعتبارها ليبيا الإيطالية».[2]

لقد سقط مشروع الانفصال، وذهبت محاولات إدريس أدراج الرياح نتيجة لجهود عمر المختار ورفاقه من المجاهدين الذين كانوا يعملون تحت راية الإسلام والعروبة، أما بالنسبة إلى الإيطاليين ومن وجهة نظرهم الاستعمارية، فإن هذا المشروع قد انتهى أيضاً بصدور المرسوم الإيطالي الذي يعتبر ليبيا ولاية «إيطالية» واحدة.

إن مرحلة جديدة من محاولة فصل برقة سوف تظهر مع البريطانيين عقب الحرب العالمية الثانية، وسوف يكون إدريس السنوسي للمرة الثانية محور هذا المخطط.[3]

إمارة برقة الإدريسية

لم ينل الليبيون استقلالهم باندحار إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، فبعد خروج الإيطاليين من ليبيا – باستثناء الجالية المدنية – أخذت كل من بريطانيا

---

(1) – الحسناوي، 50.

(2)– فوبليكوف، 238.

(3)– ورد في خطاب إدريس إلى وزير الدولة البريطاني بتاريخ 18 يونيو 1945 ما يلي:

– «أن توافق بريطانيا على تنصيب إدريس أميراً على برقة.

– أن توافق بريطانيا على استقلال برقة والموافقة على إقامة حكومة يعاونها مستشارون بريطانيون.

– يعطى لبريطانيا العظمى الحق في الاحتفاظ بقوات في برقة لمدة معينة.

– تكون برقة حليفة لبريطانيا». انظر: الميار، 76.

وفرنسا تعملان – كل على حدة – على الاستمرار في السيطرة على ليبيا، وإن تحت مسمّى آخر غير الاحتلال، هكذا أقام الحلفاء ثلاث إدارات عسكرية مختلفة، فتولت بريطانيا إدارة إقليمي برقة وطرابلس، وتولت فرنسا إدارة إقليم فزان، بينما كان عبد الرحمن عزام يعمل من خلال الجامعة العربية على إنجاز الاستقلال أو – في حال عدم تحقّقه – إحالة الوصاية على ليبيا إلى مصر، في حين طوى النسيان المشروع الذي أعلنه ستالين عام 1945 بفرض الحماية الروسية على ليبيا، وإن كانت تلك – آنذاك – ورقة قابلة للظهور ثانيةً إذا ما استجدت تبدّلات جديدة السياسة الدولية.

تشكلت اللجنة الرباعية المكونة من مندوبي كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في 20 أكتوبر 1947، ووصلت إلى طرابلس في 6 مارس 1948 لاستفسار آراء الأهالي، وقام إدريس قبل ذلك بحل جميع الأحزاب (7 ديسمبر 1947) داعياً إلى إدماجها في جبهة واحدة للرد على استفسارات اللجنة الرباعية، مما أدى إلى تأسيس «المؤتمر الوطني» وانتخاب لجنة تنفيذية له برئاسة الرضا السنوسي (شقيق إدريس)، وكانت مطالب المؤتمر تتمثّل بالدرجة الأولى في استقلال برقة والاعتراف بإدريس ملكاً للدولة البرقاوية.

وانعقدت جلسات المؤتمر البرقاوي بين 15 و30 سبتمبر 1948 فاعتبرت ليبيا مكونة من شطرين منفصلين عن بعضهما يسعيان من أجل الاستقلال، ما سيدعم إدريس السنوسي بعد ذلك في إعلان قيام دولة برقة المستقلة ككيان سياسي له دستوره وحدوده القانونية، رافضاً في الوقت نفسه وثيقة البيعة التي أعدّها الطرابلسيون لكونها جاءت متأخرة عن أوانها!.

طالب الاتحاد السوفييتي بوصاية إيطاليا على ليبيا، وطالبت كل من بريطانيا والولايات المتحدة بوصاية بريطانيا على برقة، وتأجيل النظر في طرابلس وفزان لمدة سنة واحدة، وطالبت فرنسا بتأجيل النظر في الوصاية على ليبيا بأقاليمها الثلاثة لمدة سنة.

وبإحالة ملف ليبيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة – في إطار مناقشة مصير المستعمرات الإيطالية في إفريقيا – تقرر منح ليبيا الاستقلال في موعد أقصاه يناير 1952، واتفقت بريطانيا وإيطاليا على ما عرف باسم مشروع بيفن سيفورزا الذي ينص على فرض وصاية دوليّة تباشرها لجنة أوروبية ثلاثية:

«تمنح ليبيا استقلالها بعد مرور عشر سنوات من تاريخ الموافقة على هذا القرار من الجمعية العامة:

أ. توضع برقة تحت نظام الوصاية الدولية ويعهد إلى بريطانيا العظمى بإدارتها على أن لا يؤثر هذا على اندماجها في ليبيا الموحدة.

ب. توضع فزان تحت نظام الوصاية الدولية ويعهد إلى فرنسا بإدارتها على أن لا يؤثر هذا أيضاً على اندماجها في ليبيا الموحدة.

ج. توضع منطقة طرابلس تحت نظام الوصاية الدولية في آخر سنة 1951 ويعهد إلى إيطاليا بإدارتها على أن لا يؤثر هذا أيضاً على اندماجها في ليبيا الموحدة.

وفي فترة الانتقال تستمر الإدارة البريطانية المؤقتة الحالية بمساعدة مجلس استشاري مكوّن من ممثلين عن مصر وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وممثل عن سكان المنطقة».

«وقد حاولوا أن يعزلوا كل إقليم عن سواه من الناحيتين الإداية والاقتصادية، فقد طبّق نظام نقدي فريد كان يرجى منه المساعدة على تحقيق هذا الهدف، فكان التعامل بالجنيه المصري في برقة، وبالليرة الإيطالية في طرابلس، وبالفرنك الجزائري في فزان، وكان صرف هذه العملات يتم بالجنيه الاسترليني وبالدولار الأمريكي بسعر منخفض للغاية».[1]

لقد أدان الشعب الليبي في طرابلس مشروع الوصاية فخرجت مظاهرات شعبية تواصلت لمدة أسبوع كان من قادتها الشيخ أبو بالأسعاد العالم (مفتي طرابلس) واستطاع فيها المتظاهرون القيام بهجوم على المعسكرات البريطانية ونتج عنها عدة ضحايا سقطوا بين قتلى وجرحى، كما توجهوا إلى ممثّليتي بريطانيا وفرنسا ونزعوا علم الولايات المتحدة من فوق قنصليتها، وأحرقوا ناديين إيطاليين.

«وتطورت الأحداث فدخلت قبائل البدو مدينة العزيزية.. كما أرسل مفتي طرابلس وزعماء الأحزاب السياسية مذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة قيل فيها إن أعمال بريطانيا قد خيّبت آمال شعب طرابلس، وأن إرادة أهالي إقليم طرابلس قد أجمعت على رفض كافة أشكال التعاون مع الإدارة البريطانية.

وفي الوقت نفسه وفد على طرابلس زعماء القبائل من جميع أنحاء البلاد وعقدوا اجتماعاً وقرروا فيه بدء المقاومة المسلحة إذا أقدمت بريطانيا على تنفيذ مخططاتها، هكذا تعقّد الوضع في البلاد إلى حد جعل سلطات الاحتلال تسارع إلى ترحيل النساء والأطفال وتنظيم حراسة مشدّدة على الأوروبيين».[2]

---

[1]- فوبليكوف، 240- 241.

[2]- فوبليكوف، 246.

لقي المشروع في الأمم المتحدة موافقة مبدئية في مايو 1949، وتمت إحالته إلى اللجنة السياسية، للبت فيه، إلا أن ممثلي الدول العربية، متأثرين برفض الشعب الليبي، اتفقوا على رفضه جملة وتفصيلاً، بينما تم الاتفاق أخيراً على اقتراح قدّمته النرويج ينص على نيل ليبيا استقلالها خلال السنوات العشر القادمة، وأثناء التصويت النهائي رفضت الجمعية العامة مشروع بيفن سفورزا، حيث لم يؤيده سوى 14 وفداً، وامتنع عن التصويت عليه 7 وفود، بينما رفضه 37 وفداً ممثّلين في وفود الدول العربية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والاتحاد السوفييتي. وقد استقبل الليبيون هذا القرار بمسيرات فرح وتأييد لم تشهد لها مدينة طرابلس مثيلاً.

«وفي أول يونيو 1949 أعلن إدريس السنوسي عن عزمه تشكيل حكومة لبرقة المستقلة تكون مسئولة أمام البرلمان، وفي اليوم ذاته أعلنت بريطانيا الاعتراف به أميراً «على رأس حكومة برقة» كما رحبت الولايات المتحدة وفرنسا بإعلان استقلال برقة».[1]

كان مخطط بريطانيا يقضي بالاستمرار في فصل برقة، وإعلانها دولة مستقلة تحت إمرة إدريس السنوسي، مستفيدة بذلك ما وعدها به من مزايا واستحقاقات، وعلى رأسها إنشاء وتأمين قواعدها العسكرية.

إلا أن المخطط البريطاني – بالرغم من مقدمات نجاحه كما يبدو – تعرّض لمستجدات تقضي بتعديله، فكان أن سافر إدريس إلى لندن في 15 أغسطس 1949 ليبدأ بعد عودته أوائلَ سبتمبر التمهيدَ لإقرار استقلال ليبيا بمقاطعاتها الثلاث عن طريق هيئة الأمم المتحدة.. بينما أعلنت إيطاليا لجامعة الدول

---

[1]- فوبليكوف، 247.

العربية في 11 سبتمبر من نفس السنة عن تخليها النهائي عن المطالبة بالعودة إلى ليبيا.

وفي أكتوبر 1949 تم تشكيل لجنة جديدة للنظر في الموضوع، وعقدت اللجنة اجتماعاتها حتى نوفمبر، ثم قدمت اقتراحاً جماعياً يقضي بمنح ليبيا استقلالها في زمن أقصاه مطلع يناير 1952. وهو الاقتراح الذي أقرّته الجمعية العامة في 21 نوفمبر 1949 بتأييد 49 دولة، وامتناع 8 دول، ورفض دولة واحدة.

وتم تعيين أدريان بلت مندوباً للأمم المتحدة في ليبيا، كما تم اختيار علي الجربي ممثلاً لإقليم برقة، ومصطفى ميزران ممثلاً لإقليم طرابلس، وأحمد صوف ممثلاً لإقليم فزان، وكان الإيطالي «ماركينو» مندوباً عن الجاليات الأجنبية.

ولم تنته بوادر الانفصال إلا بعد اجتماع اللجنة التحضيرية الممثلة للأقاليم الثلاثة لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التي ستضع دستور ليبيا والتي عقدت أول اجتماعاتها يوم 25 نوفمبر 1950،

وكانت طبيعة النظام السياسي أولى أشكال استمرار الخلاف بين أعضاء الجمعية، فبالرغم من اتفاق ممثلي برقة وفزان على إنشاء نظام ملكي بإمرة إدريس السنوسي، إلا أن ممثلي طرابلس كانوا موزعين بين أكثر من اقتراح، وقد فضلوا السير بعدة مراحل قبل إنهاء عمل اللجنة:

أولاً: تحقيق الاستقلال.

ثانياً: تدعيم وحدة الأقاليم الثلاثة.

ثالثاً: استشارة جميع الليبيين للاختيار بين النظام الجمهوري أو النظام الملكي.

إلا أن هذا التوجّه تمت محاصرته للإقرار بملكيّة اتحادية دستورية، بحجة أن الطرابلسيين ما زالوا تحت تأثير الإيطاليين الذين كانوا يحكمونهم، بالإضافة إلى اقتصار عضوية ممثلي طرابلس في اللجنة التأسيسية على الأعضاء ذوي الميول الملكيّة دون فتح المجال أمام من يناهضون الشكل الملكي للحكم والشكل الفدرالي للكيان السياسي.

أما عبد الرحمن عزام فقد شنّ حملة صحفية في القاهرة ندّد فيها بما أسماه «الأسس الكاذبة» التي اعتمدت عليها اللجنة لإقرار تأسيس دولة ليبيا الحديثة، ويعني بالأسس الكاذبة أن الجمعية لم يتم انتخابها أو اختيارها اختياراً حراً بل تم تعيينها من مجموعة أفراد خصوصيين لا يمثلون الشعب الليبي، وقال متحدثاً باسم جامعة الدول العربية: «نحن لا نستطيع الاعتراف بها هيئة ممثلة للشعب الليبي، كما أننا لا نستطيع الاعتراف بشرعية مقرراتها».

وأصدر مجلس الجامعة العربية قراراً بتاريخ 17 مارس 1951 يهيب بالدول العربية عدم الاعتراف بقرار الجمعية التأسيسية الليبية، وذلك قبل أن تضع الجمعية الدستور الذي انتُدبت من أجله. إلا إن الجمعية التأسيسية واصلت عملها، وانبثقت عنها «لجنة الدستور»، كما انبثقت في الأثناء لجنة أممية بعضوية مندوبِين عن الأقاليم الثلاثة، ومندوبيْن عن بريطانيا وفرنسا، ومندوب عن الأمم المتحدة، وكان من صلاحيات هذه اللجنة البدء في نقل السلطات إلى حكومة ليبية مؤقتة تم اختيارها بالتوافق بين جميع أعضاء اللجنة التأسيسية، وكانت أولى الإشكاليات التي أعاقت عملها هو خلو الميزانية العامة المقترحة للدولة، وأمام عجز الأمم المتحدة عن توفير الدعم المالي لها، تم الاتفاق مع الدول التي تحتفظ بقواعد عسكرية في ليبيا على تقديم الدعم المالي على أن يعاد

النظر في وجود هذه القواعد بالإلغاء أو التمديد بعد سنة من الاتفاق، بالإضافة إلى توقيع اتفاق آخر مع «النقطة الرابعة الأمريكية».

في ظل هذه الملابسات والإشكاليات المتتالية أعلن إدريس السنوسي يوم 24 ديسمبر 1951 إعلان استقلال ليبيا، الذي جاء فيه: «نعلن رسمياً أن ليبيا منذ اليوم أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، ونتخذ من الآن فصاعداً – نزولاً على قرار الجمعية الوطنية الليبية الصادر في 2 ديسمبر 1950 – لقبَ صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة» مستهلاً حكمه بقرار حظر نشاط الأحزاب السياسية عام 1952.

الحكومة الجديدة التي قام محمود المنتصر بتشكيلها رأت أن من مهامها تكليف ولاة جدد للأقاليم الثلاثة، ووصل النبأ إلى أحمد سيف النصر الذي كان حتى ذلك الوقت والياً على فزان، فأرسل برقية إلى الملك إدريس يخبره فيها بأنه سيطلق النار على المنتصر إذا جاء إلى فزان لأنه: «عميل إيطالي كما كان أبوه».

ووضع محمد الساقزلي، والي برقة، وكان دائماً من دعاة الانفصال، بمشورة ودعم مستشاره الإنجليزي هوبر[1]، قانوناً أساسياً خاصاً بالولاية من شأنه أن يقيل إقليم برقة من كل التزام بالحكومة الاتحادية، وباعتباره ممثلاً للملك فإنه كان يعتبر قراراته ملكيّةً واجبةَ التنفيذ.

لقد تأسست حكومة اتحادية لا ولاة لها، فهي لم تقم بانتخابهم أو بتعيينهم، وتوزّع تصريف شؤون الدولة على حكومات الأقاليم الثلاثة المحلية، وكانت

---

[1]- كان هوبر مستشاراً قانونياً للإدارة العسكرية قبل الاستقلال، إلا أنه استمر في عمله كمستشار قانوني للولاية.

هذه الحكومات الأربع تحت إمرة الملك إدريس اسمياً، بينما كانت ليبيا من الناحية الفعلية تحت سيطرة قاعدتي «العدم» البريطانية في الشرق و«الملاحة» الأمريكية في الغرب، وشركات النفط التي بدأت تتسرّب تدريجياً، بالإضافة إلى أكثر من ثلاثين ألف إيطالي كانوا يسيطرون على اقتصاد البلاد وتجارتها.

إن السبب الرئيس وراء هذا الانعطاف من المطالبة باستقلال برقة فقط إلى العمل على استقلال الأقاليم الثلاث يكمن في اعتقادي في ترجيح وجود مخزون النفط في الصحراء الليبية وجدواه الاقتصادية، بالإضافة إلى استغلال ليبيا بموقعها الاستراتيجي من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في محاصرة الاتحاد السوفييتي الذي بدأ يتحول إلى قوة دولية ذات ثقل اقتصادي وسياسي عالمي وقوة نووية صاعدة.

وكانت القوات الأوروبية التي احتلت ليبيا في الحرب العالمية الثانية لا تزال تربض على أراضيها، فوقعت المملكة معاهدة مع بريطانيا في 29 يوليو 1953 تحصل ليبيا بموجبها على ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسة وسبعين ألف جنيه إسترليني، في مقابل منح بريطانيا حق الاستمرار في استخدام قواعدها. بينما تطلّعت الولايات المتحدة وفرنسا إلى معاهدات مماثلة تمكنهما من الحصول على المزايا الممنوحة لبريطانيا، في حين تطلّعت إيطاليا إلى حماية جاليتها في ليبيا وسيطرتها – بالتالي – على اقتصاد البلاد.

فرنسا و«جمهورية فزّان»

الشروع في التقسيم وفصل أقاليم الشرق والغرب والجنوب عن بعضها البعض لم يكن – إذن – بإيعاز من بريطانيا وحدها، بل كان يتفق مع السياسة

الإيطالية التي بادرت منذ البداية إلى فرض دستورين مختلفين على كل من طرابلس وبرقة، وقد استمر العمل بهما ولم يتم إلغاء هذا الوضع حتى قيام الحرب العالمية الثانية، أما الإقليم الجنوبي (فزان) فقد خضع لمخطّط فرنسي يعود إلى أربعينات القرن العشرين عندما كانت موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس مستعمرات فرنسية. وعندما قامت فرنسا باحتلال فزان كان هدفها الأساسي هو السيطرة على كامل أراضي الصحراء الكبرى وتحويلها بموجب «القانون الدولي» إلى «أراضٍ فرنسية». وإذا أخذنا «فَرْنَسة» الصحراء الكبرى بعين الاعتبار أمكننا القول بأن الفرنسيين كانوا يخطّطون لضم فزان منذ أواخر القرن التاسع عشر! فهم قد احتلوا تونس في 1881، وصحراء الجزائر حوالي 1900، وموريتانيا في 1902 – 1903، ومراكش في 1907، وكانت فزان آخر تلك السلسلة التي ينتهي بالسيطرة عليها احتلال الصحراء الكبرى بأكملها.

كان أحمد سيف النصر صخرة صلبة أمام الفرنسيين لم يستطيعوا تفتيتها، هنا بادروا إلى استدراج أخويه عمر ومحمد في تشاد، للاتفاق على مخطط انفصال فزان وإعلانها دولةً مستقلة. وفق الخطوات التالية:

1- ضم منطقة سرت إلى إقليم فزان لاتخاذ منفذ بحري لها يكون بمثابة ميناء دولي.

2- إعلان استقلال دولة فزان.

3- اختيار عمر سيف النصر رئيساً للدولة، ومحمد أخيه نائباً له.

4- نقل أخيهما أحمد للإقامة جبرياً في بلدة «أم الأرانب» الصحراوية مدى الحياة.

«وفي فزان طبّق الفرنسيون القوانين السارية في الجزائر، وعلاوة على ذلك قاموا «لأغراض إدارية» بضم واحة غات الليبية إلى جنوب الجزائر، كما ضمت واحة غدامس إلى جنوب تونس».[1] وكانتا بمثابة قاعدتين عسكريتين يتم من خلالهما دعم القوات الفرنسية الموجودة في تشاد.

الفدرالية الجديدة

كانت تلك هي أبرز مظاهر جدل الوحدة والانفصال في الأراضي الليبية، وهي مسألة «حديثة» يعدّ من العبث والتلفيق أن نعود بها إلى أزمنة تاريخية – كترسيم الحدود في الصراع بين الإمبراطوريتين الرومانية والقرطاجية– فالوحدة الوطنية وتحقيق الكيان السياسي للدولة الليبية –آخر الأمر– قد هزما دعاة الانفصال في جميع تلك المراحل بالرغم من رعاية الدول الكبرى لهذا للمشروع الانفصالي الذي يحقق أهدافها ولكنه لا يكون إلا وبالاً على الليبيين جميعاً.

ولم يمض سوى زمن قليل على انتصار ثورة 17 فبراير حتى انتظم الفدراليون البرقاويون القدامى متحالفين مع بعض الأمازيغ ليعلنوا عن مرحلة جديدة في جدل الوحدة والانفصال. لكننا إذا نسبنا هؤلاء إلى الثورة فذلك يعني أننا نغلّب العامل الوطنيّ على دعوتهم السياسية، بينما تقود مثل هذه الدعوة – في الواقع – إلى الانفصال تحت اسم الفدرالية، فدعوتهم إلى اعتماد النظام الفدرالي لا تستند إلى تراث من الأدبيات السياسية، أو حتى إلى تجارب وطنية معروفة.

لقد مرّت ليبيا من مرحلة ترسيخ الدولة بانتقالها من وحدة وطنية طبيعية إلى وحدة وطنية سياسيّة فعّالة، أي بالانتقال من مفهوم الكيان الطبيعي إلى الكيان

---

(1)– فوبليكوف، 241.

الوطني الجديد الذي يشمل الناحيتين الجغرافية والسياسية، ما يعني أيضاً الانتقال من مستوى القبائل المكوّنة لكيان المجتمع إلى مستوى المواطنين المكوّنين لكيان الدولة. والعودة عن هذا الإنجاز يعني من الناحية السياسية أننا نعود بليبيا إلى ما قبل زمن الجمهورية الطرابلسية، أو على أقرب تقدير إلى ما قبل عهد رئيس الوزراء محمد عثمان الصيد الذي انتقلت فيه ليبيا من دولة اتحادية (فدرالية) إلى دولة متحدة.

إن النظام السياسي الفدرالي يعتمد – قبل كل شيء آخر – على تجزئة السيادة. أي أنه لا يتعلق بتوزيع السلطة على الأقاليم المكوّنة للدولة فقط، أو سدّ الطريق أمام محاولات احتكار ممارسة السلطة، بل يؤدي مباشرةً إلى تجزئة السيادة، ما يعني – شئنا ذلك أم أبينا – تحويل ليبيا إلى ثلاث دول لا ضمان لاتفاقها واندراجها تحت المظلة الاتحادية، وبعبارة أخرى فإن المواطنين الليبيين سوف يجدون أنفسهم يتعاملون مع أربع حكومات في وقت واحد، هي الحكومات الفدرالية الثلاث، بالإضافة إلى الحكومة المركزية للدولة الليبية. وهو وضع هشّ تتخلّله عوامل كثيرة لترسيخ الانفصال. إذ ما الذي يمنع ولاية من ولايات أي دولة من الانفصال؟

قد نبادر إلى ذكر عدّة أسباب قانونية ودستورية تؤكّد على اللحمة الوطنية وليبيا الواحدة، ولكن السؤال نفسه في الحالة الفدرالية لا يعني إلا الصيغة التالية: ما الذي يمنع دولة من دول أي اتحادِ دولٍ من الانفصال؟ والإجابة: لا شيء. إن القبول بالصيغة الفدرالية ينقل الولايات بحكم ممارستها الجزئية للسيادة، وممارستها المطلقة للسلطة، إلى مصاف دولة من الدول، وسوف ينتهي الأمر بكل ولاية ليبية في ظل مثل هذا النظام إلى عدم ترك الخارجية والدفاع مسؤولية فدرالية تناط بحكومة ليبيا ككل، بل سوف تتداخل الاختصاصات

قياساً بالوزراء الذين لا يمكن نزعهم عن جذورهم العريقة في الولايات. والنهاية المتوقعة أن ليبيا سوف تفقد سيادتها تدريجياً ليتم اختزالها في واحدة من الولايات بحسب اختصاص كل ولاية ممثلةً في وزيرها المشارك في الحكومة الليبية، وستكون تلك المرحلة هي بداية الانفصال والتقسيم.

خلاصة القول:

لقد ألغي النظام الاتحادي بقانون رقم 1 لعام 1963، والعودة إلى هذا النظام إنما تؤشّر على ضحالة الفكر السياسي الليبي الذي لا يبدو أنه قد تطوّر منذ نصف قرن.

إن شرط قيام نظام سياسي فدرالي هو وجود اختلافات عرقية أو لغوية أو سياسية حادّة بين الولايات المكونة للدولة، بما يؤدي إلى امتصاص أسباب الانشقاق، ولكن ذلك يفترض قبل كل شيء أن تكون الدولة مكوّنة من «شعوب» مختلفة لكي تلجأ إلى الحل الفدرالي. أما عبارة «شعوب ليبيا» فإنها بقدر ما تبدو مسفّة ولا أساس لها، بقدر ما تبدو مضحكةً أيضاً. إن الفدرالية الليبية آخر الأمر هي مجرّد «نكتة سياسية سمجة».

ملحق ومسرد تاريخي

(1)

خدمة الدين والوطن

لا يخفى على كافة إخواننا بني طرابلس، وضراغمة الحرب، ما توفر فينا من شروط الاستطاعة في مقام الاستعداد والجهاد، ولا يسع المكابر إنكار ما أقرّت به شواهد الحال من شدة بأسنا وإقدامنا، وثبات أقدامنا على كل مصطدم، فضلاً عما اشتهرنا به من الغيرة والحميّة والشهامة الإسلامية، وتمام المهارة في فن الرماية والمسابقة والاهتمام برباط الخيل في عموم الولاية، والقوة الطبيعية على مصارعة الحر والبرد، ومضاجعة الأرض، والمعافاة من علل الرفاهية والحضرية وداء الدسائس الأجنبية التي سرى سمّها في غالب البلاد الإسلامية.

مصطفى بن زكري

جريدة الترقي (العدد 37 – 1897)

***

أفضل ما اشتغل به الإنسان في كل مكان خدمة الدين والوطن، وبذل قصارى جهده في الذبّ عنهما بالنفس والنفيس، وتجريد صارم البيان وحسام اللسان، لحسم جراثيم دسائس الملحدين، ومكائد المفسدين، الذين اتخذوا بعض الجرائد لنشر الدسائس وترويج النزعات الشيطلنية، وطالما ألقوا عصيهم بتلك الصحائف، وجاؤوا بسحر عظيم يسحقون به كل من ينظر إلى زهرة الحياة من

حيث يدري ولا يدري أن السم في الدسم، وغاية ما يرومونه ولا يقفون دونه تفرقة الأمة الإسلامية وشق عصاها وتشتيت كلمتها، وإلقاء العداوة والبغضاء بين شعوبها. ولا يخفى على الناقد البصير حال زماننا، واختلاف بنيه في المشارب والمذاهب، ورواج النفاق في أسواقه، فيجب والحالة هذه على كل مسلم كامل التنبّه لجرائم تلك الجرائد، ودقة النظر في مقدماتها ونتائجها، ورفع الشبهات التي يودون أن يتمتعوا بثمارها، ويصطلي الإسلام بنارها، فلا يغتر العاقل بزخرف القول، ويدع ما لديه من اليقين الذي دبره الشرع وأمرنا به رسول الله.

على أن هذه الولاية لم تزل بعناية الله سليمة الجسد والروح من علل الدسائس التي سرى سمّها في بعض المملكة الإسلامية، ولا نظن فينا ولا منا من يبخل بآخر قطرة من دمه حماية لدينه ووطنه، خضوعاً وطاعة لسيدنا ومولانا أمير المؤمنين الذي شملتنا عنايته وعمتنا مراحمه.

مصطفى بن زكري

جريدة الترقي (العدد 93 – 1897)

(2)

من مذكرة الحكومة الإيطالية إلى الباب العالي

مؤرخة في 28 سبتمبر 1911

أبلغت الحكومةُ الإيطالية الحكومةَ العثمانية في السنوات الأخيرة، ولأكثر من مرة، بإنهاء الوضع المتوتر الذي وقعت فيه طرابلس الغرب وبنغازي، والقيام بالتدابير التي اتخذت في بقية الشمال الإفريقي لاستفادة هذه المناطق، وتهتم إيطاليا بالدرجة الأولى بالتحول والتطور الذي سيجري في هذه المناطق لقربها منها.

...

لقد صرّحت التقارير التي وردت من قناصل الحكومة الملكية في طرابلس الغرب وبنغازي أن الوضع في المنطقة أصبح خطِراً لما يعانيه الإيطاليون من الضباط والموظفين [الأتراك].

وليس هذا الخطَر على الرعايا الإيطاليين فقط، بل على جميع الجاليات الأجنبية التي بدأت تصعد البواخر وتغادر طرابلس دون تأخّر خوفاً على أنفسهم. وتتحمل الحكومة الملكية الإيطالية مسؤولية حلّ الخطر الذي سينتج من قدوم السفن العثمانية الخاصة بالنقل العسكري، والذي حذّرت منه الحكومةُ الملكية الإيطالية الحكومةَ العثمانية سابقاً.

وقد شعرت الحكومة الملكية الإيطالية بضرورة حماية نفوذها ومصالحها، وقرّرت احتلال طرابلس الغرب وبنغازي عسكرياً، وترى إيطاليا أن هذا هو الحل الوحيد.

وتنتظر الحكومة الملكية إبلاغَ أوامر الحكومة العثمانية لسلطاتها وموظفيها بخصوص تجنُّب معارضة التدابير التي ستؤخذ ونتائجها الخطيرة. وستبرم – ولا شك – معاهدة بين الحكومتين لتنظيم الوضع.

أُمر السفير الإيطالي في اسطنبول بتقديم هذه المذكرة إلى الحكومة العثمانية. مطلب الجواب الحاسم خلال أربع وعشرين ساعة، وإلا ستقوم الحكومة الإيطالية بأخذ تدابير الاحتلال فوراً والتحرّك للغزو.

(المصدر: تاريخ القوات المسلحة التركية)

(3)

مذكرة الحكومة الإيطالية بإعلان الحرب

مؤرخة في 29 سبتمبر 1911

يعرض القائم بالأعمال الإيطالي بأمر من حكومته ما يلي:

لقد انتهت المهلة المحدّدة من قِبل الحكومة الملكية الإيطالية بخصوص إجراء التدابير، ولم يرِد جواب من الحكومة العثمانية للسفارة الملكية. إن عدم الجواب قد يعزّز الدلائل التي وردت عن العجز والنوايا السيئة للحكومة العثمانية وموظفيها حول حماية الحقوق والمصالح الإيطالية في طرابلس الغرب وبنغازي.

لذلك فإن الحكومة الملكية ستستعمل جميع ما تملكه من الوسائط فوراً لحماية حقوقها ومصالحها ونفوذها. إن حصول الحوادث المؤلمة يعتبر أمراً إجبارياً نتيجة ما قام به الموظفون العثمانيون منذ القدم ضدّ إيطاليا.

تُقطَع العلاقات الوديّة والسلمية بين البلدين، وتُعلن حالة الحرب مع الدولة العثمانية منذ الآن.

...

أمرتني الحكومة الملكية أن أبلّغ سيادتكم ألّا يحصل قلق على الرعايا العثمانيين المقيمين في إيطاليا، وبإمكانهم البقاء، وستُحفظ أنفسهم وأموالهم.

(المصدر: تاريخ القوات المسلحة التركية)

(4)

أول منشور إيطالي في طرابلس

7 أكتوبر 1911

أيها السادة الكرام

إنكم لا تجهلون أن الحكومة العثمانية التي انتهت من هذا البلد حاولت – بجميع الوسائل – أن تضرب التجارة والاقتصاد والأعمال الإيطالية المشروعة في البلد، ولم تفد جميع المحاولات لعقد اتفاق مع تلك الحكومة.

إن استيلاءنا على هذا البلد باسم ملك إيطاليا هو للمحافظة على مصالحنا ومصالحكم. وقد وضعنا اليد على الإدارة المدنية والعسكرية.

نتعهد لكم برعاية وحماية دينكم فكونوا مطمئنين.

اعلموا أن المحكمة الشرعية وإدارة الأوقاف ستبقى كما هي، ولن تتدخل الحكومة الإيطالية بشأنها، بل ستنصحكم لسلامة سير الأعمال.

سنحافظ على الشرف، فإن شرفكم هو شرفنا، ولن نسمح بانتهاكه قطعاً.

إن أموالكم لكم منقولةً كانت أو غير منقولة، ولا تقعوا في الشكّ بأننا لن نأخذ التدابير لتوطيد الأمن أكثر من دور الحكومة العثمانية.

حقوقكم مقدّسة وستبقى بريئة من المظالم، وسنعمل بالحكم دون تفريق بالمذاهب.

سنلغي الخدمة العسكرية وبعض الضرائب، ولن نُبقي إلا بعض التكاليف من العهد البائد.

سنحاول تعزيز وتطوير التجارة والصناعة والزراعة لكي يرتفع مستوى رفاهيتكم كالبلدان المجاورة. فلا تسمعوا للمفسدين والذين يبثون الدعايات المغرضة.

كونوا معنا، وصدّقونا من أجل المستقبل العظيم، لتصبحوا بعزة وشرف كما كان أجدادكم.

كل إيطالي يحمل إليكم التهاني والنوايا الحسنة، لأنكم أولادنا وتملكون حقوق الإيطاليين ولا تختلفون عنهم.

فلنصرخ جميعاً بصوت واحد : يحيا ملك إيطاليا.

والي طرابلس

بورياريتشي Boryarici

(المصدر: تاريخ القوات المسلحة التركية)

(5)

فرمان السلطان العثماني إلى أهالي طرابلس وبنغازي

16 أكتوبر 1911

أرسل أمري العظيم إلىٰ الأهالي وأعضاء مجلس الشيوخ وشرفاء ووجهاء طرابلس الغرب وبنغازي:

تحاول الحكومة إنهاء الحرب التي سينتج عنها ضرر لكم ولعائلاتكم وللدولة، ومن جهة أخرى فإن الحكومة لا تملك الإمكانيات لترسل لكم الإمدادات التي تحتاجونها للدفاع عن البلاد.

استناداً لسلطتنا السلطانية أمنحكم الصلاحية التامة والتحرّك الحر على أمل أن تحققوا السلم والرخاء للبلاد.

5 ذو القعدة 1330

16 أكتوبر 1911

(المصدر: تاريخ القوات المسلحة التركية)

(6)

القانون الإيطالي لتحديد الإقامة

(1922)

نحن والي القطر الطرابلسي

بعد الاطلاع على أمرنا المؤرخ في 22 ديجنبر 1922 ترتيب (أ) عدد 1057.

ونظراً إلى ما يلزم إصداره من القواعد المتممة لتطبيق الأمر المذكور فيما يخص ترتيب الإقامة بصورة مناسبة في المواضع المعينة للأشخاص المضرين الذين يصدر عليهم أمر التبعيد.

نأمر بما هو آت:

الفصل الأول

يجب على كل من يصير اعتقاله أو حصر إقامته في موقع معين أن يمتثل في طول مدة الأمر بالأحكام الآتية التي يلزم إدراجها على كل حال في ورقة لإقامة تعطي له السلطة ذات الصلاحية بعد تحرير محضر التبليغ.

أ) لا يسمح لأحد أن يتعدّى دائرة الحدود التي تعينها له السلطة السياسية المحلية بأمر مخصوص.

ب) لا يجوز لأي سبب كان ترك المسكن المعين إذا لم يسبق قبل ذلك تبليغ إلى دائرة الكرابينيري الملوكية.

ج) يجب على كل واحد العودة إلى مسكنه قبل الغروب ولا يخرج صباحاً منه إلا بعد الساعة الثامنة إفرنجية.

د) ممنوع على كل أحد حفظ وحمل السلاح أو أي آلة حادة مضرة مهما كان نوعها أو حجمها.

ه) ممنوع أيضاً التردد على محلات الخلاعة والشرب وسائر المحلات العمومية وقبول اجتماعات في مسكنه والحضور في اجتماعات الغير سواء كانت عمومية أو خصوصية ومخالفة أصحاب السوابق والتهمة السياسية وأصحاب القوافل والأشخاص العابرين.

و) لا يجوز لأحد المخابرة كتابة مع أي أحد كان قبل إطلاع دائرة الكرابينيري الملوكية ووضع الإشارة عليها.

ز) مجبور على كل أحد حضور لدى دائرو الكرابينيري في الأيام التي تعين وكلما وقع الطلب عليها.

ح) يجب على كل أحد أن يحمل معه ورقة الإقامة وإبرازها كلما وقع الطلب من طرف ضباط العدلية وأفرادها.

الفصل الثاني

المخالف لهذه الأحكام يصير توقيفهم وإحالتهم إلى المحكمة العسكرية الخصوصية بالزاوية الغربية وعقابهم بالسجن إلى مدة سنتين وذلك من غير ما يزيد عقابهم عند ارتكابهم جرائم خصوصية تستدعي مسؤوليتهم وتدخل من اختصاص المحكمة المذكورة.

الفصل الثالث

التدابير المنصوص عليها في الفصلين السابقين يكون تطبيقها أيضاً في الأماكن الجاري منها الحكم العرفي على أصحاب الشبهة في نفس محل إقامتهم إذا استنسب اتخاذ مراقبة خصوصية في حقهم بدون وجوب تبعيدهم عن محل إقامتهم.

وفي هذا الحال فالاقتراحات الصادرة من السلطة السياسية والعسكرية يجب عرضها على موافقة الوالي.

حرّر بطرابلس في 18 جنايو 1923

والي الولاية

وولبي

(المصدر: تاريخ القوات المسلحة التركية)

(7)
قانون الإشاعات الإيطالي
(1922)

نحن كاواليير النيشان الأعظم
الكونت جوسبي وولبي
السفير المفوض لجلالة الملك
والي القطر الطرابلسي

حيث إن الاعتراضات التي قامت بها شراذم العصاة في بعض جهات القطر الطرابلسي، قد رأينا من أجلها أن نتخذ تدابير في حفظ النظام والأمن العام إتماماً لما في الأصول الحكومية الجارية بالنظر إلى اقتضاءات معينة.

وبالنظر إلى ما رأينا من اللزوم في أن الراحة العمومية لا تخل بها الاشاعات المزورة أو الأقوال الناشئة عن أغراض خصوصية، حيث أن الأحكام الجارية لا تمنع ذلك.

وبعد الاطلاع على الفصل 11 من الأمر الملوكي 17 ماجو 1919 رقم 885 المعدّل بالأمر الملوكي 16 أغسطس التالي رقم 169 وعلى 69 من الأمر الملوكي 20 مارس 1913 رقم 289 وعلى الفصل 130 من الأمر النيابي 15 أبريل 1917 رقم 938.

أمرنا ونأمر بما يأتي:

فصل منفرد

كل من أتى كيفما كان بأخبار غير مطابقة للحقيقة فيما يتعلق بالنظام العام أو بحوادث أو أفعال تخص المصلحة العامة حتى كان سبباً في احتمال وقوع الضرر على المصالح العامة والإخلال بالراحة العمومية جرت عليه عقوبة السجن إلى ستة أشهر والجزاء النقدي إلى ثلاثة آلاف فرنك.

يجوز إصدار أمر التوقيف على المجرمين.

يبتدئ العمل بهذا الأمر في يوم نشره باللغتين الإيطالية والعربية في الجريدة الرسمية بالقطر الليبي.

حرّر في مدينة طرابلس في 15 ماجو 1922

والي الولاية

الإمضاء: وولبي

(المصدر: التليسي، بعد القرضابية)

(8)

رسالة عمر المختار

إلى عبود بك أبو راشد (ترجمان السلطات الإيطالية)

من نائب الوكيل العام عمر المختار إلى الترجمان عبود بك أبو راشد.

سلام على من اتبع الهدى، وخشي عواقب الردى، وأطاع الملك الأعلى، رب الآخرة والأولى.

لولا وجوب رجوع الخطاب لا أخاطبكم. أتى رقيمكم المؤرخ 26 صفر، وما ذُكر به علمناه، قولكم أنكم من حين قدومكم لهذا الوطن وأنتم باذلون النصيحة لأبناء جنسكم وأنك عربي؛ فالنصيحة التي تؤدي إلى الركون للعدو لا حاجة لنا بها، فنحن متوكلون على الله لأن قوة الإيمان يتلاشى في جانبها كلّ مدد. قال الله تعالى في كتابه المبين: ﴿إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة﴾، وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة واعلموا أن الله مع المتقين﴾.

وقولكم: من جهة تعب الوطن وأهله، فنحن عارفون مقصدنا، فمن عرف ما قصد هان عليه ما وجد، وقولكم: إن حكومتكم لا تقصد للعرب إلا الشرف، فالذي رأيناه نحن بخلاف ذلك، عاينّا ذلك معاينةً، فكل إنسان له شرف وحصل تحت سيطرتهم بمجرد أقوال واهية تنسب إليه من عدو أو واشٍ يُسجن بالبعد عن أهله ووطنه أعوام بدون مخابرة استبداد، وإذا أحسنوا إليه يترك

بزوايا الإهمال وتحت مواطئ النعال، فهذه الأفعال أفعال حكومة لها شرفّ ! لا والله، وكل ما ذكر منك لا تتحمله نفس عربية ولا ذوو الشيم الزكيّة. وقد نهانا الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز، قال: ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار﴾.

وأما حكايتكم عن العبيدات وكونهم مستريحين .. قال صلى الله عليه وسلم: «إياكم وخضراء الدمن»، وخضراء الدمن هو القرب من الأصل البطّال فضلاً عن الركون للعدو، وقال الشاعر:

كـــلّ عــــدوٍّ تُرجـــى مودّتـــه   إلا عداوة من عاداك في الدين

وقولك: شفاعة الصحابة أدّت الخير للعبيدات من إيطاليا، فأنت تنسبني للعبيدات [الذين] قدموا لهذا الوطن والدين وكافحوا من أجله حتى استشهدوا.. أي دين هو، وفي أي ملة يقاتلون؟!. أظن هذه الألفاظ لا تجهلها ولا يجهلها إلا من قال فيه المولى جلّ وعلا: ﴿كمثل الحمار يحمل أسفارا﴾.

ذكرتم: إن العمل الذي أنتم قائمون [به] لا يفيدكم ولا يفيد وطنكم شيئاً، وقلتم: أتعتقدون أنكم قادرون أن تبعدوا هذه الحكومة من هذه المقاطعة لتحكموا مكانها؟ فالقادر هو الله، ولسنا نحن طالبين شيئاً يستحيل علينا بحول الله وقوته. فلتعلم أن حكومتك هذه لها مدة خمسة عشر سنة وهي تحيط طرابلس وتحارب، والقوة التي أتت بها في أول الحرب الآن ليس عندها منها عشر العشر، والوطن من أول الحرب لم يستعن بإعانة برّانية إلا من الوطن نفسه، وبعون الله وقوته إلى الآن مكدّرون صفو جنود إيطاليا في جميع النقط،

ورجال الوطن لا يتركونهم بحول الله وقوته، حتى يظهروه من أدرانهم، أو يضحوا عن آخرهم، لا سامح الله .. وذلك هو مرامهم، التضحية في سبيل الله والوطن.

وقولكم إن حكومتكم إن فقدت ضابطاً تأتي بألف بدله، أو فقدت بندقيةً معاملُها تصنع ملايين، فهو كذلك، وعلاوة على ذلك أسطولات بحرية وبرية وجوية، وملايين نفوس، قولكم: خمسة وأربعين مليوناً .. فنحن ليس لنا لها قوة إلا الإيمان والتمسك بديننا وسنة نبيّنا، وهو الجهاد، لأنه صلى الله عليه وسلم قال: «لكل نبي حرفة، وحرفتي الجهاد» فنحن متمسكون بهذه الحرفة إلى آخر رمق.

وقولكم السيد أحمد الشريف جاهر بها في جمّ غفير ولما لم تحصل نتيجة فرّ في غواصة، فأما السيد أحمد [فـ]لم يفر من الحرب، بل لما تبين له لصنوه السيد إدريس مصالحة حكومتكم وصالحهم، والسيد أحمد لم يرضَ بذلك فرأى من الصلاحية هو البعد في ذلك الوقت عن الوطن، لربما وجوده يحدث خللاً فيما أجراه السيد إدريس مع حكومتكم، وذلك الصلح لم يحدث خللاً إلا من جهة الحكومة التي أنتم منسوبون إليها. أما من جهة السيد [فـ] لم يحدث أدنى خلل، كما أننا مطّلعون على ما تأتي، وأما قواعد بيتنا فلا نجهلها بحوا الله وقوته، والركون فهو عند الله في كتابه العزيز، وقال الله تعالى في كتابه محرضاً على سنة رسول الله قال: ﴿وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ ونحن منتهون، وعندنا قول الشاعر أفضل من الراحة:

الحـــي لا يمــوت إلا مَــرَّة   والموت أحلى من حياة مُرَّة

وذكرتم على أن الله تعالى قال: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم قابلة بذلك، وأن لا سلطة على الأرض إلا لله، فالقرآن والحديث منافٍ لما أردته في زعمك، حقيقة قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ الخطاب للذين آمنوا بكونهم يطيعون الأمر الآتي من الذين آمنوا ويتبعون الحق، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» وأما رؤساؤك الذين تطلب الطاعة لهم [فـ] كفّارٌ بالله وبرسوله، فضلاً عن كون النهي وارد في عضات الأئمة الحديثة، ولو شاء الله ربك لجعل الناس أمة واحدة، هو كذلك، ولكن لحكمة يعلمها.

وقلتم لو أراد الله أن يكونوا حكاماً على هذه الأقاويل، وأمراً من كتاب الله العزيز لعباده المؤمنين، ونهياً لهم عن الركون إلى جهة عدوّهم، ووعداً لهم بالنصر، قال جلّ من قائل في كتابه: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون الله﴾ وقال: ﴿كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين﴾. قوله تعالي: ﴿يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مئة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون﴾ صدق الله العظيم. وذلك معاين لا ينكره كل ذي عينين.. تطلع حكومتكم بألوف من العساكر واستعدادات هائلة جبخانة ومدافع وسيارات وطيارات، وترجع بالخيبة من عصابة إسلامية وسنة نبوية، وجميع ما أعدوه من سلاح وجبخانة وغيرها مأخوذ في الحرب من حكومتك، عياناً لا ينكره أدنى مخلوق.

وقولك أن هذه الحالة لا تجري عليكم ولا على وطنكم بخير فلسنا طالبين شيئاً يخصّنا ولا يخص وطننا أكثر ما نحن عليه، لأنه حتى – لا سامح الله – نخلصوا على آخر رمق، ورجال الوطن والحمد لله موجودون به لا يستجلبوا من غيره ومقيمين بشؤونه.

وقولكم إذا ترغبوا الاجتماع بنا للمخاطبة في شأن ما يعود بالراحة على الوطن فلو كان يجدي لأفاد على يد أهله، فهذا الطلب لا يوجد عندنا أصلاً، ونحن متمسكون بحبل الله الأقوى. قال الله تعالى: ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾.

(المصدر: مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي)

(9)

الحاكم بادوليو يعلن نهاية حركة المقاومة في برقة

حكومة طرابلس الغرب وبرقة – الوالي

بلاغ رسمي

24 يناير 1932

أعلن أنه قد تم القضاء على التمرّد في برقة بصفة نهائية تامة، ويتجه تفكيرنا المقرون بالعرفان إلى دولة رئيس الحكومة ومعالي وزير المستعمرات اللذين رغبا بجزم في أعمالنا وسانداها بكل الوسائل.

ولاعتراف جميع الإيطاليين المقيمين بطرابلس الغرب وبرقة، أنوّه باسم الجنرال رودولفو غراتسياني الذي تابع بفطنة وقوة وملاحقة التعليمات التي صدرت عني فنجح نجاحاً تاماً في المهمة الموكولة إليه.

وللمرة الأولى، منذ عشرين سنة على النزول بهذه البقاع، تم بصفة نهائية احتلال المستعمرتين وتهدئتهما. فليكن هذا التاريخ مبرراً فريداً من الرضى المشروع لنا جميعاً، لكن أيضاً نقطة انطلاق نحو دفع أقوى في سبيل التقدم الحضاري للمستعمرتين.

والي طرابلس الغرب وبرقة

بترو بادوليو دي سابوتينو

مارشال إيطاليا

(10)
الأمير إدريس يعلن استقلال برقة
(1 يونيو 1949)

حمداً لله لا أحصي ثناء عليه. إخواني السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أظن إننا في غنى عن سرد الحوادث التي مرت على قضية هذه البلاد وتطوراتها وكلكم عالمون بها، إنما الذي أريد قوله الآن إنكم صبرتم منذ نهاية الحرب الأخيرة في هذه البلاد صبر الكرام حيث كنتم تنتظرون إعلان استقلال بلادكم من ساعة تطهيرها من الغاصبين، ثم كنت أصبركم لتروا إنصاف هيئة الأمم المتحدة بإجابة طلباتكم وأمانيكم القومية ولما إني لمست فيكم في شهر مارس الماضي عيلة الصبر كرّرت عليكم نصحي بالتريث إلى نهاية دورة هيئة الأمم لمتحدة في شهر أبريل 1949، فإن لم تأت بنتيجة فيسقرر الشعب مصيره بنفسه فصبرتم إجابة لطلبي كصبركم على القتال المرير في هذا السبيل منذ احتلال الإيطاليين هذه البلاد فشكراً لكم وجزاكم الله عن بلادكم وأمتكم خير الجزاء، وها هي الأمم المتحدة انفرط جمعها في هذه الدورة بدون نتيجة اللّٰهُمَّ إلا توسع الاختلافات فيما بينها وخيبة أملنا فيها. فبناء عليه لا أطلب منكم الصبر الآن بل أقول لكم وجب علينا أن نعلن في هذه الساعة المباركة وفي هذا اليوم السعيد المصادف 1/ 6/ 49 الموافق 4 شعبان 1368 استقلال بلادنا التام. وإني سأتولى بمعونة الله وثقتكم في سلطات هذه البلاد الثلاث السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.

وإنني عازم في القريب العاجل أن أشكل حكومة وطنية دستورية وهي ما عبرت عنه بالسلطة التنفيذية وستصدر هذه الحكومة بأمري قانوناً لانتخابات

مجلس النواب وهو ما عبرت عنه بالسلطة التشريعية ويباشر فوراً بمقتضاه في انتخابات مجلس النواب وعقب اتمام الانتخابات ينعقد المجلس النيابي ويباشر في أعماله التشريعية.

وبما إننا سنستلم مقاليد الأمور من الإدارة العسكرية المؤقتة لتكون مقاليد الحكم تحت سلطة الحكومة الوطنية آمل من عموم أفراد الشعب رؤساء ومرؤوسين المحافظة على النظام والسكينة في هذه الدورة الانتقالية وآسف إذ أقول أن كل من يخالف هذا سوف يعرض نفسه للجزاء الصارم فليبلغ الحاضر منكم الغائب.

وإني أطلب من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى الاعتراف بوضعنا هذا السياسي الجديد لكي تسدي لنا يداً بيضاء أخرى لتكون أول دولة اعترفت بوجوديتنا كما عاونتنا على تحرير بلادنا.

واعترافاً منا بالجميل لهذا أقرر بأن حكومتي ستتعاون مع بريطانيا العظمى على قدم المساواة في كل ما يعود بالصالح العام على الشعبين لتوثيق عرى الصداقة الدائمة.

وفي نفس الوقت أطلب من الدول العربية الشقيقة وجميع الدول الإسلامية الجليلة وكافة الدول المحبة للعدل والسلام الاعتراف باستقلالنا هذا، ونؤكد لهم جميعاً إن دولتنا الفتية الجديدة لا تضمر لأحد سوءاً بل تعد نفسها أداة من أدوات السلم العالمي وترحب بصداقة كل محب للعدل والسلام وإني كلي أمل بأن تنال طرابلس في القريب العاجل ما نالته أختها برقة بحكمة زعمائها الأفاضل، وأن تتحد الأختان في رياسة واحدة عليا إذا شاءت وأصرت وصبرت.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(المصدر: صحيفة الوطن: 7 يونيو 1949 – وثائق جمعية عمر المختار، ص117 - 118)

(11)

دستور المملكة الليبية (1952)

أصدرته الجمعية الوطنية الليبية في 7 أكتوبر 1951

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نحن ممثلي شعب ليبيا من برقة وطرابلس الغرب وفزّان المجتمعين بمدينة طرابلس فمدينة بنغازي في جمعية وطنية تأسيسية بإرادة الله.

بعد الاتفاق وعقد العزم على تأليف اتحاد[1] بيننا تحت تاج الملك محمد إدريس المهدي السنوسي الذي بايعه الشعب الليبي ونادت به هذه الجمعية الوطنية التأسيسية ملكا دستوريا على ليبيا . وعلى تكوين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تؤمن الوحدة القومية وتصون الطمأنينة الداخلية وتهيئ وسائل الدفاع المشتركة وتكفل إقامة العدالة وتضمن مبادئ الحرية والمساواة والإخاء وترعى الرقي الاقتصادي والاجتماعي والخير العام . وبعد الاتكال على الله مالك الملك ، وضعنا وقررنا هذا الدستور للمملكة الليبية المتحدة[2]

---

(1)- ألغى النظام الاتحادي بالقانون رقم 1 لسنة 1963 .

(2)- عدل اسم الدولة إلى (المملكة الليبية) بالقانون رقم 1 لسنة 1963 .

الفصل الأول: شكل الدولة ونظام الحكم فيها

المادة (1): ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة . لا يجوز النزول عن سيادتها ولا عن أي جزء من أراضيها.

المادة (2): ليبيا دولة ملكية وراثية ونظامها نيابي وتسمى " المملكة الليبية " .

المادة (3): المملكة الليبية جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الأفريقية .

المادة (4): حدود المملكة الليبية هي :

شمالا : البحر الأبيض المتوسط .

شرقا : الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان .

جنوبا : جمهوريات السودان وتشاد والنيجر والجزائر .

غربا : تونس والجزائر

المادة (5): الإسلام دين الدولة .

المادة (6): يعين شعار الدولة ونشيدها الوطني بقانون .

المادة (7): يكون العلم الوطني على الشكل والأبعد الآتية : طوله ضعفا عرضه ويقسم على ثلاثة ألوان متوازية أعلاها الأحمر فالأسود فالأخضر . على أن تكون مساحة اللون الأسود تساوي مجموع مساحة اللونين الآخرين وأن يحتوي في وسطه على هلال أبيض بين طرفيه كوكب أبيض خماسي الأشعة .

الفصل الثاني: حقوق الشعب

المادة (8): يعتبر ليبيا كل شخص مقيم في ليبيا وليس له جنسية أو رعوية أجنبية إذا توفر فيه أحد الشروط الآتية :

1. أن يكون قد ولد في ليبيا .
2. أن يكون أحد أبويه ولد في ليبيا .
3. أن يكون قد أقام في ليبيا مدة لا تقل عن عشر سنوات إقامة عادية .

المادة (9): مع مراعاة أحكام المادة الثامنة من هذا الدستور تحدد بقانون الشروط اللازمة لاكتساب الجنسية الليبية وتمنح به تسهيلات للمغتربين الذين هم من أصل ليبي ولأولادهم ولأبناء الأقطار العربية وللأجانب الذين أقاموا في ليبيا إقامة عادية لمدة لا تقل عن عشر سنوات عند العمل بهذا الدستور وما زالوا مقيمين فيها ، فيجوز لهؤلاء الأخيرين اختيار الجنسية الليبية طبقا للشروط المبينة في القانون على أن يطلبوا اكتسابها خلال ثلاث سنوات تبتدئ من أول يناير 1952 .

المادة (10): لا يجوز الجمع بين الجنسية الليبية وأية جنسية أخرى .

المادة (11): الليبيون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو العنصر أو اللغة أو الثروة أو النسب أو الآراء السياسية والاجتماعية .

المادة (12): الحرية الشخصية مكفولة وجميع الأشخاص متساوون في الحماية أمام القانون.

المادة (13): لا تفرض السخرة على أحد إلا بموجب القانون في حالات الطوارئ أو النوازل أو الظروف التي قد تعرض سلامة السكان أو بعضهم إلى خطر .

المادة (14): لكل شخص الحق في الالتجاء للمحاكم وفقا لأحكام القانون .

المادة (15): كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته قانونا في محاكمة تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه وتكون المحاكمة علنية إلا في الأحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون .

المادة (16): لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه أو تفتيشه إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون ، ولا يجوز إطلاقا تعذيب أحد ولا إنزال عقاب مهين به .

المادة (17): لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها ، كذلك لا توقع عقوبة أشد من العقوبة التي كانت نافذة وقت ارتكاب الجريمة .

المادة (18): لا يجوز بأي حال إبعاد ليبي من الديار الليبية ولا يجوز أن تحظر عليه الإقامة في جهة ما أو أن يلزم بالإقامة في مكان معين أو منعه من التنقل في ليبيا إلا في الأحوال التي يبينها القانون .

المادة (19): للمساكن حرمه ، فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

المادة (20): تكفل سرية الخطابات والبرقيات والمواصلات التليفونية وجميع المراسلات على اختلاف صورها ووسائلها، ولا يجوز مراقبتها أو تأخيرها إلا في الحالات التي ينص عليها القانون .

المادة (21): حرية الاعتقاد مطلقة وتحترم الدولة جميع الأديان والمذاهب وتكفل لليبيين وللأجانب المقيمين في أرضها حرية العقيدة والقيام بشعائر الأديان على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب .

المادة (22): حرية الفكر مكفولة ولكل شخص الإعراب عن رأيه وإذاعته بجميع الطرق والوسائل ولكن لا يجوز إساءة استعمال هذه الحرية فيما يخالف النظام العام أو ينافي الآداب .

المادة (23): حرية الصحافة والطباعة مكفولة في حدود القانون .

المادة (24): لكل شخص الحرية في استعمال أية لغة في المعاملات الخاصة أو الأمور الدينية أو الثقافية أو الصحافية أو مطبوعات أخرى أو في الاجتماعات العامة.

المادة (25): حق الاجتماع السلمي مكفول في حدود القانون .

المادة (26): حق تكوين الجمعيات السلمية مكفول وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .

المادة (27): للأفراد أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقعة بأسمائهم ، أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية أو الأشخاص المعنوية .

المادة (28): التعليم حق لكل ليبي وتعمل الدولة على نشره بما تنشئه من المدارس الرسمية وبما تسمح بإنشائه تحت رقابتها من المدارس الخاصة لليبيين وللأجانب .

المادة (29): التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يناف الآداب ، ويكون تنظيم أمور التعليم العام بالقانون .

المادة (30): التعليم الأولي إلزامي لليبيين من بنين وبنات . والتعليم الأولي والابتدائي مجاني في المدارس الرسمية .

المادة (31): للملكية حرمة فلا يمنع المالك من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون ولا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

المادة (32): عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .

المادة (33): الأسرة هي الركن الأساسي للمجتمع وهي في حمى الدولة . وتحمي الدولة الزواج وتشجع عليه.

المادة (34): العمل عنصر من العناصر الأساسية للحياة الاقتصادية وهو مشغول بحماية الدولة وحق لجميع الليبيين . ولكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل .

المادة (35): تعمل الدولة على أن يتوفر بقدر الإمكان لكل ليبي مستوى لائق من المعيشة له ولأسرته .

الفصل الثالث

(الغي هذا الفصل بفرعيه الأول والثاني بالقانون رقم 1 لسنة 1963 ، ويشمل المواد 36 و 37 و 38 و 39).

الفصل الرابع: السلطات العامة

المادة (40): السيادة لله وهي بإرادته تعالى وديعة الأمة ، والأمة مصدر السلطات .

المادة (41): السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الأمة . ويصدر الملك القوانين بعد أن يقرها مجلس الأمة على الوجه المبين في هذا الدستور .

المادة (42): السلطة التنفيذية يتولاها الملك على حدود هذا الدستور .

المادة (43): السلطة القضائية تتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى التي تصدر أحكامها في حدود الدستور وفق القانون وباسم الملك .

الفصل الخامس: الملك

المادة (44): مع مراعاة ما جاء بالمادة 40 فان السيادة أمانة الأمة للملك محمد إدريس المهدي السنوسي ثم لأولاده الذكور من بعده الأكبر فالأكبر طبقة بعد طبقة .

المادة (45): عرش المملكة وراثي طبقا للأمرين الملكيين الصادرين في 22 من صفر 1374ه ، و25 من ربيع الثاني 1376هـ ويعتبر كل من هذين الأمرين المنظمين لوراثة العرش ذا صبغة دستورية .

المادة (46): في حالة وفاة الملك وخلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له يجتمع مجلسا الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة فورا وبدون دعوة لتعيين خلف له في مدة لا تتجاوز عشرة أيام بحضور ثلاثة أرباع أعضاء كل من المجلسين على الأقل . ويجري التصويت علنا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين فإذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم الحادي عشر يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار بحضور الأكثرية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين وبالأغلبية النسبية . وان كان مجلس النواب منحلا فيجتمع المجلس القديم فورا حتى يتم تعيين الملك .

المادة (47): قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يقسم اليمين الآتية أمام مجلس الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة : "أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أبذل كل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة أراضيها " .

المادة (48): يجوز للملك إذا أراد التغيب عن ليبيا أو حدث ما يعوقه أو يمنعه مؤقتا من ممارسة سلطاته الدستورية أن يعين نائبا عنه أو أكثر للقيام بالواجبات وممارسة الحقوق والسلطات التي يرى الملك تفويضها إلى من ينوب عنه .

المادة (49): سن الرشد للملك تمام ثمانية عشر عاما هلاليا .

المادة (50): إذا كان الملك قاصرا أو إذا حدث ما يعوقه أو يمنعه من ممارسة سلطاته الدستورية ولم يتمكن بنفسه من تعيين نائب أو أكثر فعلى مجلس الوزراء بموافقة مجلس الأمة أن يعين وصيا أو مجلس وصاية للقيام بواجبات الملك وممارسة حقوقه وسلطاته إلى أن يبلغ سن الرشد أو إلى أن يصبح قادرا على ممارسة سلطاته . وإذا كان مجلس الأمة غير منعقد وجبت دعوته للاجتماع ، أما إذا كان مجلس النواب منحلا فيجتمع المجلس القديم فورا حتى يتم تعيين الوصي أو مجلس الوصاية .

المادة (51): لا يجوز تعيين أي شخص نائبا للعرش أو وصيا أو عضوا في مجلس الوصاية إلا إذا كان ليبيا مسلما وقد أتم الأربعين من عمره بحساب التقويم الميلادي، غير أنه يجوز تعيين أحد الذكور من أعضاء البيت المالك إذا كان قد أتم الحادية والعشرين من عمره بحساب التقويم الميلادي .

المادة (52):من حين وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه أو الوصي أو أعضاء مجلس الوصاية اليمين الدستورية يزاول مجلس الوزراء تحت مسئوليته سلطات الملك الدستورية باسم الأمة الليبية .

المادة (53): لا يتولى الوصي أو عضو من أعضاء مجلس الوصاية منصبه ما لم يقسم اليمين الآتية أمام مجلسي الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة : " أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أبذل كل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة أراضيها وأن أكون مخلصا للملك ". أما نائب العرش فيقسم هذه اليمين أمام الملك أو أمام شخص يعينه الملك .

المادة (54): لا يجوز للوزير أو أي عضو في هيئة تشريعية أن يكون وصيا أو عضوا في مجلس الوصاية. وإذا كان نائب العرش عضوا في هيئة تشريعية فلا يشترك في أعمال تلك الهيئة أثناء قيامه بنيابة العرش .

المادة (55): في حالة وفاة الوصي أو عضو مجلس الوصاية المعين بموجب المادة 50، أو إذا حدث ما يمنعه من القيام بمهام أعماله كوصي أو كعضو في مجلس الوصاية فلمجلس الوزراء بموافقة مجلس الأمة أن يعين شخصا آخر بدلا عنه بالشروط المذكورة في المواد 51 و 53 و 54 ، وإذا كان مجلس الأمة غير منعقد وجبت دعوته للاجتماع . أما إذا كان مجلس النواب منحلا فيجتمع المجلس القديم فورا حتى يتم تعيين الوصي أو عضو مجلس الوصاية .

المادة (56): تعين مخصصات الملك والبيت المالك بقانون . ولا يجوز نقصها في مدة حكمه ولكن يمكن زيادتها بقرار من مجلس الأمة . ويحدد القانون مرتبات وأوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

المادة (57): تنظم بقانون قواعد الإجراءات القضائية التي يجب أن تتبع في حالة رفع قضايا من جانب الخاصة الملكية أو ضدها .

المادة (58): الملك هو الرئيس الأعلى للدولة .

المادة (59): الملك مصون وغير مسئول .

المادة (60): يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه وهم المسئولون .

المادة (61): لا يتولى الملك عرشا خارج ليبيا إلا بعد موافقة مجلس الأمة .

المادة (62): الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

المادة (63): الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها.

المادة (64): إذا طرأت أحوال استثنائية تتطلب تدابير مستعجلة ولم يكن مجلس الأمة منعقدا فللملك الحق أن يصدر بشأنها مراسيم يكون لها قوة القانون على أن لا

تكون مخالفة لأحكام الدستور . وتعرض هذه المراسيم على مجلس الأمة في أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

المادة (65): يفتتح الملك دورات مجلس الأمة ويفضها ويحل مجلس النواب وفقا لأحكام الدستور وله عند الضرورة أن يجمع المجلسين معا لبحث أمر هام .

المادة (66): للملك أن يدعو مجلس الأمة إلى اجتماعات غير عادية إذا رأى ضرورة ذلك. ويدعوه أيضا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلسين، ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي .

المادة (67): للملك تأجيل انعقاد مجلس الأمة على أنه لا يجوز أن تزيد مدة التأجيل عن ثلاثين يوما ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين.

المادة (68): الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة في المملكة الليبية ، ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها ، وتشتمل الجيش وقوات الأمن .

المادة (69): يعلن الملك الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويصدق عليها بعد موافقة مجلس الأمة.

المادة (70): الملك يعلن الأحكام العرفية وحالة الطوارئ على أن يعرض إعلان الأحكام العرفية على مجلس الأمة ليقرر استمرارها أو إلغاءها ، وإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجب دعوة مجلس الأمة للاجتماع على وجه السرعة .

المادة (71): الملك ينشئ ويمنح الألقاب والأوسمة وغير ذلك من شارات الشرف. أما إنشاء الرتب المدنية فمحظور .

المادة (72): الملك يعين رئيس الوزراء وله أن يقيله أو يقبل استقالته من منصبه ويعين الوزراء ويقيلهم أو يقبل استقالتهم بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء .

المادة (73): الملك يعين ويقيل الممثلين بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية لديه .

المادة (74): الملك ينشئ المصالح العامة ويعين كبار الموظفين ويعزلهم وفقا لأحكام القانون .

المادة (75): تسك العملة باسم الملك وفقا للقانون .

المادة (76): لا ينفذ حكم الإعدام الصادر من أية محكمة ليبية إلا بموافقة الملك .

المادة (77): للملك حق العفو وتخفيف العقوبة . الفصل السادس الوزراء

المادة (78): يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ومن الوزراء الذين يرى الملك تعيينهم بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء .

المادة (79): يقسم رئيس الوزراء والوزراء قبل توليهم أعمال مناصبهم اليمين الآتية أمام الملك: "اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن والملك، وان احترم الدستور والقانون، وأرعى مصالح الشعب رعاية كاملة " .

المادة (80): للملك أن يعين عند الضرورة وزراء بدون وزارة .

المادة (81): لا يلي الوزارة إلا ليبي.

المادة (82): لا يلي الوزارة أحد أعضاء البيت المالك .

المادة (83): يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الأمة .

المادة (84): تُناط بمجلس الوزراء إدارة جميع شئون الدولة الداخلية والخارجية .

المادة (85): توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون . ويعين رئيس الوزراء ويعفى من منصبه بأمر ملكي، أما الوزراء فيكون تعيينهم وإعفاؤهم من مناصبهم بمراسيم يوقعها الملك ورئيس الوزراء .

المادة (86): الوزراء مسئولون تجاه مجلس النواب مسئولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة وكل مسئول عن أعمال وزاراته .

المادة (87): إذا قرر مجلس النواب بأغلبية جميع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، وإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة . ولا ينظر مجلس النواب في طلب الاقتراع بعدم الثقة صريحا كان أو

ضمنا إلا إذا تقدم به خمسة عشر نائبا فأكثر . ولا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام من يوم تقديمه ، ولا تؤخذ الآراء عنه إلا بعد يومين من تمام المناقشة فيه .

المادة (88): للوزراء أن يحضروا جلسات المجلسين ، ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام، ولا يجوز أن يشتركوا في التصويت إلا إذا كانوا أعضاء ، ولهم الاستعانة بمن يختارون من موظفي وزارتهم أن ينيبوهم عنهم ، ولكل مجلس أن يطلب من أي وزير حضور جلساته عند الضرورة .

المادة (89): في حالة إقالة رئيس الوزراء أو استقالته يعتبر جميع الوزراء مقالين أو مستقيلين .

المادة (90): لا يجوز للوزراء أن يتولوا أية وظيفة عامة أخرى في أثناء توليهم الحكم أو أن يمارسوا أية مهنة أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئا من أملاك الدولة أو يؤجروها أو يبيعوها شيئا من أموالهم أو يقايضوها عليه، ولا أن يدخلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التعهدات والمناقصات التي تعقدها الإدارة العامة أو المؤسسات الخاضعة لإدارة الدولة أو مراقبتها ، كما لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أية شركة أو أن يشتركوا اشتراكا فعليا في عمل تجاري أو مالي .

المادة (91): تحدد مرتبات رئيس الوزراء بقانون .

المادة (92): تحدد بقانون مسئوليات الوزراء المدنية والجزائية ، وطريقة اتهامهم ومحاكماتهم فيما يقع منهم من جرائم في تأدية وظائفهم . الفصل السابع مجلس الأمة

المادة (93): مجلس الأمة يتكون من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

الفرع الأول مجلس الشيوخ

المادة (94): يؤلف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضوا يعينهم الملك.

المادة (95): (ألغيت هذه المادة بالقانون رقم 1 لسنة 1963)

المادة (96): يشترط في عضو مجلس الشيوخ ، زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب، أن يكون ليبيا وألا تقل سنه يوم التعيين عن أربعين سنة ميلادية.

المادة (97): يعين الملك رئيس مجلس الشيوخ ، وينتخب المجلس وكيلين وتعرض نتيجة الانتخاب على الملك للتصديق عليها ويكون تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين .

المادة (98): مدة العضوية في مجلس الشيوخ ثماني سنوات، ويجدد اختيار نصف الشيوخ كل أربع سنوات، ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة تعيينه.

المادة (99): يجتمع مجلس الشيوخ عند اجتماع مجلس النواب وتوقف جلساته معه.

الفرع الثاني مجلس النواب

المادة (100): يؤلف مجلس النواب من أعضاء يجرى انتخابهم بالاقتراع السري العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

المادة (101): يحدد عدد على أساس نائب واحد عن كل عشرين ألفا من السكان أو عن كل جزء من هذا العدد يجاوز نصفه .

المادة (102): الانتخاب حق لليبيين البالغين إحدى وعشرين سنة ميلادية على الوجه المبين في القانون، ويجوز للمرأة أن تمارس هذا الحق وفقا للشروط التي يضعها القانون .

المادة (103): يشترط في النائب :

1) أن يكون قد أتم الثلاثين سنة من عمره حسب التقويم الميلادي .

2) أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب .

3) أن لا يكون من أعضاء البيت المالك . وذلك بالإضافة إلى الشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الانتخاب .

المادة (104): مدة مجلس النواب أربع سنوات ما لم يحل المجلس قبل ذلك .

المادة (105): ينتخب مجلس النواب رئيسا ووكيلين في أول كل دور انعقاد عادي ويجوز إعادة انتخابهم.

المادة (106): إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الذي يليه من أجل نفس الأمر.

المادة (107): الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرين يوما التالية لتمام الانتخاب .

الفرع الثالث أحكام عامة للمجلسين

المادة (108): عضو مجلس الأمة يمثل الشعب كله ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التي تعينه تحديد وكالته بقيد أو شرط .

المادة (109): لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب، وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى .

المادة (110): قبل أن يتولى أعضاء مجلسي الشيوخ وعضوية والنواب عملهم يقسم كل منهم علناً في قاعة جلسات اليمين الآتية : " أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللملك ومحترما للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والصدق".

المادة (111): يفصل كل مجلس في صحة انتخاب أعضائه وفقا لنظامه الداخلي ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ويجوز أن يعهد بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى بقانون .

المادة (112): يدعو الملك مجلس الأمة سنويا إلى عقد جلساته العادية خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم العاشر من الشهر نفسه . ويدوم دور انعقاده العادي إذا لم يحل مجلس النواب مدة خمسة أشهر على الأقل ويعلن الملك فض انعقاده .

المادة (113): أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون.

المادة (114): جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ليقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة سرية أو علنية.

المادة (115): ليس لمجلس الأمة بغير موافقة الحكومة أن ينظر في دوراته غير العادية في غير الموضوعات التي دعي للاجتماع من أجلها.

المادة (116): لا تعتبر جلسات المجلسين صحيحة إلا إذا حضر أغلبية الأعضاء عند افتتاح الجلسة ولا يجوز لأي من المجلسين أن يتخذ قرارا إلا إذا حضر الجلسة عند اتخاذ القرار أغلبية أعضائه.

المادة (117): تصدر القرارات في كل من المجلسين بأغلبية الحاضرين في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة، وإذا تساوت الأصوات عد الأمر الذي حصلت المداولة فيه مرفوضا.

المادة (118): يكون تصويت كل من المجلسين في المسائل المعروضة عليه وفقا للطريقة التي يبينها نظامه الداخلي.

المادة (119): لا يناقش كل من المجلسين مشروع قانون قبل أن تنظر فيه اللجان المختصة بمقتضى النظام الداخلي.

المادة (120): كل مشروع قانون يقره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر.

المادة (121): كل مشروع قانون رفضه أحد المجلسين لا يجوز تقديمه ثانية في الدورة ذاتها.

المادة (122): لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى الوزراء أسئلة واستجوابات وذلك على الوجه الذي يبين بالنظام الداخلي لكل مجلس . ولا تجري المناقشة في استجواب ما إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فيما عدا حالة الاستعجال وبشرط موافقة من وجه إليه الاستجواب .

المادة (123): لكل مجلس وفقا لنظامه الداخلي أن يجري تحقيقا في مسائل معينة تدخل في حدود اختصاصه .

المادة (124): لا يجوز مؤاخذة أعضاء مجلس الأمة فيما يبدون من الآراء في المجلسين أو في اللجان التابعة لهما وذلك مع مراعاة أحكام نظامهما الداخلي .

المادة (125): لا يجوز أثناء دورة الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية أو الاستمرار فيها إذا كانت قد بدأت نحو أي عضو من أعضاء مجلس الأمة ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

المادة (126): لا يمنح أعضاء مجلس الأمة أوسمة أو نياشين أثناء مدة عضويتهم، ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية مجلس الأمة ، الرتب والأوسمة والنياشين العسكرية .

المادة (127): يحدد قانون الانتخاب أحوال سقوط عضوية أحد أعضاء مجلس الأمة ويصدر قرار السقوط بأغلبية جميع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس التابع له العضو.

المادة (128): إذا خلا مقعد أحد أعضاء مجلس الأمة يختار له عضو بطريق التعيين أو الانتخاب طبقا لأحكام هذا الدستور وذلك خلال ثلاثة أشهر من يوم إشعار المجلس الحكومة بخلو المقعد، ولا تدوم نيابة عضو مجلس الشيوخ الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه، وتنتهي نيابة العضو الجديد في مجلس النواب بانتهاء مدة المجلس .

المادة (129): تجري الانتخابات لمجلس النواب خلال الأشهر الثلاثة السابقة لانتهاء مدته وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى حين الانتخابات المذكورة ، وذلك بالرغم من الأحكام الواردة في المادة 104 .

المادة (130): يجب تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ خلال الأشهر الثلاثة السابقة لتاريخ انتهاء مدة عضوية الأعضاء الذين تنتهي مدتهم، فإن لم يتيسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت عضوية الأعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين تعيين الأعضاء الجدد .

المادة (131): تحدد بقانون مكافآت أعضاء مجلس الأمة على أن كل زيادة فيها لا تسري إلا بعد انتهاء مدة مجلس النواب الذي قررها .

المادة (132): يضع كل مجلس نظامه الداخلي مبينا فيه طريقة السير في تأدية أعماله .

المادة (133): يقوم رئيس كل من المجلسين بحفظ النظام في داخل مجلسه ولا يجوز لأية قوة مسلحة دخول المجلس أو الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب من رئيسه .

المادة (134): لا يجوز لأحد أن يتقدم بطلب إلى مجلس الأمة إلا كتابة وللمجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض . وعلى الوزراء أن يقدموا الإيضاحات اللازمة عما تضمنته هذه العرائض كلما طلب المجلس ذلك .

المادة (135): يصدق الملك على القوانين التي يقرها مجلس الأمة ويصدرها خلال ثلاثين يوما من إبلاغها إليه.

المادة (136): للملك خلال المدة المحددة لإصدار القانون أن يطلب من مجلس الأمة إعادة النظر فيه، وعلى المجلس في هذه الحالة بحث القانون من جديد ، فإذا أقره ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك وأصدره خلال ثلاثين يوما من إبلاغ القرار الأخير إليه . فإذا كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه فإذا عاد مجلس الأمة في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية جميع الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك وأصدره خلال ثلاثين يوما من إبلاغ القرار إليه.

المادة (137): تصبح القوانين التي أصدرها الملك نافذة في المملكة الليبية بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ نشرها في الجريد الرسمية . ويجوز نقص هذا الميعاد أو إطالته بنص خاص في هذه القوانين . ويجب نشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إصدارها .

المادة (138): للملك ولمجلسي الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بالميزانية أو بإنشاء الضرائب أو بتعديلها أو الإعفاء من بعضها أو إلغائها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب .

المادة (139): كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ وفي حالة غيابه يتولى الرئاسة رئيس مجلس النواب .

المادة (140): لا تعد جلسات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر .

الفصل الثامن: السلطة القضائية

المادة (141): تشكل المحكمة العليا من رئيس وقضاة يعينون بمرسوم . ويؤدون اليمين أمام الملك قبل توليهم مناصبهم.

المادة (142): يحال رئيس المحكمة العليا وقضاتها إلى التقاعد عند إتمامهم خمسا وستين سنة ميلادية .

المادة (143): يحدد القانون اختصاصات المحكمة العليا ، ويرتب جهات القضاء الأخرى ويعين اختصاصاتها.

المادة (144): جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب.

المادة (145): القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وهم غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين في القانون .

المادة (146): يعين القانون شروط تعيين القضاة ونقلهم وتأديبهم .

المادة (147): ينظم القانون وظيفة النيابة العامة واختصاصاتها وصلتها بالقضاء.

المادة (148): يكون تعيين أعضاء النيابة العامة في المحاكم وتأديبهم وعزلهم وفقا للشروط التي يقررها القانون .

المادة (149): ينظم القانون ترتيب المحاكم العسكرية ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها .

(ألغيت المواد 150 و 151 و 152 و 153 و 154 و 155 و 156 و 157 و 158 بالقانون رقم 1 لسنة 1963) .

الفصل التاسع

النظام المالي

المادة (159): يجب تقديم مشروع الميزانية العامة إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها واعتمادها وتقر الميزانية باباً باباً ، ويحدد بدء السنة المالية بقانون .

المادة (160): تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولا .

المادة (161): لا يجوز فض دور انعقاد مجلس الأمة قبل الفراغ من تقرير الميزانية .

المادة (162): في جميع الأحوال التي لا تقر فيها الميزانية قبل بدء السنة المالية تفتح بموجب مرسوم ملكي اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس جزء من اثني عشر من اعتمادات السنة السابقة، وتجبى الإيرادات وتنفق المصروفات وفقا للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة .

المادة (163): كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به مجلس الأمة ، ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

المادة (164): يجوز فيما بين أدوار الانعقاد وفي فترة حل مجلس النواب تقرير مصروفات جديدة غير واردة بالميزانية ونقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية إذا كان ذلك لضرورة مستعجلة وعلى شرط أن يكون بمراسيم ملكية تعرض على مجلس الأمة في ميعاد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالي .

المادة (165): يجوز في حالة الضرورة وضع مشروع ميزانية استثنائية لأكثر من سنة تتضمن موارد ونفقات استثنائية ولا تنفذ إلا إذا أقرها مجلس الأمة .

المادة (166): يقوم ديوان المحاسبة بمراقبة حسابات الحكومة ويقدم إلى مجلس الأمة تقريرا بنتيجة هذه المراقبة . وتحدد بقانون اختصاصات الديوان وتشكيله وقواعد المراقبة التي يمارسها .

المادة (167): لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون . كما لا يجوز تكليف أحد بتأدية شئ من الأموال والرسوم إلا في حدود القانون .

المادة (168): لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافأة إلا في حدود القانون.

المادة (169): لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة .

المادة (170): يحدد نظام النقد بقانون.

المادة (171): إذا استحكم الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة .

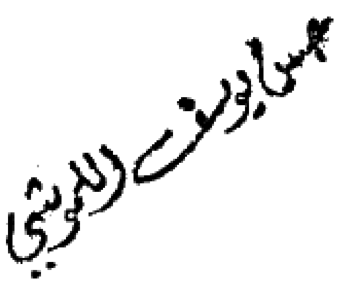
المادة (172): تؤول للخزانة العامة جميع إيرادات الدولة بما فيها حصيلة الضرائب والرسوم وغير ذلك من الأموال وفقا لأحكام الدستور والقوانين .

(ألغيت المواد 173 و 174 و 175 بالقانون رقم 1 لسنة 1963) .

الفصل العاشر: الإدارة المحلية

المادة (176): تقسم المملكة الليبية إلى وحدات إدارية وفقا للقانون الذي يصدر في هذا الشأن ، ويجوز أن تشكل فيها مجالس محلية ومجالس بلدية ، ويحدد القانون نطاق هذه الوحدات كما ينظم هذه المجالس .

(ألغيت المواد 177 و 178 و 179 و 180 و 181 و 182 و 183 و 184 و 185 بالقانون رقم 1 لسنة 1963).



الفصل الحادي عشر

أحكام عامة

المادة (186): اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة .

المادة (187): تحدد بقانون الأحوال التي يجوز فيها استعمال لغة أجنبية في المعاملات الرسمية.

المادة (188): للمملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي .

المادة (189): تسليم اللاجئين السياسيين محظور، وتحدد الاتفاقات الدولية والقوانين قواعد تسليم المجرمين العاديين .

المادة (190): لا يجوز إبعاد الأجانب إلا طبقا لأحكام القانون .

المادة (191): يحدد بقانون الوضع القانوني للأجانب وفقا لمبادئ القانون الدولي .

المادة (192): تضمن الدولة لغير المسلمين احترام نظام أحوالهم الشخصية .

المادة (193): لا يمنح العفو العام إلا بقانون .

المادة (194): تحدد بقانون طريقة إنشاء وتنظيم القوات البرية والبحرية والجوية.

المادة (195): لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو في أثناء قيام الأحكام العرفية ، وعلى الوجه المبين في القانون ، وعلى أي حال لا يجوز تعطيل انعقاد مجلس الأمة متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة في هذا الدستور .

المادة (196): للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى .

المادة (197): لا يجوز اقتراح تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثة العرش وبالحكم النيابي وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور.

المادة (198): لأجل تنقيح هذا الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه ، ثم بعد بحث المسائل التي هي محل للتنقيح يصدر المجلسان قرارهما في شأنها، ولا تصح المناقشة والاقتراع في كل من

المجلسين إلا إذا حضر ثلاثة أرباع عدد أعضائه ، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين في كل من المجلسين وأن يصدق عليها الملك .

المادة (199): (ألغيت هذه المادة بالقانون رقم 1 لسنة 1963)

المادة (200): تنظم بقانون المهاجرة إلى ليبيا .

الفصل الثاني عشر

أحكام انتقالية وأحكام وقتية

المادة (201): إلى أن يصدر قانون الإدارة المحلية تقسم المملكة الليبية إلى عشر وحدات إدارية رئيسية تسمى بقرار من مجلس الوزراء . ويرأس كل منها موظف يعين بمرسوم ملكي .

المادة (202): يظل مجلس الشيوخ قائما بتشكيله الحالي إلى أن تنتهي عضوية كل عضو من أعضائه .

المادة (203): (ألغيت هذه المادة بالقانون رقم 1 لسنة 1963)

المادة (204): جميع القوانين والتشريعات والأوامر والإعلانات المعمول بها في أي جزء من ليبيا وقت نفاذ هذا القانون تظل سارية بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام التعديل الدستوري المستحدث ، وذلك إلى أن تنقضي أو تلغى أو تعدل أو تستبدل بها تشريعات أخرى تسن وفقا للقواعد المبينة في هذا الدستور.

(ألغيت المواد 205 و 206 و 207 و 208 و 209 و 210 و 211 و 212 و 213 بالقانون رقم 1 لسنة 1963) .

وضعت الجمعية الوطنية الليبية وأقرت هذا الدستور في جلستها المنعقدة بمدينة بنغازي في يوم الأحد 6 المحرم الحرام 1371 الموافق 7 أكتوبر 1951 وعهدت إلى رئيسها ونائبيه بإصداره ورفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وبنشره في الجريدة الرسمية بليبيا .

تنفيذا لقرار الجمعية الوطنية قد أصدرنا هذا الدستور بمدينة بنغازي في يوم الأحد 6 المحرم الحرام 1371 الموافق 7 أكتوبر 1951 .

(المصدر: جمعية الفكر الدستوري)

مسرد تاريخي (1911 – 1912)

1911	
26 سبتمبر	: إيطاليا تشكّل فيلق «غزو ليبيا».
26 سبتمبر	: دخول سفينة درنة التركية إلى ميناء طرابلس.
26 سبتمبر	: ظهور السفن الإيطالية في مياه طرابلس.
28 سبتمبر	: التعبئة العامة في إيطاليا.
28 سبتمبر	: إنزال وحدات استطلاع إيطالية على السواحل الليبية.
29 سبتمبر	: إيطاليا تعلن الحرب على الدولة العثمانية.
30 سبتمبر	: إغراق سفينة درنة.
01 أكتوبر	: إيطاليا تعلن حصار طرابلس.
02 أكتوبر	: بريطانيا تعلن حياد مصر.
03 أكتوبر	: الأسطول الإيطالي يقصف تحصينات الدفاع في طرابلس وطبرق.
04 أكتوبر	: القوات الإيطالية تحتل طبرق. والأسطول يواصل قصف طرابلس ويبدأ إنزال قواته.
05 أكتوبر	: القوات الإيطالية تحتل طرابلس وترفع العلم الإيطالي على مبنى الحكومة. والأسطول يقصف مصراتة.
08 أكتوبر	: أول اشتباك بين المجاهدين والأتراك وبين الإيطاليين. الأسطول يقصف سرت.
11 أكتوبر	: القوات الإيطالية البرية تستلم طرابلس من قوات الأسطول.
13 أكتوبر	: أول معركة كبيرة يخوضها المجاهدون ضد إيطاليا.
17 أكتوبر	: الأسطول الإيطالي يقصف الخمس.
18 أكتوبر	: الأسطول الإيطالي يقصف بنغازي والقوات تحتل درنة.
19 أكتوبر	: القوات الإيطالية تحتل بنغازي التي تعلن استسلامها، والقوات ترفع علمها على مبنى الحكومة.
21 أكتوبر	: القوات الإيطالية تحتل الخمس.
23 أكتوبر	: وقوع معركة الخمس الأولى ومعركة شارع الشط ومعركة الهاني الأولى. والأسطول يقصف الزاوية.
26 أكتوبر	: معركة سيدي المصري ومعركة الهاني الثانية.
29 أكتوبر	: الأسطول يواصل قصف سرت ويقصف زوارة وفروة.
30 أكتوبر	: الأسطول يواصل قصف سرت ويقصف سيدي علي.
31 أكتوبر	: الأسطول يقصف الزاوية للمرة الثانية.
02 نوفمبر	: أول معركة للمجاهدين في طبرق ضد إيطاليا.
08 نوفمبر	: الأسطول يقصف سرت للمرة الرابعة.

13 نوفمبر	: الإيطاليون يدعمون قواتهم في طبرق.
17 نوفمبر	: وصول العقيد الركن مصطفى كمال إلى درنة.
26 نوفمبر	: معركة عين زارة الأولى.
28 نوفمبر	: الأسطول يقصف بمبا.
28 نوفمبر	: معركة الكويفية، بنغازي.
04 ديسمبر	: معركة عين زارة الثانية، والإيطاليون يستولون على واحتها.
05 ديسمبر	: الأسطول يقصف تاجوراء.
09 ديسمبر	: معركة بير طبراز، قرب طرابلس.
13 ديسمبر	: القوات الإيطالية تستولي على تاجوراء وجنزور وتطبق الخناق على طرابلس.
15 ديسمبر	: الأسطول يقصف سيدي سعيد (زوارة).
18 ديسمبر	: الأسطول يواصل قصف تاجوراء للمرة الثانية.
19 ديسمبر	: معركة بير طبراز.
22 ديسمبر	: معركة الناظورة (طبرق).
31 ديسمبر	: الأسطول يقصف سيدي سعيد للمرة الثانية.
1912	
10 يناير	: الأسطول يقصف سيدي علي (زوارة).
18 يناير	: القوات ايطالية تستولي على قرقارش.
19 يناير	: الأسطول يقصف جنزور.
20 يناير	: الأسطول يقصف سيدي علي مرة أخرى.
4 مارس	: معركة بير التركي، شرق طرابلس.
12 مارس	: معركة النخلتين (بنغازي).
09 أبريل	: الأسطول يقصف سيدي علي مرة أخرى.
11 أبريل	: الأسطول يقصف سيدي علي وسيدي سعيد وفروة مرة أخرى.
23 أبريل	: معركة بوكماش.
28 أبريل	: الأسطول يقصف بمبا مرة أخرى. ويقصف زليطن على مدى يومين.
08 مايو	: الأسطول يقصف زليطن مرة أخرى.
16 مايو	: الأسطول يقصف سرت أخرى.
29 مايو	: الأسطول يقصف بنغازي مرة أخرى.

02 يونيو	: الأسطول يقصف سوسة.
08 يونيو	: الأسطول يقصف سيدي عبدالجليل.
10 يونيو	: الأسطول يقصف سوسة مرة أخرى.
12 يونيو	: هجوم المجاهدين على القوات الإيطالية في لبدة.
16 يونيو	: معركة قصر أحمد، وقصف مصراتة.
27 يونيو	: الأسطول يقصف سيدي سعيد مرة أخرى.
28 يونيو	: الإيطاليون يستولون على سيدي سعيد.
29 يونيو	: الأسطول يقصف سوسة مرة أخرى.
29 يونيو	: الأسطول يقصف طلميثة.
08 يوليو	: معركة سيدي الزروق واحتلال مصراتة.
09 يوليو	: الأسطول يقصف مصراتة مرة أخرى.
13 يوليو	: الأسطول يقصف بمبا مرة أخرى.
14 يوليو	: الإيطاليون يستولون على مقبرة ومسجد سيدي علي.
15 يوليو	: الإيطاليون يستولون على سيدي الزروق.
20 يوليو	: معركة مصراتة الثانية.
06 أغسطس	: الإيطاليون يستولون على زوارة.
18 أغسطس	: الأسطول يقصف الزاوية مرة أخرى.
25 أغسطس	: معركة سيدي عبدالصمد (رقدالين) والإيطاليون يستولون على مركزها.
14 سبتمبر	: هجوم المجاهدين والضباط الأتراك على منطقة سيدي عبدالله.
20 سبتمبر	: الضباط الأتراك يعيدون التنظيم في درنة.
20 سبتمبر	: معركة سيدي بلال، ومعركة جنزور الثانية.
07 أكتوبر	: الأسطول يقصف بمبا مرة أخرى.
8– 10 أكتوبر	: هجوم جديد على منطقة سيدي عبدالله.
10 أكتوبر	: الأسطول يقصف سوسة مرة أخرى.
15 أكتوبر	: تركيا وإيطاليا توقعان اتفاقية أوشي لوزان، وقد شارك في الوفد الإيطالي الكونت فولبي الذي سيصبح لاحقاً والي طرابلس.

مراجع

- أبو خزام، إبراهيم. **أقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن**، الكتاب الجديد، 2005.

- الأسطى، محمد؛ علي اعزازي (ترجمة). **تاريخ القوات المسلحة التركية – الدور الثاني – الحرب العثمانية الإيطالية (1911- 1912)**، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988.

- بازامه، محمد مصطفى. **الثورة الثقافية العربية**، مؤسسة ناصر للثقافة، 1975.

- بازامه، محمد مصطفى. **ليبيا .. هذا الاسم في جذوره التاريخية**، مكتبة قورينا، 1975.

- البربار، عقيل محمد (إشراف). **عمر المختار، نشأته وجهاده من 1863 إلى 1931**، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1983.

- بروشين، نيكولاي ايليتش. **تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين**، ت: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد، 2001.

- التليسي، خليفة محمد. **بعد القرضابيّة، دراسات في تاريخ الاستعمار الإيطالي بليبيا (طرابلس الغرب 1922 – 1930)**، الدار العربية للكتاب، 1978.

- التليسي، خليفة محمد. **معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911 – 1931**، الدار العربية للكتاب، 1983.

- الحسناوي، حبيب وداعة. **عمر المختار.. نشأته وبيئته الأولى حتى تسلم قيادة الجهاد في برقة سنة 1923**. ضمن: عمر المختار، نشأته وجهاده من 1863 إلى 1931، تحرير: عقيل محمد البربار. مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1983.

- الزاوي، الطاهر أحمد. **جهاد الليبيين في ديار الهجرة من سنة 1924 إلى سنة 1952**، دار ف المحدودة، لندن، 1985.

- ستورك، جوي. **نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة**، ت: عبدالوهاب الزنتاني، مؤسسة ناصر للثقافة 1981.

- الشريف، ناصر الدين محمد. **الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية**، دار البارق، 1999.

- شلوف، عبدالسلام محمد (وآخرون). **وثائق إفريقية..** من أكرا إلى لومي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 2001.

- الصيد، محمد عثمان (مذكرات). **محطات من تاريخ ليبيا**، أعدها للنشر: طلحة جبريل، المغرب، د.ت.

- العباسي، أحمد. **الشيخان المجاهدان: صالح الشريف وإسماعيل الصفايحي**، د.ن، 1987.

- غفور، عبدالجبار قادر. **تأريخ تركيا المعاصر 1918 – 1980**، ضمن: تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1988.

- فوبليكوف د. ر. (وآخرون). **تاريخ الأقطار العربية المعاصرة**، دار التقدم، موسكو، 1976.

- القطعاني، أحمد. **الإهابة بمن دفن بالبلاد الليبية من الصحابة**، مكتبة النجاح، 1998.

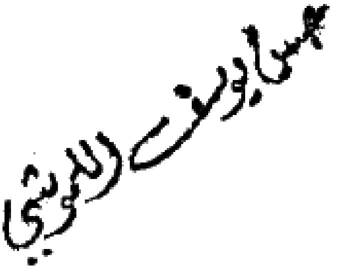
- لوتسكي، فلاديمير. **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ت: د. عفيفة البستاني، دار الفارابي، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، معهد الاستشراق، 1985.

- المحجوبي، علي. **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904 - 1934)**، ت: عبدالحميد الشابي، بيت الحكمة، قرطاج، 1999.

- المغيربي، محمد بشير. **وثائق جمعية عمر المختار.. صفحة من تاريخ ليبيا**.د.ن. 1993.

- مفتاح، صالح مصطفى. **ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الدولة الفاطمية إلى مصر**، الشركة العامة للنشر والتوزيع، 1978.

- موسى، تيسير بن. **كفاح الليبيين السياسي في بلاد الشام (1925- 1950)**، مركز دراسة جهاد الليبيين، 1983.



المحتويات

الهيئة العامة للثقافة

GENERAL AUTHORITY FOR CULTURE